



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية / كلية الآداب

قسم اللغة العربية

الدراسات العليا

النيليّ البغداديّ (ت: القرن السابع الهجري) في كتابه التحفة الشافية في شرح الكافية

رسالة تقدمت بها الطالبة

انتهاء حبتور بليل الحجامي

إلى مجلس كلية الآداب في جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة

الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة

إشراف

أ.م.د. غفران حمد شلاكة المالكي

٢٠٢٦م

١٤٤٨هـ

إقرار المشرف

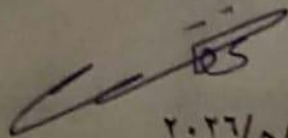
أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة (النيلين البغدادي في كتابه التحفة الشافية في شرح الكافية) التي
قدمتها طالبة الماجستير (انتهاء حبتور بليل) قد جرت بإشرافي في كلية الآداب / جامعة القادسية، وهي
جزء من متطلبات شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة.

المشرف :

الاسم: أ.م.د. غفران حمد شلاكة

اللقب العلمي : أستاذ مساعد

الإمضاء:



التاريخ ٢٠٢٦/٨/٤

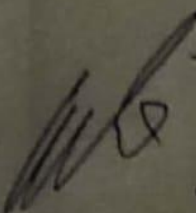
بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

رئيس قسم اللغة العربية

الاسم : أ. د حيدر حبيب حمزة الجبوري

اللقب العلمي : أستاذ دكتور

الإمضاء:



التاريخ ٢٠٢٦/٨/٤



جامعة القادسية/ كلية الآداب
الدراسات العليا

قررنا اعضاء لجنة مناقشة طالب الماجستير: انستاد جبريل

نسم: اللغة العربية اطلعنا على التصحيحات والتعديلات التي تم اجرائها من

قبل الطالب والتي تم اقرارها في المناقشة من قبلنا فهي جديرة بدرجة جيد جداً في

المبحث الثاني في كتابه الحقبة السامية وعليه وقعنا.

في شرح الكأمنية

اعضاء لجنة المناقشة:

ت	الاسم	اللقب العلمي	التوقيع	الصفة
1	عمار نعمة نعيمش	أستاذ دكتور		رئيساً
2	علي سامي امين	أستاذ دكتور		عضوا
3	نيا عبد الأمير عبد	أستاذ مساعد دكتور		عضوا
4	غفران حمد شلاكة	أستاذ مساعد دكتور		عضوا ومشرفاً

بصادق مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية على قرار اللجنة

أ.د. نبيل عمران موسى

العميد

٢٠٢٦ / ٩ / ١٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿٣٩﴾

وَأَنْ سَعْيُهُ سَوْفَ يُرَى ﴿٤٠﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النجم: آية ٣٩-٤٠

الإهداء

إلى روح والديّ ووالدتي الطاهرة، اللذين غابا عن ناظري ولم يغيبا عن قلبي،
رحمكما الله رحمةً واسعة، وأسكنكما فسيح جناته.

إلى روح أخي الشهيد باسم حبتور، الذي سيبقى اسمه محفوراً في أعماق القلب،
وستظل ذكراه الطيبة مصدر فخر واعتزاز دائم، رحمك الله رحمةً واسعة وأسكنك
فسيح جناته.

إلى زوجي العزيز، سندي وعوني وشريك نجاحي، الذي كان خير داعمٍ لي طوال
مسيرتي، فله مني كل الحب والتقدير والامتنان.

إلى أبنائي الأعراء، اللذين كانوا مصدر فرحي وقوتي، والدافع الأكبر للاستمرار
والمثابرة حتى إتمام هذا الإنجاز، أسأل الله أن يحفظكم ويوفقكم ويجعل النجاح حليفكم
في كل مراحل حياتكم.

إلى أخواتي وأخي، اللذين أحاطوني بالمحبة، وكانوا خير معينٍ لي في مسيرتي
العلمية والحياتية.

إلى صديقتي العزيزة أشواق طالب أهديك خالص شكري وتقديري لما قدمته لي من
عون ومساندة في إنجاز هذه الرسالة .

إلى جميع أساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية، اللذين أناروا لي طريق العلم
والمعرفة، حفظكم الله ورعاكم جزاكم عني خير الجزاء.

إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي هذا، عرفاً بفضلكم، وتقديرًا لمكانتكم في قلبي،
وأسأل الله تعالى أن يجعل فيها الخير والبركة والنفع.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ-ت	المقدمة
١٠-١	التمهيد
٥-١	أولاً : سيرة النيليّ البغداديّ
١	١- اسمه ، وكنيته ، ولقبه
٢	٢- ولادته و نشأته و منزلته العلمية وشيوخه وتلاميذه
٤	٣- ثقافته
٤	٤- آثاره
١٠-٦	ثانياً- التعريف بالتحفة الشافية على شرح الكافية
٦	العنوان و سبب التأليف ، وزمنه
٧	الأسلوب والمنهج في التحفة الشافية
٧٢-١١	الفصل الأول : أدلة الصناعة النحوية في شرح النيليّ البغداديّ
٥١-١١	المبحث الأول : السماع
١٧-١٢	أولاً : القرآن الكريم
٢٣-١٧	ثانياً : القراءات القرآنية
٢٨-٢٣	ثالثاً : الحديث النبوي الشريف
٢٨	رابعاً : كلام العرب
٢٨	١- النثر
٣٣-٢٨	أ- الأمثال
٣٨-٣٣	ب- لهجات العرب
٤٢-٣٨	ج- أقوال العرب
٥٢-٤٢	٢- الشعر
٦٦-٥٢	المبحث الثاني : القياس
٥٣	أولاً : القياس بحسب نوع الاستعمال
٥٤	١- القياس المطرد
٥٤	٢- القياس الشاذ
٥٦	ثانياً : القياس بحسب العلة الجامعة
٥٦	١- قياس العلة
٥٦	أ- القياس المساوي
٥٧	ب- القياس الأولى

٥٨	٢- قياس الشبه
٥٩	٣- قياس الطرد
٥٩	ثالثاً : القياس بحسب اللفظ والمعنى
٦١	١- القياس اللفظي
٦١	٢- القياس المعنوي
٦١	رابعاً : قضايا أخرى في القياس
٦١	١- الشاذ النادر أو القليل النادر
٦٣	٢- الأفصح
٦٤	٣- كثرة الاستعمال
٦٥	٤- الجري على الأصل
٦٦	٥- الحمل على الموضع
٧٢-٦٨	المبحث الثالث : الإجماع
١٢٧-٧٣	الفصل الثاني : ردود النيليّ البغداديّ النحوية على العلماء
٩٩-٧٤	المبحث الأول : العلماء الذين ردّ عليهم وصرح بأسمائهم
٧٨-٧٣	١- ردّه على الكسائي (ت ١٨٩ هـ)
٨٣-٧٨	٢- ردّه على الأخفش (ت ٢١٥ هـ)
٨٧-٨٤	٣- ردّه على ابن السراج (ت ٣١٦ هـ)
٩٣-٨٨	٤- ردّه على ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)
٩٧-٩٣	٥- ردّه على المذهب الكوفي
١٢٨-١٠٠	المبحث الثاني : العلماء الذين ردّ عليهم دون أن يصرح بأسمائهم
١٠٢-٩٨	١- ردّ قوم
١٠٨-١٠٢	٢- ردّه على الذين تأولوا قول سيبويه
١١٢-١٠٨	٣- ردّه على ابن الحاجب
١١٨-١١٢	٤- ردّه على الأخفش والفراء والكوفيين
١٢٣-١١٨	٥- ردّه على المذهب الكوفي
١٢٧-١٢٣	٦- ردّه على المذهب البصري
١٧٧-١٢٨	الفصل الثالث : ترجيحات النيليّ البغداديّ النحوية
١٣٣-١٣٢	أولاً : منع صرف أفعال
١٣٧-١٣٣	ثانياً : المضاف إلى ياء المتكلم
١٤٣-١٣٧	ثالثاً : الأسماء الستة
١٤٨-١٤٣	رابعاً : أسماء الأفعال
١٥٢-١٤٨	خامساً : اشتقاق اسم الفاعل من العدد المركب
١٥٦-١٥٢	سادساً : تعريف القول

١٦٣-١٥٧	سابعًا : رفع الفعل المضارع
١٦٧-١٦٣	ثامنًا :كاد المسبوقة بأداة نفي
١٧٤-١٦٧	تاسعًا: إعراب ما التعجبية
١٧٨-١٧٤	عاشرًا : حروف العطف
١٨٠-١٧٨	الخاتمة
٢٠٢-١٨١	المصادر والمراجع
A-C	Abstract

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي علم الأنسان ما لم يعلم ، وأسبغ عليه نعمة العقل والفهم ، ووفقه لطريق طلب العلم ونشره والصلاة والسلام على نبينا محمد ، خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آل وصحبه أجمعين.

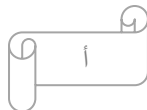
أما بعد:

فيعد علم النحو أحد العلوم الأساسية في اللغة العربية وأهمها ، وهو العلم الذي يدرس أحكام الكلمات في الجملة وعلاقاتها ببعضها ، وكيفية إعرابها وبنائها لضمان فهم المعنى الصحيح ، ويعنى أيضًا بالكشف عن القواعد التي تحكم تركيب الجمل وأساليب التعبير ويعد أساسًا لفهم القرآن الكريم والأدب العربي والعلوم اللغوية الأخرى.

ومن بين أشهر المتون التي جمعت قوانين هذا العلم ومعاييره هو (كتاب الكافية) لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) الذي حظي بعناية بالغة فاقت غيره من المتون ، إذ يعد من أشهر المتون النحوية بفضل مادته ، ودقة منهجه وسبقه الزمني .

ومن دلائل هذه العناية تعدد شروح كافية ابن الحاجب ، إذ توالى العلماء على شرحها عبر العصور ، ولهذا اخترت العنوان الموسوم (النيلي البغدادي في كتابه التحفة الشافية في شرح الكافية) ليكون عنوانًا لرسالتي ، إذ كشفت طبيعة الدرس النحوي في هذا الشرح من خلال دراسة منهجه ومقارنة الآراء النحوية وتحليلها وبيان مواضع الخلاف ومظاهر الرد على آراء العلماء ، مما يدل على مكانته العلمية وأهميتها في الدرس النحوي ، وقد اتخذت هذه الدراسة ميدانًا للبحث والتحليل .

وكذلك جاء اختيار هذا الموضوع بدافع الرغبة في الإسهام في معالجة جانب لم ينل حظه الكافي من البحث في الدراسات النحوية والمشاركة الفاعلة مع الباحثين في هذا المجال ، وقد ظهر لي أن هذا الشرح من الشروح البارزة التي تستحق الوقوف عندها ، لما اتسم به من شمول في عرض الشروح السابقة ، ودقة في مناقشة



الآراء النحوية ، مما يعكس سعة اطلاع النيليّ البغداديّ ، وقوة ملكته العلمية وتمكنه من أدوات البحث في علم النحو .

وفي هذا الكتاب قمت بدراسة أدلة الصناعة النحوية وردوده على علماء النحو والمسائل النحوية التي نالت على ترجيح النيليّ البغداديّ فيه ، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على تمهيد ، وثلاثة فصول وخاتمة .

فأما التمهيد فقد تحدث عن أمرين ، هما :

الأول : سيرة النيليّ البغداديّ .

الثاني : التعريف بشرح النيليّ البغداديّ على كافية ابن الحاجب

وأما الفصل الأول ، فقد تناول عرض الأدلة المتعلقة بالصناعة النحوية وجاء على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : السماع ، وقد شمل على القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب من الشعر والنثر .

المبحث الثاني : القياس ، وقد شمل أنواع القياس ، وهي : القياس حسب الاستعمال ، والقياس حسب العلة الجامعة ، والقياس بحسب الوضوح والخفاء ، والقياس حسب اللفظ والمعنى ، وقضايا أخرى في القياس .

المبحث الثالث : الإجماع ، وجاء ذلك في مواضع مختلفة في شرحه باستعمال الألفاظ الدالة عليه وهي (بالإجماع ، واتفق ، والمتفق عليه ، إجماعاً ، بالاتفاق ، ...) .

وجاء الفصل الثاني بعنوان : ردود النيليّ البغداديّ النحوية على العلماء .

أما الفصل الثالث و شمل على ترجيحات النيليّ البغداديّ النحوية .

ثم اتبعت ذلك بخاتمة ، بينت فيها أهم النتائج التي وصل إليها البحث .

وجاءت مصادر هذا البحث متنوعة بين كتب اللغة والنحو والصرف والتفسير وإعراب القرآن والقراءات القرآنية وكتب التراجم ، ومنها : كتاب سيبويه ، وكتاب المقتضب للمبرد ، والأصول لابن السراج ، والايضاح العضدي لأبي علي الفارسي فضلاً عن كتب المحدثين .

وأقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتي المشرفة الفاضلة الأستاذة المساعدة الدكتورة (غفران حمد شلاكة) لما بذلته من جهد علمي صادق ، وما قدمته من توجيهات دقيقة وملاحظات قيمة كان لها الأثر المميز في توجيه مسار البحث وتصويب نتائجه فكانت خير عون في إنجاز هذه الرسالة .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور (حيدر حبيب حمزة) الذي بارك لي موضوعي هذا ، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى عمادة كلية الآداب - جامعة القادسية ، ممثلة بالأستاذ الدكتور (نبيل عمران الخالدي) ، وأتقدم بالشكر والتقدير إلى قسم اللغة العربية ، ممثلاً برئيس القسم وأساتذته الأكفاء ، على ما قدموه لنا من علم وتوجيه ودعم وبناء .

وفي ختام هذا البحث ، أحمد الله تعالى على ما وفقني إليه من إتمام هذا العمل العلمي ، وأسأله أن يكون لوجهه الكريم ، نافعاً في مجاله ، فالحمد له على كلِّ حال ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وأسأل الله أن يلهمنا الصواب والسداد دائماً .

وآخر دعوانا أن نحمد الله تعالى على ما وفقنا إليه والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

التمهيد

النيليّ البغداديّ وشرحه على كافية ابن الحاجب

أولاً : سيرة النيليّ البغداديّ

ثانياً : التعريف بالتحفة الشافية على شرح الكافية

التمهيد النيليّ البغداديّ وشرحه على كافيّة ابن الحاجب

التمهيد : النيليّ البغداديّ وشرحه على كافيّة ابن الحاجب

الأول: سيرة النيليّ البغداديّ

١ - اسمه وكنيته ولقبه :

ترجم له السيوطيّ (ت ٩١١هـ) إذ قال: ((هو أبو اسحاق ، إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائيّ، تقي الدين النيليّ ، شارح الكافيّة))^(١)، وقد اختلفوا في اسم جده ، فبعضهم يرويه : (عبد الله) ، وبعضهم يرويه على صيغة التصغير : (عبيد الله) ، ومنهم السيوطيّ ، وابن عزم التونسيّ^(٢).

واختلفوا في نسبة (النيليّ) ؛ فمنهم من ينسبه إلى بغداد ، فيلقبه البغداديّ ، وهذا ما أثبتّه المستشرق كارل بروكلمان ، إذ وجد ذلك مثبتاً على غلاف كتابه نسخة سليم آغا بتركيا وهذا دليل على أنه من سكن بغداد كغيره من علماء النيل الذين رحلوا إلى بغداد للدرس والتدريس فيها ^(٣)، وهو منسوب إلى النيل نهر وبلدة قريبة من الحلة المزيديّة ، والنهر حفرة الحاج بن يوسف الثقفي وسماه باسم نيل مصر، وعليه قرى كثيرة، نسب إليه جماعة من أهل الرواية والأدب^(٤).

ووصفه ياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦هـ) في كتابه، إذ قال : ((بليدة في سواد الكوفة قرب حلّة بني مزيد يخترقها خليج كبير يتخلج من الفرات الكبير حفرة الحاج بن يوسف وسماه بنيل مصر))^(٥).

أما ابن قاضي شهبه (ت ٨٥١هـ) فقد ترجم له في طبقاته بقوله: ((إبراهيم بن الحسين بن عبد الله بن إبراهيم بن ثابت، تقي الدين المعروف بالنيليّ، شرح ألفية ابن معط، والحاجبية وهو من أحسن شروحها قال فيه: إنّه لما شرع فيه عرض له في بصره مرض منعه من مطالعة الكتب البسيطة

(١) بغية الوعاة (جلال الدين السوطي) : ٤١٠/١.

(٢) التحفة الشافية : ٧/١ ، (ترجمة الشارح).

(٣) المصدر نفسه : ٧/١ ، (مقدمة الشارح) .

(٤) التكملة لوفيات النقلة (زكي الدين المنذري) : ٣٨٢/٢.

(٥) معجم البلدان (ياقوت الحموي) : ٣٣٤/٥.

التمهيد.....النيليّ البغداديّ وشرحه على كافية ابن الحاجب

ومراجعة الأبواب المحيطة، ورجع إلى ما يحضره من النقل، وسماه (التحفة الشافية في شرح الكافية) ((6).

٢ - ولادته و نشأته:

لم تذكر كتب التراجم عن تاريخ ولادة النيليّ البغداديّ ووفاته ،غير (أن العصر الذي نشأ فيه تقي الدين النيلي هو القرنان السابع في نهاياته وبداية الثامن الهجريين ،أما ظهوره بوصفه عالماً قد اكتملت شخصيته العلمية فكان ذلك في نهايات القرن السابع الهجري الذي انتشرت فيه الدراسات النحوية)^(١).

إذ رجح محقق الصفوة الصفية أن تكون وفاته في القرن السابع الهجري ، واستدل على ذلك بدلائل منها أنه من شراح الكافية ،وقد ألفها في سنة (٦٣٣هـ) .ثم ناسخ نسخة الصفوة الصفية ، قد نص على أنه انتهى من نسخه لها في سنة (٧٠٨هـ)، وهي سنة كان فيها النيليّ البغداديّ متوفياً ، بدليل قول الناسخ في المقدمة : (رحمه الله تعالى) ^(٢)، كذلك ترجم له السيوطي ^(٣) ، وقال عنه أبو الفداء (ت ٧٣٢ هـ) : ((تقي الدين النيليّ من أهل القرن السابع))^(٤) ولم يرد ذكر لعام وفاته في الكتب المعنية بتراجم الأعلام .

٣ - منزلته العلمية :

قال عنه د. محسن سالم العميريّ محقق الصفوة الصفية : ((قد عايشت النيلي فترة ليست بالقصيرة ، ومن خلال تلك المعاشة ألفيته صاحب شخصية واضحة متميزة في آرائه ، وقد وقفت على بعض النصوص التي أن دلت على شي ،فإنما تدل على مدى استقلاله في تفكيره وتحليلاته))^(٥)، ومما يدل على تلك المكانة العلمية السامية تلك النعوت والألقاب له التي كتبت على غلاف الصفوة الصفية ((تصنيف المولى الشيخ الإمام العالم الفاضل الكامل العلامة أمام المتقدمين ، وأفضل المتأخرين حجة العرب

⁽⁶⁾ طبقات النحاة واللغويين (تقي الدين بن قاضي شهبة) : ١٣٩ .

^(١) النيليّ البغدادي وجهوده النحوية – مجلة مركز بايل للدراسات الإنسانية ، م. د قاسم رحيم حسن : ١٩ .

^(٢) تطور الفكر الدلالي عند النيليّ البغدادي من خلال كتابه الصفوة الصفية: ٤٩ .

^(٣) ينظر: التحفة الشافية : ٧/١ ، (ترجمة الشارح) .

^(٤) الكناش في النحو والصرف : ٥٥/١ .

^(٥) الصفوة الصفية : (الدراسة) ٨/١ .

التمهيد.....النيليّ البغداديّ وشرحه على كافية ابن الحاجب

، ولسان الأدب تقي الملة والحق والدين أبي إسحاق إبراهيم بن ثابت الطائيّ ، تغمده الله برحمته ((^(١)، فهذا دليل واضح على أنه يعد من العلماء الذين لهم مكانة علمية في عصره .

٤ - شيوخه وتلاميذه :

لم تتحدث كتب التراجم عن شيوخه وتلاميذه على الرغم من مكانته العلمية بين علماء عصره وكانت له حظوة كبيره بين طلابه ، إذ قال عنه د. أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب في مقدمة تحقيق كتاب (التحفة الشافية) في ذكر تلاميذه وما يجدونه من صعوبة شرح (الكافية في النحو) لابن الحاجب ، ((
والتمس مني طائفة منهم أن أكتب له شرحًا يزيلُ إغماضه ، ويبين أغراضه ، فاعتذرت إليهم فلم يقبلوا معاذيري ؟؟ إذ لم يعرفوا كنهه تقصيري ، ومع ذلك فحين شرعتُ فيما نُدبْتُ إليه ، وحثثُ عليه .. عرض لي في بصري مرضٌ منغي عن مطالعة الكتب البسيطة ، ومراجعة الأبواب المحيطة فرجعت إلى ما حضرني من النقل ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله من قبلُ وسميته بالتحفة الشافية في شرح الكافية ((^(٢).

وجاء في مقدمة كتابه الآخر (الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية) ، إذ قال : ((وبعد فإني رأيتُ الأرجوزة الموسومة بالدرّة الألفية ، دقيقة المعاني ، وثيقة القواعد والمباني ، ووقفت لها على شروح غير مرتبطة بلفظ الكتاب ، ولا يرشد إلى نهج الصواب ، والتمس مني طائفة من طلبة هذا العلم تأليف شرح ، يوضح معناها ، ويفصح عن مغزاها ، ويطابق ألفاظها ، ويغري بها حفاظها فأحببتهم إلى ذلك))^(٣).

ومن هذا نستدل أنّ للنيليّ البغداديّ مكانة علمية بين علماء عصره مما أدى إلى لجوء مجموعة من طلاب العلم إليه لتوضيح ما هو مبهم في كافية ابن الحاجب والإرشاد إلى الصواب .

^(١) التحفة الشافية : (الدراسة) : ٨.

^(٢) التحفة الشافية : ١٥/١ (مقدمة الشارح) .

^(٣) الصفوة الصفية : ١/١.

التمهيد.....النيليّ البغداديّ وشرحه على كافية ابن الحاجب

، ونقل أيضًا الزركشيّ ما حكاه النيليّ البغداديّ ، إذ قال : ((وَقِيلَ: يَدْخُلُ أَوَّلُ جُزْءٍ مِنَ الْمُنتَهَى إِلَيْهِ كَمَا يَدْخُلُ آخِرُ جُزْءٍ مِنَ الْمُبْتَدَأِ مِنْهُ، حَكَاهُ النَّيْلِيُّ)).^(١)

٥ - ثقافته:

من يطلع على كتب النيليّ البغداديّ (التحفة الشافية ، والصفوة الصفية ، والتحفة الوافية) يتبين له تمكن هذا العالم في علم النحو ، والاحاطة بأصوله وفروعه ، وتفاصيل مسائله ، فضلاً عن أن النيليّ البغداديّ قد نال حظاً كبيراً من الثقافة القرآنية ، ، والدليل على ذلك النصوص القرآنية التي استشهد بها في كتابيه وقراءاته القرآنية فأعتمد على ما يحضره من النقل ؛ لأنه أصيب بمرض في بصره منعه من مطالعة الكتب البسيطة ومراجعة الأبواب المحيطة ^(٢)، وكان استشهاده بالأحاديث الشريفة قليلاً والسبب يرجع إلى اختلاف موقف النحويين من الاستشهاد به ^(٣)، أما الشعر العربي فقد استشهد النيليّ البغدادي في كتابة التحفة الشافية ما يقارب أكثر من مین وخمسين بيتاً تقريباً فأحياناً ينسبها إلى قائلها وأحياناً لا ينسبها ، أما ثقافته اللغوية فنراه أحياناً يوضح الغريب ويبين معناه إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٦ - آثاره:

ومن مؤلفات النيليّ البغداديّ الذي ذكرها المترجمون هي :

١ - التحفة الشافية في شرح الكافية :

، إذ عمد الشارح إلى شرح متن الكافية لابن الحاجب ، ورتب أبواب كتابه وفق ترتيب ابن الحاجب في شرحه للكافية فلم يقدم أو يؤخر باباً، وقد حققه وعلق عليه أبو الكميّ محمد مصطفى الخطيب ، إذ اعتمد في تحقيقه على نسختين خطيتين ، وجعل نسخة دار الكتب القطرية أصلاً ، دون الإشارة إلى الفروق التي

(١) البحر المحيط في أصول الفقه : ٢٢٠/٣.

(٢) ينظر : التحفة الشافية : ١٥/١.

(٣) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٦١.

التمهيد.....النيليّ البغداديّ وشرحه على كافية ابن الحاجب

ترد في النسخة الأخرى ما لم تكن هناك زيادة مهمة ^(١) . إذ ذكره السيوطي (ت ٩١١هـ) وعرفه بأنه شارح الكافية ^(٢) .

٢ - الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية :

وذكر النيليّ البغداديّ في مقدمة شرحه الصفوة الصفية في شرح الألفية ابن معط (١٢٨ هـ) سبب تأليفه ، إذ قال : ((فإني رأيت الارجوزة الموسومة بالدرة الألفية ، دقيقة المعاني ، وثيقة القواعد والمباني ، ووقفت لها على شروح غير مرتبطة بلفظ الكتاب ، ولا يرشد إلى نهج الصواب ، والتمس مني طائفة من طلبة هذا العلم تأليف شرح يوضح معناها ويفصح عن مُعَمَّاتها ، ويطابق ألفاظها ، ويغري بها حفاظها ، فأجبتهم إلى ذلك ، راجياً من الله ، لا من سواه ، جزيل الثواب ، إنّه يرزق من يشاء بغير حساب)) ^(٣) .

ورتب أبواب الكتاب على وفق ترتيب ابن معط للألفية، وقد ربط لفظه بلفظ الألفية وأحياناً كان يبين سبب ترتيب أبواب الدرة الألفية مبيناً الصلة بين الباب وسابقه ونجده أحياناً يجعل تحت هذا الباب فصولاً ومسائل يتوسع من خلالها في شرحه لها موضعاً فيها ما يراه مستحقاً للتوضيح ^(٤) ، وحقق هذا الكتاب الدكتور محسن بن سالم العميريّ في جامعة أمّ القرى سنة (١٤١٩ هـ) حين عثر على نسخة مخطوطة منه منسوبة إلى النيليّ البغداديّ ، إذ يستدل على نسبة هذا الكتاب إليه أنّه قد أشار فيه إلى كتابة التحفة الشافية، إذ قال : ((وقد حققت الكلام فيها خصوصاً في هذا الموضع في شرح الكافية)) ^(٥) ، ومن هذا نستدل على أن التحفة الشافية أسبق من الصفوة الصفية .

^(١) ينظر : التحفة الشافية (منهج التحقيق) : ١٣/١ .

^(٢) تطور الفكر الدلالي عند النيلي في كتابه الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية المؤلف : بشرى أحمد محمد أمين ، جامعة الكوفة ، مجلة كلية التربية للبيانات للعلوم الإنسانية : (بحث) ، : سنة النشر : ٢٠١٩ ، ص ٤٨ .

^(٣) الصفوة الصفية : ١/١ .

^(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣١/١ - ٣٢ ، (مقدمة التحقيق) .

^(٥) التعليل النحوي عند تقي الدين النيلي البغدادي : ٨ .

التمهيد.....النيليّ البغداديّ وشرحه على كافية ابن الحاجب

الثاني : التعريف بالتحفة الشافية على شرح الكافية

أ- العنوان :

ومن مؤلفات النيليّ البغداديّ على كافية ابن الحاجب يحمل عنوان (التحفة الشافية على شرح الكافية) ويبدو هذا العنوان واضحاً في مقدمة شرحه ، إذ قال : ((فرجعت على ما حضر لي من النقل ، ومن قدر عليه رزقه ، فلينفق مما آتاه الله من قبل ، وسميته (التحفة الشافية في شرح الكافية))) ^(١) ، أي أن هذا العنوان مأخوذ من مقدمة شرحه .

ب- سبب التأليف:

ذكر النيليّ البغداديّ في مقدمة شرحه السبب الذي لأجله ألف كتاب التحفة الشافية، إذ قال: ((رأيت المختصر المسمى بالكافية للشيخ الفاضل ... وجيز الألفاظ بسيط المعاني ووجدت جماعة من فضلاء بغداد يصدون الناس عن هذا المختصر ويذمونّه جهلاً بما فيه وقصوراً عن الوقوف على معانيه وشاهدت جماعة من أبناء فارس بهذا الكتاب شغوفين وبتحصيل غوامضه كلفين ، والتمس مني طائفة منهم أن أكتب لهم شرحاً يزيل إغماضه ، ويبين أغراضه ، فاعتذرت إليهم فلم يقبلوا معاذيري ؛ إذ لم يعرفوا كنه تقصيري ، ومع ذلك فحين شرعت فيما تدبّت إليه ، وحثثت عليه .. عرض لي في بصري مرضٌ منغني عن مطالعة الكتب البسيطة ، ومراجعة الأبواب المحيطة فرجعت إلى ما من النقل ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله من قبل وسميته بالتحفة الشافية في شرح الكافية)) ^(٢) ، ومن هذا يتضح أن سبب تأليفه لكتاب التحفة الشافية هو طلب من طلاب العلم لإزالة الغموض في كافية ابن الحاجب .

ج- زمن تأليفه :

وذكر في نهاية الكتاب أنّه فرغ من نسخه في السادس عشر من شهر محرم سنة (٨٥٤ هـ) إذ قال الناسخ : ((جاء في خاتمة النسخة (أ) : تم شرح الكافية ولله الحمد والمنة ، ووافق الفراغ من نسخه في

^(١) التحفة الشافية : ١٥/١ ، (مقدمة الشارح) .
^(٢) المصدر نفسه : ١٥/١ ، (مقدمة الشارح) .

التمهيد.....النيليّ البغداديّ وشرحه على كافية ابن الحاجب

حادي وعشرين جمادى الآخرة سنة أربع وعشرون وسبع مائة ... ونقش هذا الكتاب في سادس عشر من شهر الله المحرم سنة أربع وخمسين وثمانمائة ((^(١))

د - الأسلوب والمنهج في التحفة الشافية :

١ - طريقة الشرح :

إتبع النيليّ البغداديّ طريقة فصل المتن عن الشرح من كلمة التفسير وتعد هذه الطريقة من الطرق السهلة لمعرفة المتن من الشرح ، وهذا يزيل الشك والغموض والخلط بين كلام المصنف أو الشارح ؟ ففي باب (جمع المؤنث السالم) ، قال : ((وقوله المؤنث : ما لحق آخره ألف وتاء التفسير : الالف والتاء في (مسلمات) بمنزلة الواو وحدها في المذكر))^(٢) ، إذ نرى أنّ النيليّ البغداديّ فصل بين كلام ابن الحاجب وشرحه بكلمة التفسير .

٢ - التزام النيليّ البغداديّ بنصوص الكافية :

التزم النيليّ البغداديّ بنصوص الكافية التزاماً دقيقاً ، ولكنّه عمد إلى تجزئة النصوص عند شرحها ومثال ذلك ما جاء في باب (فعل الأمر) ، إذ قال : ((قوله : الأمر : صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة ، التفسير قوله : (صيغة يطلب بها الفعل) : يدخل فيه الأمر وغيره من الألفاظ المفيدة للطلب ، وقوله : (من الفاعل) : ليخرج به طلب الفعل من المفعول))^(٣) ، وبهذا نستدل على أنّ النيليّ البغداديّ عمد إلى تجزئة النص .

٣ - شرح المفردات اللغوية :

شرح النيليّ البغداديّ في شرحه المفردات اللغوية وبيّن الغريب من الكلمات فمثال ذلك ما ورد في باب (المثني) ، إذ قال : ((ومعنى كونها أصلية في (قراء) : أنّها توجد في جميع تصاريف الكلمة نحو :

(١) التحفة الشافية : ٤٨٢/٢ .

(٢) المصدر نفسه : ١١٥/٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٥١/٢ .

التمهيد.....النيليّ البغداديّ وشرحه على كافية ابن الحاجب

(قرأ يقرأ قراءة فهو قارئ ومقروء واقرأ لا تقرأ) والقراء :الرجل الجيد القراءة ، وكذلك (الوضاء) يقال : رجل وضاء ؛ أي : جميل الوجه))^(١).

٤ - نسبة القراءات القرآنية إلى أصحابها:

نلاحظ أنّ النيليّ البغداديّ لم ينسب القراءات القرآنية إلى أصحابها إلا في حالات نادرة منها ما جاء في باب (حروف المصدر) ، إذ قال : ((وقد تُحمل على (ما) فيرتفع الفعل بعدها ، وقد قرأ ابن كثير : ﴿ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ ﴾ بالرفع))^(٢)، وهذه قراءة ابن كثير بالرفع .

٥ -نسبة الأقوال والآراء النحوية إلى أصحابها :

يذكر النيليّ البغداديّ الأقوال والآراء النحوية ويعزو معظمها إلى أصحابها ، ومثال ذلك ما ورد في باب (حذف فعل المفعول المطلق)، إذ قال : ((مذهب يونس : أنّ (لبيك) : اسم مفرد غير مثنى ، فإنّ ألفه قلبت ياء لأجل الإضافة إلى المضمر))^(٣)، إما في باب التمييز فنذكر النيليّ البغداديّ أقوال العلماء وآراءهم، إذ قال : ((وأما المازني والمبرد فيجيزان تقدم التمييز على الفعل لتصرف الفعل))^(٤) ، وفي أحيان أخرى لا ينسب تلك الآراء بأن يصرح بأسماء قائلها .

٦ - نسبة الشواهد الشعرية إلى قائلها :

يذكر النيليّ البغداديّ الشاهد الشعري ويشير إلى قائله ومثال هذا ما جاء في باب (نائب الفاعل) قال : ((وأما التوافق : فالغرض به أن يوافق حرف الروي في بيت آخر من القصيدة ، كقول لبيد الشاعر :

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدِيعَةٌ وَلَا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ

(١) التحفة الشافية : ٩٨/٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٤٤/٢ ، والآية من سورة البقرة : ٢٣٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٢١٠/١ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٤٧/١ ، وينظر القول في المقتضب : ٣٦/٣ - ٣٧ .

التمهيد.....النيليّ البغداديّ وشرحه على كافية ابن الحاجب

فلو سمى الفاعل لنصب (الودائع) ، والروي مرفوع ، وذلك عيب يسمى الإضراب ، وهو إقواء بالنصب ((^(١).

٧- نسبة اللهجات إلى قبائلها :

نجد النيليّ البغداديّ أحياناً ينسب اللهجات إلى قبائلها ومن ذلك ما جاء في باب (المضاف إلى ياء المتكلم) ، إذ قال : ((ثم قال : (وهذيل تقلبها ياءً) ؛ أي تقلب ألف المقصور ياءً ، وإنما قلبوها ياء ؛ لأنّهم حاولوا طرد الباب في كسر ما قبل الياء ، ولما تعذر تحريك الألف قلبوها على حرف مجانس للكسر وهو الياء ، وسوغ ذلك : تقدير الكسرة عليها))^(٢)، وفي باب (خبر ما و لا المشبهتين ب (ليس)) قال : ((وقوله : وهي لغة التي يقع فيها تشبيه (ما) ب (ليس) : لغة أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فلا يعملونها عمل ليس لعدم اختصاصها))^(٣).

٨-تعريف المصطلحات :

لوحظ أنّ الشارح في كتابه عنى بتعريف المصطلحات وبيان المقصود منها كما ورد في باب (المنادى) ، إذ قال : ((والاستغاثة :هي استدعاء مدعو مقصود طلباً للنصرة والمعونة))^(٤)، وفي باب التمييز إذ قال : ((التمييز في اللغة : التفرقة والفصل بين الشيئين ، قال تعالى : ﴿وَأَمَّا زُورُ الْيَوْمِ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ ؛ أي : (انفردوا عن المؤمنين وانفصلوا عنهم)))^(٥).

٩- شرح الأبيات الشعرية وتوضيح معانيها :

وأشار النيليّ البغداديّ إلى البيت الشعري موضحاً معناه ودلالته وهذا نجده في باب (حذف الفعل جوازاً) ، إذ قال : ((

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٍ لِحُصُومَةٍ

(١) التحفة الشافعية : ١٣٠/١ ، والبيت من الطويل ، في ديوان لبيد بن ربيعة : ٨٨ .

(٢) التحفة الشافعية : ٤٣٠/١ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٩٩/١ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٢٢/١ .

(٥) المصدر نفسه : ٣٣٤ /١ ، والآية من سورة يس : ٥٩ .

التمهيد.....النيليّ البغداديّ وشرحه على كافية ابن الحاجب

واللام في (لبيك) لام الأمر والفعل لما يسم لم يسم فاعله والضارع : الذليل ، والمختبئ : طالب المعروف ، وتطيح : بضم التاء : تعلق . ومعنى البيت : أن المفقود كان ينصر المظلوم ويعطي المحتاج ((^(١).

١٠ - الحرص على قواعد النحو والإعراب:

إنّ النيليّ البغداديّ عني بقواعد الإعراب وحرص على بيانها ؛ لأنّ للإعراب دوراً مهماً في فهم المعنى ومثال ذلك في باب (المفعول به) ، إذ قال : ((قال : ﴿ أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ قلت : لا يجوز أن يكون خيراً : منصوباً ب (انتهوا) لأنّه لازم ، ولا يجوز نصبه على تقدير إسقاط حرف الجر؛ أي : (انتهوا عن خير لكم) ؛ لأنّ النهي عن الخير أمر الشر ، فتعين أن يكون (خيراً) هنا : منصوباً بفعل محذوف مقدر علم بخصوصيته مع كثرة الاستعمال))^(٢)، وفي باب تقديم الخبر وجوباً ، إذ قال : ((وقد يكون له ثلاثة أخبار ، قال الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْعَفْوَ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ف (هو) مبتدأ ، وخبره : (الغفور)، و(ذو العرش) : خبر ثان ، (وفعال لما يريد) : خبر ثالث))^(٣).

١١ - شرح الآيات القرآنية وتفسيرها :

عمد النيليّ البغداديّ إلى ذكر الآيات القرآنية وتفسيرها وشرح مضمونها لما فيها من دلالات ومعاني ، ومثال ذلك في باب (أفعال المدح والذم)، إذ قال : ((وقال تعالى : ﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ أي : (بئس ما يأمركم به إيمانكم بما أنزل عليكم وكفركم بما وراءه)))^(٤).

(١) التحفة الشافية : ١١٢ / ١ ، والبيت من الطويل في ديوان لبيد بن ربيعة بن مالك العامري ، وفي الخزانة : ١٤٧ / ١ .

(٢) المصدر نفسه ٢١٠ / ١ ، والآية من سورة النساء : ١٧١ .

(٣) المصدر نفسه : ١٥٩ / ١ ، والآية من سورة البروج : ١٦ - ١٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٢٥ / ٢ ، والآية من سورة البقرة : ٩٣ .

الفصل الأول

أدلة الصناعة النحوية عند النيلي^١ البغدادي^٢

المبحث الأول : السماع

المبحث الثاني : القياس

المبحث الثالث : الإجماع

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

المبحث الأول ...

السماع

هو الأصل الأول من أصول النحو إذ يعد أول أدلة الصناعة النحوية وركنًا أساسيًا فيها، فالسماع لغةً:

(((سمع) السين والميم والعين أصل واحد وهو إيناس الشيء بالأذن من الناس وكل ذي أذن تقول : سمع الشيء سمعًا والسمع : الذكر الجميل يقال : سماع بمعنى تسمع . ويقال : سمعت بالشيء إذا اشعته ليتكلم به))^(١) وجاء في لسان العرب : ((رجل سمع إذا كان كثير الاستماع لما يقال وينطق به))^(٢).

وقال ابن منظور (ت ٧١١هـ) : ((سمع : السَّمع حسن الأذن، وفي التنزيل : أو ألقى السمع وهو شهيد ، قال ثعلب : معناه فلم يشتغل بغيره، وقد سمعه سَمْعًا و سِمْعًا و سِمَاعًا و سِمَاعَةً و سَمَاعِيَّةً))^(٣).

وأما في الاصطلاح فقد عرفه أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بقوله وهو تعريف النقل عنده : ((هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة))^(٤).

وحده السيوطي بأنه: ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته من القرآن الكريم وكلام النبي (صلى الله عليه وسلم) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا و نثرًا عن مسلم أو كافر))^(٥).

وقد عرفته د. خديجة الحديثي بأنه: ((الأساس الأول الذي دَوّنت بموجبه اللغة ؛ لأنه الطريق الطبيعي إلى تعرّف كنه اللغة وتبين خصائصها وهو اقرب سبيل إلى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها ؛ لأنّ اللغات في أصلها نقلية وأساس معرفتها ومعرفة خصائصها السماع))^(٦) ، فهو الكلام المنقول عن الفصحاء

(١) مقاييس اللغة (سمع) : ١٠٢/٣.

(٢) لسان العرب (سمع): ٢٠/٤.

(٣) المصدر نفسه : (سمع) : ١٦٤/٨ ، و ينظر: فتح الرحمن في بيان هجر القرآن : ١٣٣ ، والآية من سورة قاف : ٣٧.

(٤) لمع الأدلة : ٨١.

(٥) الاقتراح : ٣٩.

(٦) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه (الدكتورة خديجة الحديثي): ١٣٤.

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

الذين يوثق بفصاحتهم ويترتب على ذلك القرآن الكريم ثم كلام النبي (صلى الله عليه وآ وسلم) وكلام الفصحاء الذين لم يخالط كلامهم اللحن.

ومصادر السماع عند النيلي البغدادي، هي :

١ - القرآن الكريم:

اعتمد النحاة على السماع في تقعيد قواعدهم فاستشهدوا بالقرآن الكريم وقراءاته ، إذ جعلوا القرآن الكريم أول مصدر للسماع وأجمعوا على أنه مصدر رئيس من مصادر الاحتجاج والاستشهاد باللغة فهو أوثق النصوص التي يمكن الاعتماد عليها لما هيئ له من الحفظ والسلامة. وقد استشهد به النيلي البغدادي في شرحه وكان له نصيب كبير من استشهادهاته إذ بلغ عددها في كتابه التحفة الشافية أكثر من مائة وخمسين . و نلاحظ تكرار بعض الآيات القرآنية في مسائل أخرى.

ونلاحظ من خلال استشهاد النيلي البغدادي بالآيات القرآنية بعض الأمور منها :

١ - الاستشهاد بأكثر من آية قرآنية في مسألة واحدة:

للنيلي البغدادي كثير من الاستشهادات بالآيات القرآنية في المسائل النحوية منها ما كان بآية واحدة او باثنتين أو أكثر على مسألة واحدة ، ومن ذلك استشهاده في باب (مسألة تعدي الأفعال حسب مقتضاها) ، إذ قال : ((كون رأيت (بمعنى الأمر) كقولك : (أرأيتك زيدًا ما صنع) فالكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب عند سيبويه ، يجوز حذفها فتقول : (أرأيت زيدًا ما صنع) وتكون هذه الكاف مع الواحد و الاثنتين والجمع يلفظ واحد ، وليست هذه من رؤية العين ولا من رؤية القلب على ما قبل ولها معنيان : أحدهما ومنها أن تكون بمعنى (اخبرني) تدخل إمّا على اسم المفرد وإمّا على جملة شرطية ، كقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ ((^(١) ، فاستشهد بها ليوضح قاعدة هي أن تكون (رأيت) بمعنى الاخبار ومثال آخر يرد في حديث النيلي البغدادي

(١) التحفة الشافية: ٢٧٧/٢ والآية الأولى من سورة الاسراء: آية ١٠، والآية الثانية من سورة الملك: ٣٠ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

عن (ظل) بمعنى (صار) ، إذ قال : ((قوله (بمعنى صار) يعني في ما تعذر فيه الاختصاص بوقتيهما كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ أي: (صار) ؛ لأنَّ البشارة بالأنثى لا تخص النهار دون الليل ، ومثله قوله تعالى: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ ((^(١)).

وقال ابن يعيش (٦٤٣ هـ) أنَّ (ظل وبات) يستعملان استعمال (صار وكان) مع قطع النظر عن الأوقات الخاصة ، فيقال : (ظل كئيباً) و (بات حزينا) وإن كان ذلك في النهار؛ لأنه لا يراد به زمان دون زمان ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ ؛ لأنها لا تختص بزمان دون الآخر ^(٢) ابن يعيش ساير الشارح في هذا القول ، إذ ورد لفظ (ظل) في القرآن الكريم في ثمانية مواضع ولم يرد واحد من هذه المواضع تخصص الفعل بالنهار مما يدل على أن هذا الاستعمال قليل جداً^(٣).

٢- يذكر موضع الشاهد من الآية الكريمة :

نجد النيلي البغدادي في شرحه يذكر فقط موضع الشاهد من الآية القرآنية دون أن يذكر الآية كاملة ، ونجد ذلك في (باب الحذف)، إذ قال : ((أي حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾)) ^(٤). إذ الأصل أهل القرية فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل هو الجر فحذف المضاف واعطى المضاف إليه إعرابه ، ونظيره قوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أي : أمر ربك ^(٥).

والحكم بالحذف يرجع إلى غرض المتكلم وكان الأصل : (واسأل أهل القرية) ثم حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه للإيجاز ؛ لأنَّ المعنى مفهوم ^(٦).

ومثال آخر يذكر فيه النيلي البغدادي الشاهد دون ذكر الآية الكريمة بالكامل ، إذ قال: ((إِنَّ (إذا) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ لزمان مجرد من معنى الشرط ، قالوا : لأنَّ اعتبار معنى الشرط يفسد المعنى ؛ لأنَّ جواب الشرط لابد من أن يكون مذكوراً او مقداراً ولم يذكر هنا شيء يصلح جواب للشرط

(١) التحفة الشافية : ٢ : ٢٨٨١ ، والآية الأولى من سورة النحل : ٥٨ ، والآية الثانية من سورة الشعراء : ٤ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٣٥٨/٤ .

(٣) ينظر : معاني النحو (د فاضل السامرائي) : ٢٦٣/١ .

(٤) التحفة الشافية : ٣٢٤/٢ ، والآية من سورة يوسف : ٨٢ .

(٥) ينظر : علوم البلاغة : ٢٩٠ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن : ١٧٢ ، والآية من سورة يوسف : ٨٢ ، والآية الثانية من سورة الفجر : ٢٢ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

فيكون الفعل المقدر الذي هو (اقسم) دالاً على الجواب فيكون التقدير : (إِذَا يَغْشَى اللَّيْلُ اقسم) فيلزم منه تعليق القسم على الشرط)).^(١).

وقال أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) : ((وقد لا تتضمن معنى الشرط به في بعض مواردنا، بل تتجرد للظرفية المحضة نحو قوله تعالى: و ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ و ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ والماضي بعدها في معنى المستقبل كما كان إذا كانت شرطية))^(٢).

٣-التنبية على الشاهد القرآني عند ذكره ب (قوله تعالى) :

كان الشارح ينبه على الآيات القرآنية في كتابه التحفة الشافية بعبارة (قوله تعالى)، والمثال على ذلك ما نجده في باب فاعل (أفعل) ، إذ قال : ((فلا ضمير في (افعل) وإنما لم يكن فيه ضمير؛ لأنَّ الفاعل بعده مذكور والباء هنا زائدة في الفاعل كما زيدت في قوله تعالى : ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ إِلَّا أَنَّ الْبَاءَ فِي (كَفَى بِاللَّهِ) يجوز إسقاطها ،وأما في (أفعل به) فلا يجوز ذلك ؛ لأنَّه مفيدة للتعجب ، وحجة من يجعل الجار والمجرور في موضع نصب والفاعل مضمراً حذف الجار والمجرور في قوله تعالى :﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ والتقدير : وابصر بهم فلو أنَّ الجار والمجرور فاعل لما جاز حذفه))^(٣).

وأنَّ (كفى) تكون بمعنى (حسب) وهذه قاصرة بمعنى تكون لازمة لا تتعدى إلى مفعول به وهي التي يغلب اقتران فاعلها بالباء الزائدة^(٤).

أي من الأحكام يكون مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً ؛ لأنَّه فاعل كفى^(٥). و(أفعل به) أنَّ كان (أفعل) (معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ حيث حذف الفاعل المجرور بالدليل مع كونه فاعلاً ؛ لأنَّه لزومه للجر كسأه صورة الفضلة فجاز فيها ما يجوز فيه ^(٦) ، أي إنَّ الشاهد في الآية الكريمة حذف المتعجب منه لأنَّ عند وضوح المعنى إذ أصله:(اسمع بهم وابصر

(١) التحفة الشافية : ٤٠/٢ ، والآية من سورة الليل: ١.

(٢) ارتشفت الضرب : ١٤٠٨/٣ ، ينظر :معاني النحو : ٢٠٨/٢ ، والآية من سورة النجم : ١.

(٣) التحفة الشافية : ٣١٦/٢ ، والآية الأولى من سورة الرعد : ٤٣ ، والآية الثانية من سورة مريم : ٣٨.

(٤) ينظر :أوضح المسالك: ٧٨/٢ .

(٥) ينظر :المصدر نفسه : ٧٨/٢ .

(٦) ينظر :الإنصاف : ١/ ١٣٦ ، (مسألة رقم ١٩).

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

بهم) وحذف المتعجب منه في الفعل الثاني لوضوحه وتقول مثلاً : ما أكرم زيداً وما أجود أيّ وما أجود زيداً ، فنحذفه للعلم به وعلم من كلامه : إذا أتضح المعنى يصح الحذف وبخلاف ذلك لا يجوز ، كما لو قلت : ما اكرم زيداً وابخل عمراً ، فلا يجوز أن تحذف عمراً لحصول التناقض ما اكرم زيداً وما ابخله^(١).

٤- وفي أحيان أخرى لا ينبه على الشاهد القرآني ب (قوله تعالى) :

نجد الشارح في أحيان أخرى لا ينبه على الشاهد القرآني في كتابه التحفة الشافية بعبارة (قوله تعالى) ولم نجده يستشهد بالآيات المنسوبة إلى سورها ، إذ كان هذا منهج أكثر المؤلفين بأنهم يعتمدون على الآيات الأكثر شيوعاً أو شهرةً بين أهل العلم أو على سياق الكلام من دون الإشارة إلى سورها.

ومثال ذلك استشهاده في باب (اسم الإشارة) الذي يعمل عمل كان ، إذ قال : ((أما ما هو بمعنى الفعل: فهو كاسم الإشارة؛ نحو: ﴿ وَهَذَا بَغْلِي شَيْخًا ﴾ ، وليت نحو: (ليت زيداً قائماً عند عمرو) أي: اتمنى في حال قيامه و (كأن) نحو: (كأن زيداً قائماً اسدً) أي : اشبهه في حال قيامه بالأسد))^(٢) .

وتناول إبراهيم البعيمي في كتابه مصطلح التقريب بقوله : ((المنصوب على التقريب مصطلح كوفي يراد به: إعمال أسماء الإشارة في الجمل الأسمية عمل كان فيرتفع ما كان مبتدأً على أنه اسم للتقريب ويُنصب الخبر على أنه خبر له نحو: هذه الشمس طالعة ، وهذا الأسد مقبلاً وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ وَهَذَا بَغْلِي شَيْخًا ﴾ حسب قراءة الجمهور بنصب {شَيْخًا} على الخبرية لاسم الإشارة))^(٣) . يتبين من هذا النص أن اسم الإشارة يعمل عمل كان بدخوله على الجملة الاسمية فيرفع المبتدأ وينصب الخبر على التقريب.

من الغريب الإعراب ما ذهب اليه الكوفيين في أن أسماء الإشارة إذا أُريد منها التقريب أصبحت من أخوات كان ترفع الأول وتنصب الخبر فيعربون اسم الإشارة اسماً والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب^(٤) أي: إن مصطلح التقريب يكون قريباً من كان في عمله فأنه يرفع المبتدأ وينصب الخبر على التقريب وعمله في الجملة الأسمية مثل عمل كان.

(١) ينظر : شرح ألفية ابن مالك للعثيمين : ٤٦/٤ .

(٢) التحفة الشافية : ٣١٣/١ ، والآية من سورة هود : ٧٢ .

(٣) المنصوب على التقريب (إبراهيم سليمان البعيمي) : ٥٠١ .

(٤) ينظر: الجدول في إعراب القرآن : ٢٩٣/٢ .

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

ومثال آخر يذكر فيه الآيات القرآنية الكريمة دون أن ينبه عليها بقوله تعالى منها ما ورد في باب الشرط، إذ قال : ((نحو : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾ ، الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه ، إلا فالمختار نصب ، والتفسير : يريد ومثل : (الزانية والزاني) ومثل : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ... (فالزانية مبتدأ) و(الزاني) عطف عليه والألف واللام بمعنى (التي والذي) والتقدير : (التي تزني والذي يزني فاجلدوا كل واحد منهما وما بعد الفاء من الجملة خبر المبتدأ والخبر لا يعمل بالمبتدأ كما لا تعمل الصفة في الموصوف والفاء هنا بمعنى السببية؛ لأن الزنا سبب الجلد فلو انتفى الزنا لانتفض الجلد فالجلد مستحق بالزنا كما أن جواب الشرط مستحق بالشرط)).^(١) ،

٤ - تكرار الشاهد القرآني :

يكرر الشارح الآية الكريمة أحياناً في الأثر الواحد وبغيره ، فقد ذكر في كتابه (باب الخبر قد يكون جملة) ، قال : ((ذلك أن الجملة : إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى لا في اللفظ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى عَائِدٍ مِثْلَ قَوْلِكَ : (هَذَا زَيْدٌ قَائِمٌ) ف(هَذَا) : مبتدأ ، أو (زَيْدٌ) : مبتدأ ثان ، و(قَائِمٌ) : خبر عن الثاني ، والجملة : خبر عن (هَذَا) ولا عائد فيها يرجع إلى المبتدأ الأول وكذلك : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ ثَلَاثَةَ أَسْمَاءٍ مَسْمَاةٍ وَاحِدَةً))^(٢) ، إذ استشهد بهذه الجملة على أن (أحد) خبر ثاني ل(هو) و(الله) خبر أول ، أي جواز تعدد الأخبار للمبتدأ.

وكررها أيضاً في موضع آخر من باب (وجوب تقديم المبتدأ) ، إذ قال : ((ضمير شأن يجب تقديمه على الجملة ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَهُ مَفْسَرَهُ لَهُ وَالْمَفْسَرُ لِلشَّيْءِ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ))^(٣) .

وكرر النيلي البغدادي الآية القرآنية في موضع آخر في (باب ضمير الشأن والقصة) إذ يتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن والقصة يفسر بالجملة الذي بعده ، إذ قال : ((يفهم من قوله تعالى :

(١) التحفة الشافية : ٢٨٤/١ والآية الأولى من سورة النور : ٢ ، والآية الثانية من سورة المائدة : ٣٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١٤٩/١ ، الآية من سورة الإخلاص : ١ .

(٣) المصدر نفسه : ١٥٢/١ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ الانفراد بالأحدية وقالوا : هذا هو معنى التعظيم والتفخيم الذي يعطيه ضمير الشأن^(١) قدم هذا الضمير لتعظيم الأمر والقصة بمعنى أن الله هو الواحد الأحد الذي لا نظير له .

وهو المجهول عند الكوفيين ، وذلك نحو قولك: (هو زيدٌ منطلق) الشأن و الحديث زيدٌ منطلق^(٢)، و متوحد بجلاله وعظمته ليس له مثل ، وليس له شريك في ذاته وصفاته وأفعاله بل هو منفرد بالجلال والعظمة^(٣).

ونقل د. فاضل السامرائي ما قاله الرضي في شرحه على الكافية في مسألة تقديم الضمير، إذ قال : ((وجاء في (شرح الرضى على الكافية): ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن، يفسر بالجملة بعده، ويكون منفصلاً، ومتصلاً مستتراً، وبارزاً على حسب العوامل ... والمراد بهذا الضمير، الشأن والقصة، فيلزمه الأفراد والغيبة كالمعوذ إليه، إمّا مذكراً، وهو الأغلب، أو مؤنثاً كما يجيء، وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدر (تقول مثلاً: (هو الأمير مقبل) كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر فيسأل ما الشأن والقصة؟ فقلت: (هو الأمير مقبل). أي الشأن هذا والقصد بهذا الإبهام، ثم التفسير، تعظيم الأمر وتفخيم الشأن، فعلى هذا لابد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعتني به، فلا يقال مثلاً: هو الذباب يطير))^(٤).

ويتبين أنه يكون الضمير منفصلاً ومتصلاً ، مستتراً و بارزاً على حسب العوامل نحو: (هو زيد قائم) وسمي ضمير شأن ؛ لأن في الجملة شأن وأمر وقضية وقصة وقوله : يفسره بجملة ؛ لأن الجملة خبر له ، أعني الضمير والغرض بهذا الضمير تعظيم الأمر والقصة.

ثانياً : القراءات القرآنية :

القراءات لغةً : ((هي جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر قرأ، يقال: قرأ، يقرأ، قراءة، وقرآنا، بمعنى تلا، فهو قارئ، والقرآن متلو))^(٥) ، جمعته وضممت بعضه إلى بعض^(٦).

(١) التحفة الشافية: ٥٦٤-٥٦٥، والآية من سورة الإخلاص : ١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣٣٤/٢ .

(٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم (عماد الدين الدمشقي): ١٧٥.

(٤) معاني النحو: ٥٨/١.

(٥) ينظر : لسان العرب (قرأ) : ١٢٨، وتاج العروس (قرأ) : ١١٦/١.

(٦) القاموس المحيط (قرأ) ٦

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

و عرفها الزركشي (ت ٧٩٤هـ) في الاصطلاح بقوله : ((اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كفيته من تخفيف و تثقيل وغيرها))^(١) .

وأورد القسطلاني (ت ٩٣٢هـ) تعريفاً شاملاً للقراءات ، بأنها : ((علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات والتحريك والإسكان والفصل والاتصال وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع))^(٢).

تُعد القراءات القرآنية مصدرًا من مصادر السماع ، فالقراءات : ((هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، وكفيته، من تخفيف و تثقيل))^(٣) ، وذكر ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) شروط القراءة القرآنية الصحيحة بقوله : ((كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهِ، وَوَأَفَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوْ اِحْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءً كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ))^(٤).

وقد برزت عناية النيلي البغدادي بالقراءات القرآنية في كتابه، إذ استشهد فيها للاحتجاج للمسائل النحوية بوصفها مصدرًا من مصادر التأويل ولقد وظيفها توظيفًا علميًا من خلال اعتماده عليها في تحليل النصوص وتوضيح المعاني ما يعكس رؤيته بهذا العلم وسعة فهمه للنصوص القرآنية ، إذ بلغ عدد القراءات التي استشهد بها ما يقارب أكثر من (أربعين) قراءة منها القراءات المنسوبة إلى قرائها ومنها غير المنسوبة ومنها الشاذة ومنها ما حصل فيها تغيير في المعنى .

ومن سمات استشهاد النيلي البغدادي بالقراءات القرآنية :

١ - يستشهد النيلي البغدادي بالقراءات القرآنية دون أن ينسبها :

(١) البرهان في علوم القرآن (الزركشي) : ٣١٨/١ .

(٢) لطائف الإشارات لفنون القراءات : ٣٥٥/١ .

(٣) مقدمات في علم القراءات : ٤٩ .

(٤) النشر في القراءات العشر : ٩/١ ، وينظر : المدخل إلى علوم القرآن (محمد النبهان) : ١٩٥ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

استشهد النيلي البغدادي بقراءة نافع (ت ١٦٩ هـ) لكن لم ينسبها إليه في كتابه التحفة الشافية في (باب التناسب) وذلك في قوله: ((وَأَمَّا التَّنَاسِبُ فَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ فنون سَلَسِلًا لتَنَاسِبِ اغْلَالًا في التَّنوين ،أما تنوين قواريًا فإتباع برؤوس الآية ليصحَّ الوقف عليها بالألف فيناسب رؤوس الآية في الوقف على حرف واحد))^(١) .

وقال ابن زنجلة (ت ٤٠٣ هـ): ((لأنَّ فعَّال لا تَنْصَرِفُ وكل جمع ثالثه ألف وبعدها حرف مشدد أو حرفان خفيفان أو أكثر فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ نَحْوَ مَسَاجِدَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾))^(٢) ، إِنَّ الْأَسْمَاءَ عَلَى وَزْنِ فَعَّالٍ مَمْنُوعَةٍ مِنَ الصَّرْفِ فَلَا تَتَوْنُ وَلَا تَجْرُ بِالْكَسْرِ .

إذ قرأ نافع وأبو بكر وهشام والكسائي ﴿سَلَسِلًا﴾ بالتَّوْنين ، وقرأها الباقر بن غير تنوين، وكلهم وقف عليه بالألف، إِلَّا حمزة وقنبلا فَإِنَّهُمَا وَقَفَا بِغَيْرِ أَلْفٍ، وحجة من نونه أَنَّه حملة على لغةٍ لبعض العرب^(٣).

-ومثال آخر استشهد به النيلي البغدادي في كتابه بقراءة الحسن وعيسى بن عمر في (باب ضمير الفصل) لكن لم ينسبها لهما واكتفى بالإشارة إلى وجود هذه الاختلاف في القراءات بقوله: ((بين المبتدأ والخبر احتراز عن توسطه بينهما نحو قوله تعالى : ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ على قراءة من قرأ بالنصب فَإِنَّهُ قد وقع متوسطًا بين الحال وصاحبها ، فإن (أطهر) حال لا خبر ، فلم يكن هو فصلًا ، وإنَّ رفعت (أطهر) جاز جعل (هو) فصلًا))^(٤). يتبين من النص أنَّ الضمير لا يسمى فصلًا إلا إذا وقع بين المبتدأ والخبر، وعلى قراءة النصب جاءت (أطهر) حالًا لا خبرًا ، فصار الضمير واقعًا بين الحال وصاحبها.

وجاء في تفسير القرطبي من قرأ (أطهر) بالنصب هم الحسن وعيسى بن عمر وهم من القراء الأربعة عشر بقوله: ((وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَعِيسَى بْنُ عَمْرِو "هُنَّ أَطْهَرُ" بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ. وَ"هُنَّ" عِمَادٌ. وَلَا يُجِزُّ الْخَلِيلُ وَسَيِّبُونِهِ وَالْأَخْفَشُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "هُنَّ" هَاهُنَا عِمَادًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ عِمَادًا فِيمَا لَا يَتِمُّ الْكَلَامُ إِلَّا بِمَا

(١) التحفة الشافية : ٥٦/١ ، والآية من سورة الأنسان : ٤ .

(٢) ينظر الكشف عن وجوه القراءات : ٣٥٢ / ٢ ، والآية من سورة الحج : ٤٠ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٦٨/١ ، وهمع الهوامع : ٣٧ / ١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٤٣٦/٢ .

(٤) شرح المفصل : ٥٥٧/١ ، والآية من هود : ٧٨ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

بَعْدَهَا، نَحْوُ كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَخَاكَ، لِنَتَدُلَّ بِهَا عَلَى أَنَّ الْأَخَ لَيْسَ بِنَعْتٍ))^(١) والنص يبين أَنَّ بعض النحويين جعلوا (هن) عمادًا عند نصب أظهر حالًا، بينما يرى الخليل وسيبويه والأخفش أَنَّ العماد يقتصر على المواضع التي لا يستكمل المعنى إلا بها .

أي إِنَّ (هؤلاء) مفعول، و (بناتي هُنَّ) مبتدأ وخبر، جيء به كالتفسير للمشار إليه، و (أظهر) حال من المشار إليه، معمول للفعل المقدر العامل في (هؤلاء) ، ويجوز أَنَّ يكون (هؤلاء) مبتدأ، و (بناتي) خبره، و (هن) بدل من (بناتي)، أو (بناتي هُنَّ) مبتدأ وخبر عن الأول و (أظهر) حال من اسم الإشارة، والعامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل، أي: أشير إليهن في حال كونهن أظهر لكم^(٢) .

وثمة مثال آخر يستشهد به النيلي البغدادي في كتابه التحفة الشافية بقراءة ابن أبي كعب وابن مسعود (ت ٢٢ هـ) في (باب الحذف) لم ينسبها إليه ينقل ما ذهب إليه سيبويه، فيقول : ((قال سيبويه : وسمعنا بعض العرب يقرأ : ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا ﴾ بحذف النون للنصب على ما تقدم))^(٣).

لِإَنَّ (إِذَنْ) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فَإِنَّكَ فيها بالخيار: إِنَّ شئت أعملتها كإعمالك أرى وحسبت إذا كانت واحدةً منهما بين اسمين؛ وذلك قولك: زيدًا حسبت أخاك، وَإِنَّ شئت ألغيت إِذَنْ كإلغائك حسبت إذا قلت زيدًا حسبت أخوك^(٤).

٢ - يستشهد النيلي البغدادي بالقراءات القرآنية الشاذة :

الشاذ في اللغة: المنفرد، وهو ما ندر عن الجمهور^(٥)، والقراءة الشاذة في الاصطلاح: ((ما اختلف فيها ركن من أركان القراءة الثلاثة المتقدمة: التواتر، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة وجه من وجوه اللغة العربية))^(٦)

(١) تفسير القرطبي: ٧٦/٩.

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢٣٤/١.

(٣) التحفة الشافية: ٢١٥/٢ وينظر: القول في كتاب سيبويه: ١٣/٣، والآية من سورة الكافرون: ١.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١٣/٣.

(٥) ينظر: القاموس المحيط: (شذذ): ٤٢٧، وينظر: لسان العرب: ٤٩٤/٣، وينظر: المصباح المنير للفيومي: ٢٥٢.

(٦) المرشد الوجيز: ١٧١ - ١٧٢، ١٨٤، وينظر: البرهان للزركشي: ٣٣١/١.

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

يستشهد النيلي البغدادي في كتابه بالقراءات الشاذة ومثال ذلك في باب (نداء إلى ما فيه الألف واللام) ليوضح اختلاف العرب في اللغة ، إذ قال : ((وأجاز المازني : نصبه قياساً على غير المبهم ، وقرأ في الشاذ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ﴾ ، وعند الأخفش (أي) : موصولة بمعنى (الذي) ، و(الرجل) خبر مبتدأ محذوف ، وبنيت (أي) لوصلها بالمفرد ، وتؤنث فيقال: (يا أيتها المرأة) في المختار، وهي في المفرد والتنثية والجمع بلفظ واحد ((^(١)).

وقد بين د. فاضل السامرائي هذه المسألة بقوله : ((يتوصل إلى نداء المعرف بـ (أل) بـ (أي) ويؤتي بالمنادى مرفوعاً، فيقال (يا أيها الرجل) قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾ وقال: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ، فالنبي في الحقيقة هو المنادى وليس (أيا)، وكذلك ما بعده وإنما جيء بـ (أي) توصلاً لنداء ما فيه (ال) ((^(٢)).

٣- استشهد بالقراءات المنسوبة وهي قراءة ابن كثير:

يستشهد النيلي البغدادي في كتابه التحفة الشافية بالقراءات المنسوبة إلى قرائها وهي قراءة ابن كثير (ت ١٢٠هـ) في باب (حروف المصدر) ، إذ قال : ((فلم تغيره إلا معنى المصدر فقط ، وكل ما كان أقوى على تغيير معنى الشيء كان أقوى التأثير في لفظه ، وتدخل على الماضي والمضارع والأمر ، نحو : سرتني أن قمت ، وأن أقوم ، وأمرته بأن قم) ، أي: أمرته بالقيام وقد تحمل على (ما) فيرتفع الفعل بعدها ، وقد قرأ ابن كثير: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ بالرفع))^(٣) .

وقد ذهب المرادي (ت ٧٤٩هـ) إلى أن ((أن) المخففة من الحروف المصدرية إذ قال: (((أن) المخففة من الحروف المصدرية، فإذا قيل أن: المصدرية فاللفظ صالح لأن الناصبة للفعل ؛ ولأن المخففة ، والفرق بينهما أن العامل إن كان (فعل علم) فهي مخففة، وإن كان (فعل ظن) جاز الأمران، نحو : ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً﴾ ، فمن جعلها الأولى نصب، ومن جعلها الثانية رفع وإن كان غير ذلك فهي الناصبة للفعل، نحو : ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ نحو : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ، وإذا وليها مضارع مرفوع، وليس

(١) التحفة الشافية : ٢٣٢/١ ، والآية من سورة الكافرون : ١ .

(٢) معاني النحو : ٣٢٩/٢ ، والآية من سورة الأنفال : ٦٤ .

(٣) التحفة الشافية : ٤٤٤ / ٢ ، والآية من سورة البقرة : ٢٣٣ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

قبلها علم أو ظن ... قراءة بعضهم ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ فمذهب البصريين أنها أن المصدرية ، أهملت حملاً على ما أختها ((^(١)).

وبين ذلك ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) في شرحه ، إذ قال : ((وقوله تعالى: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ في قراءة من رفع يتم في قول والقول الثاني أَنَّ (إن) ليست مخففة من الثقيلة بل هي الناصبة للفعل المضارع وارتفع يتم بعده شذوذاً))^(٢).

٤ - استشهد النيلي البغدادي بالقراءات القرآنية التي يحصل فيها اللحن الجلي :
اقتصر ابن الجزري على ذكر اللحن الجلي وحده بأنه : ((أَنَّ اللحن الْجَلِيَّ يُخِلُّ إِخْلَالًا ظَاهِرًا يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ وَغَيْرُهُمْ))^(٣).

إمّا عبد العزيز القارئ فقد عرفه بأنه : ((هو الخطأ الذي يطرأ على اللفظ فيخل بمبناه إخلالاً ظاهراً يشترك في معرفته علماء القراءة وعامة الناس، سواء أدى ذلك إلى فساد المعنى أم لم يؤد ، مثل تبديل حرف بأخر، أو حركة بأخرى))^(٤).

ويستشهد النيلي البغدادي في التحفة الشافية باللحن الجلي الذي يؤدي إلى حدوث تغيّر دلالي ومنه في باب (تعدي الأفعال بحسب مقتضاها) بقوله: ((أَنَّهَا تَكُونُ تَهْمَةٌ فَتَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا هُوَ بِظَنِينٍ ﴾ أي : بمتهم ومن قرأ بالضاد فمعناه : ببخيل))^(٥). وقرأ ابن كثير والكسائي وأبو عمر بظنين - بالطاء - أي: وما هو على الغيب بمتهم، من الظنة.

وذهب ابن يعيش من قرأ "بِظَنِينٍ"، فإنه أراد ببخيل. و"فَعِيلٌ" ها هنا بمعنى فاعِلٍ، أي: باخل؛ لأنه لازم، لا يُبْنَى منه مفعولٌ ، فلذلك لا يصحّ أن يقدر "ظنين" به^(٦).

وذكر ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) هذه المسألة في باب (ظن واخواتها) بقوله : ((ترد علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اتهم، ورأى بمعنى الرأي، أي: المذهب، وحجا بمعنى قصد، فيتعدين إلى واحد نحو:

(١) الجنى الداني: ٢١٩-٢٢٠ والآية الأولى من سورة المائدة: ٧ والآية الثانية من سورة الشعراء: ٨٢ ، والآية الثالثة سورة البقرة: ١٨٤.

(٢) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٨٩.

(٣) النشر في القراءات العشر: ١/ ٢١١.

(٤) قواعد التجويد: ٤٣.

(٥) التحفة الشافية: ١٧٦/٢ ، والآية من سورة التكويد: ٢٤.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٢٤/٤.

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ وقوله تعالى : ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ ((^(١)).

ومن قرأ بظنين بالطاء المعجمة، هم: الكسائي، وابن كثير، وأبو عمرو، على وزن «فعليل» بمعنى «مفعول» من ظننت فلانا، أي اتهمته ، وقرأ الباقون «بضنين» بالضاد المعجمة، اسم فاعل من ضنَّ^(٢).

ثالثاً - الحديث النبوي الشريف:

يعد الحديث الشريف النبوي أحد أصول السماع وأوثق ما استند إليه العلماء في دراسة أساليب العرب واستنباط قواعدهم ، فهو الأصل الثالث بعد القرآن الكريم والقراءات القرآنية واحتج به علماء العربية لكن احتجاجهم به في الصرف والنحو قليل ، وذلك ؛ لأنَّ الأحاديث النبوية رُويت بالمعنى.

الحديث في اللغة : ((الْخَبْرُ يَأْتِي عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَالْجَمْعُ: أَحَادِيثُ، كَقَطِيعٍ وَأَقَاطِيعَ، وَهُوَ شَاذٌّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ))^(٣).

إمّا في الاصطلاح فقد عرفه السخاوي : ((مَا أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَوْلًا لَهُ أَوْ فِعْلًا أَوْ تَقْرِيرًا أَوْ صِفَةً، حَتَّى الْحَرَكَاتُ وَالسَّكَنَاتُ فِي الْيَقِظَةِ وَالْمَنَامِ)^(٤).

وكان استشهاد النيليّ البغداديّ بالحديث النبوي الشريف قليلاً في كتابه التحفة الشافية ، فاستشهد به بسبعة مواضع ومن هذه المواضع التي استشهد بها في شرحه ،:

١- استشهد بالحديث النبوي الشريف بالتنبية عليه بعبارة (صلى الله عليه وسلم) في باب (كان وأخواتها) ، قال : ((ومثال مجيء (بات) بمعنى (صار) : قوله صلى الله عليه وسلم : (إذا انتبه احدكم من النوم فليغسل يده ثلاثاً ؛ فإن النائم لا يدري أين باتت يده) والنوم قد يكون نهاراً ؛ أي : (لا يدري أين صارت

(١) اوضح المسالك على ألفية ابن مالك : ٤٣/٢ ، والآية الأولى من سورة النحل : ٧٨ ، والآية الثانية من سورة التكاوير : ٢٤ .

(٢) ينظر : الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر : ٣٣٧/٣ .

(٣) لسان العرب (حدث) : ١٣٣/٢ .

(٤) فتح المغيبي في شرح ألفية الحديث (السخاوي) : ٢٢ / ١ .

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

يده) ولم يقل فيهما : (وتكونان تامتين) ؛ لأنّ (ظل) لم تستعمل إلا ناقصة ، وأمّا بات فلم نسمع فيها نقلًا موثوقًا به أنّها لا تستعمل تامة))^(١).

إذ يتبين من نص النيليّ البغداديّ أنّ الفعل (بات) قد يأتي بمعنى صار ، أي : لا يدري أين صارت يده والمعنى يدل على التحول في الحال ، وأمّا الفعل (ظل) ويستعمل ناقصًا ، و(بات) يمكن أن تأتي تامة بمعنى صار .

وذكر ابن يعيش مسألة مجيء (بات) بمعنى (صار) بقوله : ((وقد يخرجان عن هذا الأصل في استعمالان "استعمال كان وصار مع قطع النظر عن الأوقات الخاصة، فيقال: ظل كئيبًا وبات حزينًا، وإن كان ذلك في النهار ؛ لأنه لا يراد به زمان، ومنه قوله سبحانه : ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ ، والمراد أنّه يحدث به ذلك ويصير إليه عند البشارة وإن كان ليلاً))^(٢).

قد نقل أبو حيان الأندلسي ما ذهب إليه الزمخشري من أنّ الفعل (بات) قد يستعمل بمعنى (صار) بقوله : ((وزعم الزمخشري: أن بات تأتي بمعنى صار قال ابن مالك: «وليس بصحيح»، (صار) متعدية بمعنى ضم، أو قطع، قال تعالى: ﴿فَصُرُّهُنَّ إِلَيْكَ﴾ ،وبمعنى انتقل، فيتعدى بإلى، قال تعالى: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾))^(٣).

ويتضح مما سبق ان الفعل بات قد يستعمل بمعنى صار للدلالة على تغير الحال أو انتقال الشيء من موضع إلى آخر ، والفعل صار يدل على القطع أو الضم وقد يأتي متعديًا بحرف الجر إلى ليدل على الانتقال .

(١) التحفة الشافية : ٢٨٨/٢ ، وينظر : الحديث رواه البخاري برقم ١٥٩ ، ومسلم برقم ٤٤٢ .
(٢) شرح المفصل ٣٥٨/٤ ، وشرح الأشموني: ٢٢٦ /١ - ٢٣٠ ، وشرح التصريح : ١٩١ /١ ، شرح ابن عقيل: ١١١ /١ ، وجمع الهوامع : ١١٤ /١ ، وحاشية الخضري : ١١٤ /١ - ١١٥ .
(٣) ارتشاف الضرب : ١١٥٦ /٣ ، وينظر : قول الزمخشري في المفصل : ٣٥٣ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

٢- استشهد النيلي البغدادي بالحديث الشريف في (باب معاني حروف الجر) وقد نبه على الحديث بتصدره عبارة (قوله : صلى الله عليه وسلم) إذ قال : ((وتكون في السببية ؛ كقوله صل الله عليه وسلم : ((في أربعين شاة وشاة)) ؛ أي : بسببها يجب إخراج شاة للفقراء))^(١).

ويتضح من نص النيلي البغدادي استعمال حرف الجر (في) لمعانٍ عدّة بحسب السياق ومنها دلالة السببية ، ففي المثال : ((في أربعين شاة وشاة ، أي : بسببها إخراج الشاة للفقراء) ، أي العلاقة السببية بين الفعل وسببه في السياق .

وذهب ابن عقيل إلى أن (في) تخرج للسببية بقوله : ((ومثالها للسببية قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هَرَّةٍ رَبَطَتْهَا فَلَمْ تُطْعَمْهَا وَلَمْ تَدْعَهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ)^(٢)، أي بسبب هرة .

٣- وفي باب استعمال (حرف العطف أو للإباحة) استشهد النيلي البغدادي في كتابه التحفة الشافية ب(أو للإباحة) بالحديث النبوي لذي صدر بعبارة (قوله صلى الله عليه وسلم) ، إذ قال : ((وقد تكون فيه للإباحة فيما كان أصله مباحاً ، أو كان في كل واحد منهما فضلة ؛ نحو (تعلم فقهاً أو نحواً ، وجالس الحسن أو ابن سيرين) ؛ ففي كل واحد منهما فضلة ؛ فأما قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ ﴾ ، و﴿ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ﴾ .. فهي للإباحة فقط ، ومثله قوله صل الله عليه وسلم : (لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَقْبَلَ هَدِيَّةً إِلَّا مِنْ قُرَشِيٍّ أَوْ ثَقَفِيٍّ) فليست في الإباحة لأحد الشئيين))^(٣).

ويرى الزمخشري ، بأن (أو) في الخبر للشك، وفي الأمر للتخيير والإباحة فالتخيير كقولك أضرب زيداً أو عمراً ، والإباحة كقولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، وبين أو وإما من الفصل إنك مع أو يمضي أول كلامك على اليقين ثم يعترضه الشك^(٤) وقد تناول السيوطي مسألة حرف العطف (أو) للتخيير والإباحة بقوله : ((أو قَالَ المتقدمون هِيَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : وَهُوَ التَّحْقِيقُ وَالْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرَهَا غَيْرُهُمْ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ غَيْرِهَا (و) قَالَ (الْمُتَأَخَّرُونَ) : هِيَ مَعَ ذَلِكَ (لِلشَّكِّ) مِنَ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ: ﴿ لِبَنَاتِنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ ، وَإِلْبَاهَامُ بِالْمَوْحَدَةِ عَلَى السَّامِعِ نَحْوَهُ ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ

(١) التحفة الشافية : ٣٤١/٢ ، والحديث في سنن أبو داود: رقم ١٥٦٨ ، وأحمد في المسند: ٤٠٩/١٧ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٢١/٣ ، والحديث أخرجه البخاري بعد حديث (٣٣١٨) في: ١٣٠/٤ ، والحديث في سنن ابن ماجه رقم (٤٢٥٦) في: ١٤٢١/٢ .

(٣) التحفة الشافية : ٤١٥ / ٢ ، والآية الأولى من سورة الأحزاب : ٥ ، والآية الثانية من سورة النور : ٦١ .

(٤) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب : ٤٠٥ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

مُبين ﴿ (والتخيير والإباحة) والفرق بينهما أن الثاني يجوز فيه الجميع نحو اقرأ فقها أو نحو بخلاف الأول))^(١).

يتناول هذا النص الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين من النحاة فقال المتقدمون إنها لإحدى الشيتين أو الأشياء فهي عندهم للتحقيق والتعيين لا للشك ومعانٍ أخرى تفهم من السياق ، أمّا المتأخرون فذهبوا إلى أنها قد تأتي للشك من جهة المتكلم لا السامع.

٤- الحديث الرابع استشهد به النيلي البغدادي في شرحه احتج به في باب (ما المصدرية) بقوله : ((وقد نصبوا ب (ما) المصدرية حملاً على (أن) ؛ كقوله صل الله عليه وسلم : (كما تكونوا ... يولى عليكم)))^(٢). أي محمولة على (أن) في المعنى والفعل .

وقد ذكر الحازمي في كتابه مسألة عمل (ما المصدرية) فبين الأصل فيها وما يطرأ عليها من تغيير بقوله : ((ما الأصل فيها عدم العمل، ولذلك الفصح الشائع في لسان العرب : ، (أن) المَصْدَرِيَّةُ الأصل فيها أنها تعمل، بعضهم أهمل (أن) حملاً على (ما) وهذا قليل، وبعضهم عكس: حَمَلَ (ما) على (أن) المَصْدَرِيَّةَ وأعملها: كما تكونوا يولّى عليكم، هكذا أوردوه مثلاً، إذ لا يصح حديثاً، كما تكونوا .. تكونون، قيل: (ما) مَصْدَرِيَّةٌ و (تكونوا) هذا فعل مضارع منصوب ونصبه حذف النون، والعامل فيهما (ما) المَصْدَرِيَّةُ))^(٣).

ويتضح من النص أنَّ الأصل في (ما) الإهمال وهذا هو الشائع عند العرب لكن لم يعملها النحاة بل وجدوها في بعض النصوص عاملة فحملوا عملها على أن.

٥- استشهد النيلي البغدادي بالحديث النبوي في باب (جمع المؤنث السالم) وقد نبه على الحديث بتصدره عبارة (قوله عليه السلام)، إذ قال : ((وإن لم يجمع مذكره بالواو والنون لم يجمع المؤنث ؛ لأنَّه فرع على جمع المذكر وقد انتفى الأصل فانتفى الفرع ، فلا يقال : (حمراوات) كما لا يقال : (أحمرون) ، وإنما لم يقل ذلك ؛لما ذكرنا من انتفاء جميع أصله ، ولذلك قالوا : (الفضليات حيث قالوا في المذكر : (

(١) همع الهوامع : ٢٠٣/٣ ، والآية الأولى من سورة الكهف : ١٩ ، والآية الثانية من سورة سبأ : ٢٤ .

(٢) التحفة الشافية : ٤٤٤/٢ ، والحديث النبوي في معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي (ص ١٤٩).

(٣) شرح ألفية ابن مالك (للحازمي) : ١٣/١١٠ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

الأفضلون)، فأما قوله عليه السلام : (ليس في الخضروات صدقة) .. فإنه اسم للبقول ، فكأنه قال عليه السلام : (ليس في البقولات صدقة) ((^(١)).

يبين النيلي البغدادي قاعدة نحوية تتعلق بجمع الصفات على وزن (أفعل - فعلاء) أي إنَّ جمع المؤنث بالآلف والتاء فرع عن جمع المذكر بالواو والنون ، فإذا لم يُجمع المذكر لم يجمع المؤنث ؛ لأنَّ الفرع يتبع الأصل ، ولهذا لا يُقال حمراوات كما لا يُقال أحمرّون ، واستدل على صحة هذا القياس بقولهم الفضليات ، إذ جاز الجمع ؛ لأنَّهم قالوا في المذكر الأفضلون .

ويحاول أحياناً تخريج الحديث على مقتضى القواعد النحوية كقوله في الجمع المؤنث السالم: فإن قيل قد جمع خضراء أخضر بالآلف والتاء في قوله عليه السلام : (ليس في الخضراوات صدقة)) فالجواب: أنَّه مؤول بأنَّه جمع لمسمى الخضراوات نحو النقل وغيره لا للصفة التي هي خضراء، فإنَّ مسمى الخضراوات مذكر غير عاقل، وهو مما يجمع جمع السلامة أعني بالآلف والتاء ، فقد جمعت جمع الأسماء ولم ينظر إليه لكونه وصفاً لموصوف^(٢).

٦- وفي باب (الابتداء بالنكرة) استشهد النيلي البغدادي بالحديث النبوي إذ أشار إليه بعبارة (صلى الله عليه وسلم) ، قال : ((ومثال الإضافة : قوله صلى الله عليه وسلم : (خمسُ صلوات كتبهن الله على العباد) ، و(غلامٌ رجل في الدار) ؛ لتخصيصه بالإضافة))^(٣).

٧- وفي باب (التأكيد) استشهد النيلي البغدادي بالحديث النبوي إذ تصدر الحديث ب (قوله صلى الله عليه وسلم) بقوله : ((وأما التوكيد بتكرير الجملة الاسمية : فقوله صل الله عليه وسلم في الصلاة بغير الفاتحة : ((هي خداجٌ هي خداجٌ هي خداجٌ)) ، هذا معنى قول المصنف : (ويجري في الألفاظ كلها) ؛ أي : في الاسم والفعل والحرف والجمل))^(٤).

(١) التحفة الشافية : ١١٦/٢ ، والحديث النبوي أخرجه الترمذي برقم (٦٣٨) ، وسنن أبي داود : ١٢/١٦٢ .

(٢) ينظر : الكناش في فني النحو والصرف : ٣٥/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين : ٤٦٩/١ .

(٣) التحفة الشافية : ١٤٧/١ ، والحديث النبوي في الموطأ برقم : ٢٧٠ .

(٤) التحفة الشافية : ٤٨١/١ .

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

و يتضح من نص النيلي البغدادي أنه يتحدث عن التوكيد اللفظي وهو تكرار اللفظ لتقوية المعنى فقول الرسول مثال على تكرير الجملة الاسمية وأن التوكيد يقع في الاسم والفعل والحرف .

قال ابن مالك في التوكيد : ((فالتوكيد اللفظي إعادة اللفظ أو تقويته بموافقة معنى، وإن كان المؤكّد به ضميراً متصلاً، أو حرفاً غير جواب لم يُعدّ في غير ضرورة إلا معمولاً بمثل عامده أولاً أو مفصولاً ، وإن عمد أولاً بمعمول ظاهر اختير عمد المؤكّد بضمير وفصل الجملتين بثم إن أمن اللبس أجود من وصلهما))^(١).

وقد تناول الأزهري في كتابه مسألة التوكيد اللفظي بقوله : ((وأما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله" من لفظه، أو تقويته بموافقه معنى، وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة، ولا يزيد على ثلاث مرات، فالأول ك: جاء زيد زيد، وقام قام زيد، ونعم نعم، وقمت قمت))^(٢).

رابعاً- كلام العرب:

١- النشر :

لم يختلف موقف النيلي البغدادي عن العلماء السابقين له في استشهاده بأقوال العرب من الأمثال والحكم ويبدو أنّ النيلي البغدادي كان يستشهد بفصيح كلام العرب من أمثال واقوال وحكم في تقرير القواعد واستنباطها فضلاً عن تقوية الآراء التي يؤيدها .

يقسم النشر على :

أ- الأمثال :

الأمثال في اللغة : ((الميم والثاء واللام أصلٌ صحيح يدلُّ على مناظرة الشيء للشيء . وهذا مثل هذا، أي نظيره والمِثْل والمِثَال في معنى واحد))^(٣)، وقيل أيضاً: ((والمِثْلُ: الشَّيْءُ الَّذِي يُضْرَبُ لِشَيْءٍ مِثْلًا فَيَجْعَلُ مِثْلَهُ))^(٤)

(١) شرح التسهيل (ابن مالك جمال الدين) ٣/٣٠١.

(٢) شرح التصريح : ١٤١/٢.

(٣) مقاييس اللغة (مثل) : ٢٩٦/٥.

(٤) المصدر نفسه (مثل) : ٦١١/١١.

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

وقالوا أيضًا : ((المِثْل والمَثَل والمَثِيل، كالتشبيه والشبّه والشبيه لفظاً ومعنى، والجمع: أمثال، والمَثَل محركة الحديث، وقد مَثَّل به وامثله وتمثَّله وتمثَّل به))^(١).

أما في الاصطلاح ف : ((الأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام وبها كانت تعارض كلامها فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق بكناية غير تصريح فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال: إيجاز اللفظ وإصابة المعنى وحسن التشبيه وقد ضربها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتمثَّل بها هو ومن بعده من السلف))^(٢).

وقال العكبري (ت ٦١٦هـ) : ((والمثل، بفتحَيْن لُغَةً؛ اسمٌ لنوعٍ من الكلام، وهو ما تراضاه العامة والخاصة لتعريف الشيء بغير ما وضع له من اللفظ، يستعمل في السراء والضراء))^(٣).

اتخذ النيلي البغدادي الأمثال مصدرًا للاستشهاد والاحتجاج بها ولكن بقلّة ، فقد بلغ عددها في كتابه التحفة الشافية ثمانية أمثال ، هي :

١- احتج النيلي البغدادي بالمثل في باب (حذف الفعل وجوباً) وأشار إلى أنّه مثل ، إذ قال : ((كيف يكون الحرف مفسراً للفعل ؟ وكيف يكون المعمول مفسراً للعامل ؟ ومنه المثل : (إلا حظية فلا ألية) ؛ أي : (إلا تكون حظية .. فلا ألية) ، فحظية : فاعلة ، و(كان) : تامة ، ولطلب الشرط الفعل وجب تقديره ، و (ألية) : خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : (فأنا لا ألية) ، ويجوز نصبها ؛ أي : (إلا أكن حظية فلا أكون ألية) ؛ أي : لا أكون مقصرة في تحصيل أسباب الخطوة))^(٤).

يتبين من النص أن يروى منصوباً ومرفوعاً النصب من باب خبر كان ويجوز تقدير كان تامة وناقصة ، ويجوز الرفع إذا صح المعنى إي إن لا تكن لك في النساء حظية فهي غير ألية ، أي غير مقصرة في خدمتك من أكون ، أي : قصرت ولو نصبت لجاز .

(١) لسان العرب (مثل) : ٦١١/١١.

(٢) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز : ٤٨١/٤ ، وينظر : العمدة لابن الرشيق : ٤٨١/٤.

(٣) الكليات: ٨٥٢.

(٤) التحفة الشافية : ١١٤/١ ، وينظر مجمع الأمثال للميداني : ٢٠/١.

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

وقد نقل د. فاضل السامرائي ما ذكره النحاة في مسألة حذف الفعل وجوباً ، فقال : ((يذكر النحاة أن من مواطن حذف الفعل وجوباً، وقوع المصدر نائباً عن فعل أسند لاسم عين مكرراً، أو محصوراً، نحو : محمد سيراً سيراً، وما محمد إلا سيراً أو مستفهماً عنه أو معطوفاً عليه نحو: أنت سيراً، وأنت أكلاً وشرّاً ، فإن لم يكن مكرراً ولا محصوراً، ولا نحوهما، جاز ذكر الفعل وعدمه، نحو: أنت سيراً))^(١).

٢- احتج النيلي البغدادي بالمثل دون الإشارة إلى أنه مثل وذلك في باب الابتداء بالنكرة إذ قال : ((ومثال الكلام الذي مبتدأه نكرة في معنى كلام آخر : قولهم : (شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ) ، ففيه معنى النفي ، و (شَرٌّ) فاعل في المعنى ، والفاعل ليس من شرطه التعريف ؛ إذ تقديره : (ما أَهْرَ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ))^(٢).

يبين النيلي البغدادي أنَّ جواز الابتداء بالنكرة في قولهم : ((شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ)) سببه وجود معنى النفي والتقدير (ما أَهْرَ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ) فيصير (شَرٌّ) في قوة المعرفة كما يعد (شَرٌّ) فاعلاً في المعنى ، والفاعل لا يشترط فيه التعريف فجاز الابتداء بالنكرة .

وقد اوضح السهيلي (ت ٥٨١ هـ) أنَّ من مسوغات الابتداء بالنكرة ما تضمن معنى النفي، إذ قال : ((وإذا دخل الحديث معنى النفي فلا غرو أن يبتدأ بالنكرة، فقد تقدم حسن لإخبار عنها في النفي لما فيه من العموم والفائدة، وهو بديع لمن تأمله ويشبهه: (شر ما جاء به) و (شر ما جاء به إلى مخة عرقوب) ؛ لأنَّ معنى الكلام (ما جاء به إلا شر)، فقامت (ما) الزائدة مقام شيئين حرف النفي، وحرف الإيجاب ، كما أدت هذين المعنيين في قولك : إنَّما زيد قائم ، أي : ما زيدٌ إلا قائمٌ))^(٣).

٣- احتج النيلي البغدادي في كتابه بالمثل في باب (حذف المبتدأ جوازاً) في قوله : ((واحترز جوازاً عن الوجوب ، فإنَّ المبتدأ لا يُحذف وجوباً ؛ لتعذر الحكم على المعلوم، فأما قولهم: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) ..ف (خيرٌ) : خبر عن السماع الذي هو المصدر ، لا عن الفعل وإنَّما حذف المبتدأ هنا ؛ لدلالة حروف المصدر التي هي مادة الفعل على المصدر))^(٤).

(١) معاني النحو : ١٧٠/٢ ، وينظر : شرح ابن عقيل: ١٩٢/١، وشرح الأشموني: ١١٨/٢، وحاشية الخصري: ١٩٢/١.

(٢) التحفة الشافية : ١٤٦/١، وينظر : مجمع الأمثال للميداني : ١٤٦-٣٧٠.

(٣) نتائج الفكر في النحو (السهيلي) : ٣١٦.

(٤) التحفة الشافية : ١٦٧/١، وينظر مجمع الأمثال للميداني : ١٢٩/١.

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

يتبين من النص أن المبتدأ لا يحذف وجوباً ؛ لأنك لا تستطيع أن تحكم على شيء معدوم ثم يوضح ما جاء بالمثل : (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) ، ف (خير) ليس هنا خبر عن الفعل تسمع إنما عن المصدر المفهوم من الفعل ، أي السماع وحذف المبتدأ جوازاً ؛ لأن حروف الفعل تدل على هذا المصدر .

فقال ابن هشام الأنصاري : أي «تسمع» على إضمار «أن» و المعنى أن تسمع، و الذي حسن حذف «أن» الأولى ثبوت «أن» الثانية و الفعل في تأويل مصدر، أي: سماعك؛ فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم^(١).

٤- احتج النيلي البغدادي بالمثل في باب (حذف المفعول المطلق) في الدعاء ، إذ قال : ((ومن الدعاء عليه : خيبة وجدعاً ، والتقدير : (خيبة الله خيبةً) ، و(جدعة الله جدعاً) ، ويقال : (خاب الرجل)؛ إذا لم يظفر بمراده و(الجدع): القطع ، ومنه المثل: (لأمر ما جدع قصيرٌ انفه) ؛ أي: قَطَعَ))^(٢).

يوضح الشارح مثلاً على حذف المفعول المطلق في الدعاء، مثل قولهم : (خيبةً وجدعاً) فتقدير الكلام هو خيبة الله خيبةً و جدعةً الله جدعةً فحذف الفعل وبقي المفعول المطلق للدلالة على الدعاء عليه.

٥- احتج النيلي البغدادي بالمثل في باب (العطف على عاملين)، إذ قال : ((وأما قولهم : (ما كلٌ بيضاء شحمةً ولا سوداء تمرّةً) فعند سيبويه أن (سوداء) مجرور ب(كلٍ) أخرى غير (كلٍ) الأولى ثم حذفت لدلالة (كل) الأولى عليها ، وعند الأخفش أنه عطف على عاملين ؛ لأنه عطف (سوداء) مجرورة على المجرور ب(كل) ، وعطف (تمرّة) على (شحمة) المنصوبة ؛ لأنها خبرها))^(٣).

يتبين من نص الشارح أنه يوضح الخلاف في إعراب جملة (ما كل بيضاء شحمةً ولا كل سوداء تمرّةً) ، فسيبويه يرى أن كلمة (سوداء) مجرورة بكلمة (كل) ثانية محذوفة ودلت عليها (كل) الأولى المذكورة والتقدير : (لا كل سمراء تمرّة) ، أما الأخفش فيرى أنه عطف على عاملين ، إذ عطفت سوداء على المجرور ب(كل) وعطفت تمرّة على شحمة المنصوبة ؛ لأنها خبر (كل) .

(١) ينظر: شرح شذور الذهب : ٤١ .

(٢) التحفة الشافية : ١٩٥/١ ، وينظر: مجمع الأمثال للميداني : ١٩٦/٢ .

(٣) المصدر نفسه: ٤٧٦/١ ، وينظر: قول سيبويه في الكتاب : ٦٥-٦٦ ، وينظر : مجمع الأمثال للميداني : ٢٨١/٢ .

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

فقد تناول سيبويه هذه المسألة ، إذ قال : ((وتقول ما كلُّ سوداءَ تمرّةً ولا بيضاءَ شحمةً ، وإن شئت نصبتَ شحمةً ، وبيضاءَ في موضع جرٍّ ، كأنك أظهرت (كلّ) فقلت: ولا كلُّ بيضاء))^(١).

٦- ذكر النيليّ البغداديّ المثل في باب (أفعل التفضيل) ، إذ قال : ((فإن اللون أو العيب إن لم يكن لهما (أفعل) لغير التفضيل يجوز أن يبني من فعلهما (أفعل التفضيل) ، وقد قالوا : (أحمق من رخمة) ؛ فقد استعملوا منه (أفعل التفضيل) مع وجود أفعل منه لغيره نحو : (قولهم : رجل أحمق) ؛ قال سيبويه : (ما أحمقه) بمعنى : (ما أجهله) ، كما قالوا : (رجل أسود) ، وما ذاك إلا ؛ لأنّ الحمق ليس من العيوب الظاهرة))^(٢).

إذ صاغوا (أفعل) من (فعل) جاء الوصف منه على (أفعل) ، نحو : حمق فهو أحمق^(٣) أي : ((يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن أفعل فتقول زيدٌ أفضل من عمرو وأكرم من خالدٍ كما تقول: ما أفضل زيدًا وما أكرم خالدًا))^(٤).

٧- احتج النيليّ البغداديّ بالمثل في باب (أفعل التفضيل) ، إذ قال : ((قوله : (وقد جاء للمفعول) ؛ أي : وقد جاء بناء (أفعل التفضيل) من فعل مبني للمفعول ؛ فمن ذلك قولهم : (هو أغدر من زيد) ؛ أي : يغدر كثيرًا و (هو ألوم من زيد) ؛ أي : يلام كثيرًا على ما يفعله ، وفي المثل : (أشغل من ذات النحيين)))^(٥).

يوضح النص أن صيغة (أفعل التفضيل) تجوز صياغتها من فعل مبني للمفعول فيكون معناها دالًا على كثرة وقوع الفعل مثل : أغدر أي : يغدر به كثيرًا ، وألوم أي : يلام عليه كثيرًا ، واشغل أي : يشغل بكثرة عملها وحركتها.

وهذا النوع عند سيبويه مقيس؛ لأنّه من (أفعل) وهو عنده كالثلاثي في جواز بناء فعل التعجب منه، وأفعل التفضيل وإن كان اسم فاعله على (أفعل) كما يقال: ما أهوجه، وما أنوكه! و(أشغل من ذات النحيين)، و

(١) كتاب سيبويه : ٦٥/١.

(٢) التحفة الشافية : ١٧٠/٢ ، وينظر قول سيبويه : في الكتاب ٩٨ / ٤ ، وينظر : مجمع الأمثال للميداني : ٢٢٥/١.

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٥٦/٣.

(٤) المصدر نفسه : ١٧٤/٣.

(٥) التحفة الشافية : ١٧٢/٢ ، وينظر مجمع الأمثال للميداني : ٣٧٦/١.

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

(أعني بجاحتك) فلا تعد شاذة، وإن كانت من فعل ما لم يسم فاعله ؛ لأنه لا لبس فيها، إذ لم يستعمل لها فعل فاعل^(١).

٨-احتج النيلي البغدادي بالمثل في باب (المرفوع بعد اداة الشرط)، إذ قال : ((هذا إذا لم تجزم ؛ فإن جزمت امتنع أن يليها الاسم إلا شاذًا ، ومثال (لو) قولهم في المثل : (لو ذات سوار لطمنتني) ؛ أي : لو لطمنتني ذات سوار))^(٢).

النص يوضح جواز أو منع متابعة الاسم بعد (لو) أي: اذا كانت جازمة يجوز أن يليها الفعل وإذا لم تجزم عادة الاسم إلا حالات شاذة كما في (لو ذات سوار لطمنتني) .

وقد تناول المبرد (ت٢٨٥ هـ) مسألة الاسم المرفوع بعد لولا ، إذ قال : ((لَوْلَا فِي الْأَصْل لَا تَقَع إِلَّا عَلَى اسْمٍ وَ (لَوْ) لَا تَقَع إِلَّا عَلَى فِعْلٍ فَإِنْ قَدِمْتَ الْإِسْمَ قَبْلَ الْفِعْلِ فِيهَا كَانَ عَلَى فِعْلٍ مُضْمَرٍ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ قُلْ لَوْ أَنُّكُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ إِنَّمَا وَ (أَنْتُمْ) رَفَعَ بِفِعْلٍ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ.... وَمِثْل ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: (لَوْ ذَاتُ سَوَارٍ لَطَمَنِي) إِنَّمَا أَرَادَ: لَوْ لَطَمَنِي ذَاتُ سَوَارٍ))^(٣).

والغرض من هذا الحذف والآيتان بالظاهر ؛ لأنَّ النفوس تتشوق إلى سماع المبهمة إلى العلم بالمقصود منه^(٤).

ب- لهجات العرب :

اللهجة في اللغة من : ((لَهَجٌ بِالشَّيْءِ، إِذَا أُغْرِيَ بِهِ وَثَابَرَ عَلَيْهِ، وَهُوَ لَهَجٌ))^(٥)، ويقال أيضًا: ((وَاللَّهَجَةُ: طَرَفُ اللِّسَانِ. وَاللَّهَجَةُ وَاللَّهَجَةُ: جَرَسُ الْكَلَامِ، وَالْفَتْحُ أَعْلَى. وَيُقَالُ: فُلَانٌ فَصِيحُ اللَّهَجَةِ

(١) ينظر : شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك: ٣٤٢.

(٢) التحفة الشافية: ٤٥٤/٢، وينظر : مجمع الأمثال للميداني : ١٧٢/٢ .

(٣) المقتضب : ٧٧/٣، والآية من سورة الإسراء : ١٠٠.

(٤) ينظر: التطور النحوي (برجستراسر): ١٦٩، والنحو الكوفي (سالم يعقوب يوسف) أطروحة دكتوراه : ١٥-١٦.

(٥) مقاييس اللغة (لهج) : ٢١٤/٥.

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

وَاللَّهْجَةُ، وَهِيَ لُغَتُهُ الَّتِي جُبِلَ عَلَيْهَا فَاعْتَادَهَا وَنَشَأَ عَلَيْهَا. الْجَوْهَرِيُّ: لَهَجٌ، بِالْكَسْرِ، بِهِ يَلْهَجُ لَهَجًا إِذَا أُغْرِيَ بِهِ فَتَابَرَ عَلَيْهِ. وَاللَّهْجَةُ: اللِّسَانُ، وَقَدْ يُحَرِّكُ^(١).

وفي الاصطلاح : هي : ((مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة خاصة ، ويشترك في هذه الصفات جميع افراد هذه البيئة ، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع و أشمل ، تضم عدة لهجات))^(٢).

استشهد النيلي البغدادي في شرحه في شرحه التحفة الشافية بأحدى لهجات القبائل العربية أحياناً كان ينسبها منها : (تميم ، هذيل ، أهل الحجاز ، طي) وأحياناً أخرى لم ينسبها منها : (قال قوم ، قول بعض العرب ، قال بعضهم) ومن شواهد الشارح في كتابه عند استشهاده بلهجات القبائل العربية في بعض المسائل النحوية منها :

١ - استشهد النيلي البغدادي بلهجات القبائل العربية التي ينسبها إلى قبائلها منها لهجة (قبيلة طي) ، في قوله : ((لم يذكره ، وهو (الذي) ، وهو أخص من (ذو) ؛ فإنه جعل وصلة إلى وصف المعرف بالجمال وهو أخص من (ذو) ؛ لأن (ذو) يوصف بها المعرفة والنكرة ، ومنه أعني من العام : (ذو الطائفة)))^(٣).

ذو الطائفة اسم موصول عام لأنه يثنى ولا يجمع وتوصف بها المعرفة وتأتي بلفظ واحد ، إمّا ذو بمعنى صاحب تكون للمفرد المذكر ولكن توصف بها النكرة والمعرفة .

قدم ابن يعيش في شرحه مسألة الفرق بين ذو بمعنى صاحب وذو الطائفة، إذ قال : ((والفرق بين "ذو" التي بمعنى "الذي" على لغة طيء وبين "ذو" التي بمعنى صاحب من وجوه منها أن "ذو" في لغة طيء توصل بالفعل، ولا يجوز ذلك في "ذو" التي بمعنى "صاحب" ومنها أن "ذو" في مذهب طيء لا يوصف بها إلا المعرفة، والتي بمعنى "صاحب" يوصف بها المعرفة والنكرة. إن أضفتها إلى نكرة، وصفت بها النكرة، وإن أضفتها إلى معرفة، صارت معرفة، ووصفت بها المعرفة))^(٤).

(١) لسان العرب (لهج) : ٣٥٩/٢ .

(٢) في اللهجات العربية (الدكتور إبراهيم أنيس) : ١٦ .

(٣) التحفة الشافية : ٤٥٢/١ .

(٤) شرح المفصل : ٣٨٦/٢ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

يوضح النص الفرق بين ذو بمعنى (الذي) عند طيء وذو بمعنى (صاحب) ، ف(ذو الطائية) تستعمل كاسم موصول ، لذا يجوز أن توصل بالفعل ، ولا يوصف بها إلا الاسم المعرفة ، أمّا (ذو) بمعنى صاحب فهي صفة ولا توصل بالفعل وتستعمل مع النكرة والمعرفة .

ذكر د. فاضل السامرائي ذو الطائية ، إذ قال : ((وترد اسمًا موصولًا في لغة طيء يقولون: (هذا ذو قال ذاك) يريدون: هذا الذي قال ذا وبقيّة العرب لا يستعملونها لهذا المعنى))^(١)

- ومثال آخر لاستشهاد النيليّ البغداديّ بلهجات القبائل العربية التي ينسبها إلى قبائلها منها استشهاد بلهجة تميم في (باب قطام في تميم) ، إذ قال : ((يريد: في لغة تميم ؛ لأنهم يعربون (فَعَالٍ) إذا كان علمًا ، ما لم يكن آخره راءً نحو : (حَضَار) : اسم كوكب))^(٢)

يبين النص أن هذه القاعدة خاصة بلغة بني تميم ، إذ يعربون صيغة (فَعَالٍ) إذا كانت علمًا ما لم يكن آخرها راء فيخرج عن حكم الإعراب عندهم ويكون مبنياً .

وقال سيبويه : ((أن بني تميم يقولون : هذه قَطَامٌ ، وهذه حَدَامٌ ؛ لأنّ هذه ليست صيغة بل اسم معدولة عن فاعلة ، وقَطَامٌ معدولة عن قاطِمة ، أو قَطْمة ، وإنّما كل واحدة منها معدولة عن الاسم الذي هو علم ، وليس عن صفة فأنهم يوافقون أهل الحجاز في بنائه على الكسر ، إلا القليل منهم))^(٣) ، وأبان ذلك أبو سعيد السيرافي فذكر أن فرقة من بني تميم يجرونها مجرى ما لا ينصرف من المؤنث ، نحو : زَيْنْبُ و عَمْرَة ، فيقولون : جاءتني قَطَامٌ ، ومررتُ بِقَطَامٍ ، ولقيتُ قَطَامً^(٤) ، والعلة في ذلك العلمية والعدل .

- ومثال آخر لاستشهاد النيليّ البغداديّ بلهجات القبائل العربية التي ينسبها الى قبائلها منها لهجة قبيلة هذيل في باب (قلب الألف ياءً) ، إذ قال : ((وهذيل تقلبها ياءً ؛ أي : تقلب الف المقصور ياءً ، وإنّما

(١) معاني النحو: ١٤١/١ .

(٢) التحفة الشافية : ٦١/١ .

(٣) كتاب سيبويه : ٢٧٧/٣-٢٧٨ .

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه (أبو سعيد السيرافي) : ١٣٠/١ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

قلبوها ياء ؛ لأنهم حاولوا طرد الباب في كسر ما قبل الياء ،ولما تعذر تحريك الألف قلبوها إلى حرف مجانس للكسر وهو الياء ، وسوغ ذلك : تقدير الكسرة عليها))^(١).

يتبين من النص أن قلب الألف المقصورة ياءً عند إضافته إلى ياء المتكلم على لغة هذيل ؛ لأنها لا تقبل ظهور الحركة عليها ولما أرادوا أن تأتي على ما قبل الياء وتعذر تحريكها استبدلوها بالياء ؛ لأنها تناسب الكسرة فكان القلب وسيلة لتقدير الكسرة .

وذكر بدر الدين مالك (ت ٦٨٦ هـ) مسألة قلب الألف ياءً عند لغة هذيل ،إذ قال : ((وبنو هذيل يقلبون الألف المقصورة ياء ، دون ألف التثنية، فيقولون في نحو: فتى وعصا وحبلى: فتى وعصي وحبلى))^(٢).

٢- استشهد النيلي البغدادي بلهجات القبائل الأخرى لكن لم يصرح بها ، مثال ذلك استشهاده بلغة حمير ونفر من طيء في باب خواص الاسم ، قال : ((وإنما اختصت اللام بالاسم ؛ لأنه لعرضية أن يخبر عنه ، واللام تفيد التعيين ، والمخبر عنه ينبغي أن يكون متعيناً ؛ ليفيد الإخبار عنه ، والأفعال والحروف لا يخبر عنها ، فلم تحتج إلى التعيين ، فلم تدخل اللام عليها ، ولو قال : (حرف التعريف) لكان أشمل ؛ لأنّ الخليل بن أحمد يرى أن (الألف واللام) جميعاً حرف التعريف ودخل فيه (الميم) في لغة من يرى التعريف بالميم))^(٣).

يرى النيلي البغدادي سبب اختصاص لام التعريف بالدخول على الأسماء دون غيرها ؛ لأنها تفيد تعيين المخبر والاسم هو الذي يصح الإخبار عنه، أما الأفعال والحروف فلا يخبر عنها لذلك لا تحتاج إلى تعيين فلم تدخلها اللام والخليل يرى أن أداة التعريف هي الألف واللام .

يوضح ابن جني كيفية إبدال لام التعريف ميماً في بعض اللهجات ، يقول : ((وأما إبدالها من اللام فيروى...أنه قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: (ليس من امبر امصيام في امسفر) يريد: ليس من البر الصيام في السفر، فأبدل لام المعرفة ميماً))^(٤).

(١) التحفة الشافية : ٤٣٠/١.

(٢) شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك : ٢٩٥.

(٣) التحفة الشافية : ٢٦/١.

(٤) سر صناعة الإعراب: ٩٧/٢، ١٧٧، وسنن ابن ماجه: ١٦٦٤، ١٦٦٥؛ وسنن الترمذي: ٧١٠.

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

يذكر ابن يعيش في شرحه هذا النص موضعاً مسألة حرف التعريف وسبب تسميته بهذا الاسم، إذ قال: ((ومن خواص الاسم دخول حرف التعريف، وإنما قال: "حرف التعريف"، ولم يقل: "الألف واللام" ... إنه احترز به من اللغة الطائية؛ لأن لغتهم إبدال لام التعريف ميماً، نحو قوله عليه السلام: (ليس من أمبر أمصيام في أمسفر) ، فعبر بحرف التعريف ليغم اللغة الطائية، وغيرها))^(١).

يريد ابن يعيش حرف التعريف ولم يقل الألف واللام والسبب التعميم ويشمل لغة طيء التي تبدل فيها لام التعريف ميماً فيقال: امصيام بدل الصيام ، فاختار لفظاً عاماً يدل على أن التعريف من خواص الاسم في جميع اللهجات .

٣- استشهد النيلي البغدادي في شرحه بلهجات بعض القبائل الأخرى على لغة أهل الحجاز في باب (الاستثناء)، إذ قال : ((أو منقطعاً في الأكثر ، يريد أو كان مستثنى منقطعاً ، أي : منقطعاً من المستثنى منه ، وذلك كقولك : (ما بالدار أحد إلا فرساً) ، ف (فرس) : لا يتصور دخوله تحت عموم (أحد) فلا يتصور إخراجاه ... وإن تعذر البديل تعذر الرفع فوجب النصب على لغة أهل الحجاز))^(٢).

يوضح النيلي البغدادي أن المستثنى المنقطع هو ما انفصل عن المستثنى منه كما في قولك : (ما بالدار أحد إلا فرساً) ؛ فالفرس هنا لا يدخل تحت عموم أحد ، وإذا تعذر البديل وجب نصب المستثنى على لغة أهل الحجاز .

٤- استشهد النيلي البغدادي في بعض الأحيان باللهجات التي لا ينسبها إلى قبائلها وبعبارة (قال قوم) ومن ذلك ما جاء في باب حكم المعرب إذ قال : ((وقال قوم : إن الإعراب معنى ، وهو الاختلاف ، لا لفظ ، وهذه الحركات دالة عليه وبعبارة عنه ، ولو كانت هي الإعراب لما صح إضافتها إليه في قولهم : (حركات الإعراب) ؛ إذ لا يضاف الشيء إلى نفسه))^(٣).

ويتبين من هذا النص موضعاً رأي ابن الحاجب أن الإعراب ليس لفظاً بل هو معنى يتمثل في الاختلاف الذي يظهر في تركيب الجملة والحركات على الحروف هي دلالة على هذا المعنى وليست

(١) شرح المفصل : ٨٦/١.

(٢) التحفة الشافية : ٣٥٤/١.

(٣) التحفة الشافية : ٣١/١.

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

الإعراب نفسه لذلك لا يصح القول هذه حركات إعراب ؛ لأنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه فتكون هذه الحركات مجرد علامات إعراب .

ذكر د. فاضل السامرائي أغراض الإعراب موضحةً الغاية الأساسية في إظهار المعاني بقوله : ((ذلك ؛ لأنَّ الأصل في الإعراب، أن يكون للإبانة عن المعاني كما ذكرنا فإنه إذا كانت الجملة غفلاً من الإعراب، احتملت معاني عدة فإن إعراب تعين معناها: " يدلُّك على ذلك أنك لو قلت: (ما أحسن زيداً) لكنت متعجباً ، ولو قلت: (ما أحسن زيداً) لكنت نافيّاً: ولو قلت: (ما أحسن زيد) لكنت مستفهماً عن أي شيء منه حسن، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتهبت هذه المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب))^(١).

أي إنَّ الأصل في الإعراب هو الإبانة عن المعاني وتوضيح المقصود من الجملة ؛ لأنَّ الحركات الإعرابية تميز بين الوظائف النحوية للكلمات ، فإذا خلت الجملة من الإعراب صارت غامضة محتملة لعدة معاني.

ج- أقوال العرب :

هو كلام من يوثق بفصاحته من العرب ، وقد وضحه السيوطي بالقول : ((وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم))^(٢). وهو مصدر من مصادر السماع التي يستشهد به في اللغة ومن الأدلة التي تناقلها النحاة ليتحكموا في قبول الرأي أو استبعاده ، وكان استشهاد النيلي البغدادي بأقوال العرب قليلاً وتارةً كان ينسبها إلى قائلها وتارةً لم ينسبها ومن أمثلة ذلك :

١ - استشهد بأقوال العرب وينسبها إليهم ، ومثال ذلك :

استشهاد النيلي البغدادي في شرحه بقول عمر ونسبه إليه في باب (حروف الشرط) ، إذ قال : ((فإن اقتران النفي بالشرط وحده كان امتناعاً لوجود ، وإن اقتران بالجزاء وحده كان وجوداً لامتناع ؛ فأما قول

(١) معاني النحو : ٣٢/١.

(٢) الاقتراح في أصول النحو : ٩٠ .

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

عمر : (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) فعلى المبالغة ؛ كقولك : (لو أهنتني أكرمتك) ؛ أي : (أنا أكرمك على تقدير وجود الإهانة ، فكيف مع عدمها) ((^(١)

يتبين من استشهاد النيلي البغدادي بقول عمر في مسألة اقتران حرف النفي بالشرط ، أن الأصل فيه يدل على الامتناع ؛ لأن الشرط المنفي يفيد أن الجواب ممتنع لوجود الشرط فكان الاستشهاد بقول عمر على اسلوب المبالغة لا على الحقيقة .

ذكر المرادي مسألة (لو) الامتناعية ، إذ قال : ((أن يكون المراد أن جواب (لو) ممتنع لامتناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء منهم على مفهوم الشرط في حكم اللغة لا في حكم العقل و أن يكون المراد أن جواب (لو) ممتنع لامتناع شرطه ، وقد يكون ثابتاً لثبوت غيره ؛ لأنها إذا كانت تقتضي نفي تاليها أو استلزامه لتاليه فقد دلت على امتناع الثاني لأمتناع الأول ؛ لأنه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم مع احتمال أن يكون ثابتاً لثبوت آخر)) ((^(٢)

المرادي يبين أن (لو) تدل في الأصل على الامتناع لكن هذا الامتناع ليس مطلقاً بل قيد بالشرط وعلاقته بالجواب وقد يزول إذا وجد سبب آخر يحقق الجواب .

فأمّا معناها فأمران مجتمعان ؛ هما : إفادة الشرطية ، وأنّ هذه الشرطية لم تتحقق في الزمن الماضي ؛ فقد امتنع وقوعها فيه فادتهما الشرطية تقتضي تعليق شيء على آخر ؛ أن يقع بعدها جملتان ، بينهما نوع ترابط واتصال معنوي وإفادتها امتناع المعنى الشرطي في الزمن الماضي تقتضي أن شرطها لم يقع فيما مضى ، "أي : لم يتحقق معناه في الزمن السابق على الكلام" فهي تفيد القطع بأن معناه لم يحصل^(٣) .

واستشهد النيلي البغدادي أيضاً في شرحه بقول طلحة ونسبه إليه ، في باب (المضاف إلى ياء المتكلم) ، إذ قال : ((ومنه قول طلحة : (وضعوا اللجّ على قفّي) ؛ يعني السيف ، شبّهه بالبحر لبرقه وصفائه ، هذا إذا كان المقصور ثلاثياً)) ((^(٤)

(١) التحفة الشافية : ٤٥٦ / ٢ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك (المرادي) : ١٢٩٨ / ٣ .

(٣) ينظر : النحو الوافي (عباس حسن) : ٤٩١ / ٤ .

(٤) التحفة الشافية : ٤٣١ - ٤٣٢ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

أي استشهد بقول طلحة إذ شبه السيف بالبحر لبرقه وصفائه ووضح أن الاسم المقصور (قفي) ثلاثي الحروف قبل الألف .

ذكر ابن يعيش مسألة الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، إذ قال : ((ومن العرب من يقلب هذه الألف ياءً في الإضافة إلى ياء المتكلم، فيقول: "هَوَيَّ"، و"عَصَيَّ"، و"هُدَيَّ" وله وجهٌ صالحٌ في القياس، وذلك أنه لما كانت ياء المتكلم أبداً بكسر الحرف الذي قبلها إذا كان حرفاً صحيحاً، نحو: "هذا غلامي"، و"رأيت غلامي"، و"مررت بغلامي"، وكانت الياء وسيلةً الكسرة في نحو: "أخيك"، و"أبيك"، وفي التثنية والجمع من نحو: "الزَيْدَيْنِ"، و"الزَيْدِينَ"؛ وجب أن لا يقولوا: "رأيت عَصَايَ"، يثبت الألف، كما لم يقولوا: "رأيت غُلَامِي" بفتح الميم، فأبدلوا من الألف ياء، كما أبدلوا من الفتحة كسرة، فقالوا: "هذه عَصِييَّ، وهُدَيَّ، كما قالوا: "صاحبِي"، و"غلامي"، وهو كثير))^(١).

٢- وفي أحيان قليلة لا ينسب القول إلى صاحبه عند استشهاده به:

استشهد النيلي البغدادي بأقوال العرب ولم ينسبها ومثال ذلك ما جاء في باب (الاستثناء)، إذ قال : ((وسمع أبو عثمان بعض العرب يقول : (اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشى الشيطانَ وَاِبا الاصبع) فنصب ما بعدها وهي فعلٌ فاعله مضمر، والتقدير: حاشى بعضهم الشيطان)؛ أي: جانب؛ لأنَّ حاشى عندهم مشتق من الحشا الناصبة))^(٢).

ويتبين من النص أنَّ حاشا مشتق من الحشا إذ نصبوا ما بعد حاشا فهي فعل وفاعله مضمر، أي أنَّ العرب لم يذكروا الفاعل صراحة والتقدير: حاشى بعضهم الشيطان ، أي: جنب بعض الشيطان ، بمعنى أنَّ العرب يستعملون أفعالاً مشتقة ويضعون بعدها فاعلاً مضمرًا بدل من مجيء الفاعل صريح وهذا أسلوب العرب في الاختصار .

ابن السراج (ت ٣١٦هـ) يذهب مذهب سيبويه في حاشا ، إذ قال : ((فما جاء من الحروف في معنى "إلا" قال سيبويه: من ذلك "حاشا" وذكر أنه حرف يجر ما بعده كما تجرُّ "حتى" ما بعدها وفيه معنى

(١) شرح المفصل : ٢٠٧/٢ - ٢٠٨.

(٢) التحفة الشافية : ٣٦٧ / ١.

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

الاستثناء قال: وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله فيجعل خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلا النصب؛ لأن "ما" اسم ولا يكون صلتها إلا الفعل وهي "ما" التي في قولك: أفعل ما فعلت وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال: سمعتُ إعرابيًا يقول: (اللهم أغفر لي ولمن سَمِعَ حاشا الشيطان وأبا الأصبع) نصب ب(حاشا) ((^(١)).

٣- استشهاده بأقوال العرب لتعزيز القاعدة النحوية :

استشهد النيلي البغدادي في شرحه بأقوال العرب لتعزيز القاعدة النحوية ، ومثال على ذلك ما ورد في باب (الاستفهام) ، إذ قال : ((القول في بناء كيف كالقول في بناء (أين) واستدلوا على كونها اسمًا بدخول حرف الجر عليها بما حكاه قطرب عن بعض العرب:(انظر إلى كيف تصنع) وهذا شاذ ؛ لأنَّ حرف الجر الداخل على أسماء الاستفهام يتعلق بما بعدها ، وهذا يتعلق ب (انظر) وهو قبله))^(٢).

ويتضح من النص عن بناء (كيف) مقارنةً ب(أين) واحتجوا بذلك على أنَّ (كيف) اسم من خلال دخول حرف الجر عليها كما ذكره قطرب عن بعض العرب لكن هذا الاحتجاج شاذ والسبب ؛ لأنَّ حرف الجر الداخل على أسماء الاستفهام يتعلق بما بعده .

فإذا كانت (كيف) اسمًا فلماذا امتنع دخول حرف الجر عليها ، وجاز دخولها على (أين) نحو : (من أين) ؟ و(إلى أين) ، أي لما كانت اسمًا يستفهم به عن المكان وكانت نائبة عن ألفاظ الأمكنة التي يصح دخول حروف الجر عليها نحو:(من السوق) و(إلى السوق) جاز دخول حرف الجر عليها ؛ لأنها نابت مناب الأسماء ، أما الاستفهام عن الحال بكيف فلا يصح دخول حروف الجر على (كيف) ، لأنها تستفهم عن

(١) الأصول في النحو : ٢٨٨/١ ، كتاب سيبويه : ٣٤٩/٢-٣٥٠.

(٢) التحفة الشافية : ٤٤/١ .

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

الحال والأحوال لا تدخل عليها حروف الجر ، وما نقل عن قطرب (انظر إلى كيف تصنع) فدخل حرف الجر عليها هنا ؛ لأنها أشبهت (أين)^(١).

٢ - الشعر :

والشعر هو : ((ديوان العرب ، وبه حُفِظَت الأنساب ، وعُرِفَت المآثر ، ومنه تُعَلِّمَت اللغة ، وهو حُجَّةٌ فيما أَشْكَل من غريب كتاب الله جلّ ثناؤه وغريب حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وحديث صحابته والتابعين))^(٢).

ويعد أبرز ظاهرة تتصل بقضية النصوص المحتج بها في كتب النحو العربي هي اعتماد النحاة اعتماداً أساسياً على الشعر من بين مصادر اللغة في دراسات النحاة الأوائل والمتأخرين ؛ لأنه يعد الديوان الأول وسجل حياتهم الذي يتباهون به^(٣).

إذ قال ابن نباته: ((من فضل النظم أنّ الشواهد لا توجد إلّا فيه ، والحجج لا تؤخذ إلّا منه ، أعني أنّ العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون : «قال الشاعر» ، و «هذا كثير في الشعر» ، و «الشعر قد أتى به» ، فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحجة ، والشعر هو الحجة))^(٤).

أكثر النيلي البغدادي من الاستشهاد بالشواهد الشعرية واعتمد عليها اعتماداً كبيراً في تقرير القواعد وبناء الأحكام إذ لا يمكن الإحاطة بها جميعها في كتابة التحفة الشافية إذ بلغ عددها ما يقارب أكثر من (مئتين وخمسين) شاهداً ، إذ قال عنه ابن عباس : ((إِذَا سَأَلْتُ مُنِي عَنْ غَرِيبِ الْقُرْآنِ فَالْتَمِسْهُ فِي الشِّعْرِ فَإِنَّ الشِّعْرَ دِيْوَانُ الْعَرَبِ))^(٥).

فلم يختلف النيلي البغدادي عن غيره من النحويين السابقين له في الاحتجاج بالشواهد الشعرية فاستشهد في شرحه بشعراء الطبقات التالية :

الطبقة الأولى - الجاهليون ومنهم : امرؤ القيس ، زهير بن أبي سلمى ، النابغة الذبياني ، الأعشى وغيرهم.

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٤١/٣.

(٢) الصاحبى في فقه اللغة (ابن فارس) : ٢١٢.

(٣) المستبعد عند الرضى الإستريادى في شرح الكافية : ٦٨.

(٤) الإمتاع والمؤانسة (ابو حيان التوحيدى) : ٢٥٢/١.

(٥) الإتقان في علوم القرآن : ٦٧/ ٢.

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

الطبقة الثانية - الإسلاميون ومنهم : كعب بن زهير ، روبة بن العجاج .

الطبقة الثالثة - الأمويون ومنهم : الفرزدق ، جرير ، ذو الرمة وغيرهم .

الطبقة الرابعة - العباسيون ومنهم : المتنبّي ، دعلج الخزاعي وغيرهم .

لم يستشهد النيليّ البغداديّ بشعر المولدين في كتابه التحفة الشافية ، لكنّه احتج ببيت واحد لأبي تمام في باب (وجوب تقديم المبتدأ) مما يجب بقاء المبتدأ في مرتبته ، إذ قال : ((أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين ؛ لأنّهما لما استويا في التعريف والرفع وامتاز أحدهما عن الآخر بالتقديم وجب أن يكون هو المبتدأ ؛ لأنّ في تأخيره مخالفة للأصل من غير فائدة وليس هذا على إطلاقه بل ينبغي أن تقول : إذا كانا معرفتين ولم يكن أحدهما مشبهاً بالآخر فإن المشبه به هو الخبر وإن تقدم مع التعريف ... ومنه قول أبي تمام في وصف القلم :

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ وَأَرْيُّ الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدِ عَوَاسِلٍ^(١).

والشاهد فيه (لعابه مثل لعاب الأفاعي) على أنّ يجوز تأخير المبتدأ إذا دلت عليه قرينة معنوية وإذا تطابعا في التعريف والتكثير^(٢).

ونلاحظ من استشهاد النيليّ البغداديّ بالشواهد الشعرية أمور عدّة ، منها :

١ - ينسب النيليّ البغداديّ البيت إلى قائله:

استشهد النيليّ البغداديّ بالشواهد المنسوبة إلى قائلها ، إذ بلغ عددها ما يقارب أكثر من (مائة وخمسين) شاهداً، و مثال على ذلك استشهاد به شعر زهير بن أبي سلمى في كتابه في باب الشرط، إذ قال : ((إن كان الجزء مضارعاً والشرط ماضياً جاز في الجزء وجهان ، الجزم والرفع ، أما الجزم : فلأنّه جواب الشرط ، وحرف الشرط يقتضيه ، فوجب أن تجزم كما لو كان شرطاً ، وأما الرفع : فلأنّه لم يل (إنّ) ولم يطابق

^(١) التحفة الشافية : ١٥٣/١ ، و تخريج البيت لأبي تمام في ديوانه : ١٤٠/١ ، وفي خزانة الأدب : ٤٤٥ /١ .

^(٢) ينظر : شرح الشواهد الشعرية : ٢٦٧/٢ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

فعل الشرط لفظاً ، فجاز الرفع ؛ إما لأنَّ حرف الشرط لما لم يظهر له أثر في الأول لم يظهر في الثاني ، أما على تقدير الفاء قال زهير :

وإن أتاه خليل يوم مسألة
يقول لا غائب مالي ولا حرم^(١) .

أما ما ورد في الشعر من رفع الفعل المضارع فهو يحمل على ما ذكره النحاة في هذا الموضع في حين عدَّ النحاة الرفع وجهًا ضعيفًا وهو من ضرورات الشعر ، ويمكن حمل هذا الشاهد على تقدير الفاء فتقدير الكلام (فيقول) فحذفت الفاء من الفعل للضرورة الشعرية^(٢) .

وذكر السيوطي إذ قال : ((إذا كان الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا جاز جزم الجواب ورفعها وكلاهما حسن فتقول: إن قام زيد يقيم عمرو ويقوم عمرو))^(٣) .

٢ - يستشهد النيلي البغدادي بالبيت الشعري دون أن ينسبه إلى قائله :

احتج النيلي البغدادي في كتابه التحفة الشافية بالشواهد الشعرية غير المنسوبة إلى قائلها، فقد بلغت عنده أكثر من (مائة وثلاثين) شاهدًا، إذ ذكر النيلي البغدادي في باب (حذف نون جمع السالم بالإضافة)، ما نصه : ((وقد شذَّ نحو : (سنين) و (أرضين) ، أما وجه الشذوذ فلفوات العلمية مع كونها اسمًا والتذكير والعقل ، وأما (أرض) فأصلها : (أرضة) بدليل ردّها في التصغير ، فلما ردت في التصغير أشبهت اللام المحذوفة التي ترد في التصغير ، فجمعوها بالواو والنون جبرًا لما لحقها من النقص بالحذف ، وليس هذا الحذف موجبًا لكنّه مسوغ العلمية مع كونها اسمًا والتذكير والعقل ، وأما (أرض) فأصلها : (أرضة) بدليل ردّها في التصغير ، فلما ردت في التصغير أشبهت اللام المحذوفة التي ترد في التصغير ، فجمعوها بالواو والنون جبرًا لما لحقها من النقص بالحذف ، وليس هذا الحذف موجبًا لكنه مسوغ فقالوا أرضون وحركة الضاد ؛ لأنها هي التي تتحرك في (أرضات) ، وأما (سنون) فأصل الواحد سنة فحذفت لامه فصار سنة ، فوزنه : (فعة) ، فلامها واو لقولهم : (أجرته مساناة وسانيت فلانًا) والأصل (سانوت)

(١) التحفة الشافية : ٢ / ٢٤٢ ، التخریج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه : ١٥٣ ، وجمهرة اللغة : ١٠٨ ، وخزانة الأدب : ٤٨ / ٩ ، ووصف المباني : ١٠٤ ، ينظر : كتاب سيبويه : ٦٦ / ٣ ، وشرح أبيات سيبويه : ٨٥ / ٢ ، وشرح التصريح : ٢٤٩ / ٢ ، وشرح شواهد المغني : ٨٣٨ / ٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ١٠٩ / ٥ .

(٣) همع الهوامع : ٥٥٧ / ٢ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

فقلبت الواو لمجيئها رابعة ، و(سنية) في التصغير و(سنوي) في النسب فجمعوها هذا الجمع كالعوض من الحذف اللاحق لها ، ولينزل الحرفين معاً منزلة المحذوف ، قال الشاعر :

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِيَّةَ لَعَبْنَ بَنًا شَيْبًا وَشَيْبِنَا مُرْدًا^(١).

وبين ابن يعيش الشاهد فيه أنه جمع بين النونين والإضافة في قوله: "سِنِيَّةُ". والقياس فيه "سَنِيَّةُ"، لكنه جعل النونَ حرفَ الإعراب، وألزمه الياء، ليكون كـ"غُسْلِينَ"^(٢).

و يرد هذا الباب إلى إنَّ (سنين ونحوه) قد تلزمه الياء ويجعل الإعراب على النون فتقول: هذه سنين ورأيت سنيئاً ومررت بسنين ، وإن شئت حذفتم التنوين وهو أقل من إثباته واختلف في اطراد هذا والصحيح أنه لا يطرد وأنه مقصور على السماع ومنه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيين يوسف) في إحدى الروايتين الشاهد فيه: إجراء السنين مجرى الحين في الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة^(٣).

-ومثال آخر ذكره النيلي البغدادي في كتابه في باب (نصب الفعل المضارع)، إذ قال : ((ومثال النهي :

قول الشاعر:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

أي : لا يكون منك نهى عن شيء وإيتان بما نهيت عنه ، ولا يجوز الجزم في الثاني ؛ لفساد المعنى ؛ لأنه يكون قد نهاه عن فعل القبيح وعن أن ينهى غيره عن فعل القبح ، والنهي عن القبيح : قبيح ، وإنما المراد : لا تجمع بين فعل شيء والنهي عنه^(٤).

(١) التحفة الشافية : ١١٢/٢-١١٣ ، وتخريج البيت للصة بن عبد الله القشيري في تخلص الشواهد : ٧١ ، وخزانة الأدب : ٥٨ / ٨ ، ٥٩ ، وشرح التصريح : ٧٧ / ١ ، وشرح شواهد الإيضاح : ٥٩٧ ، والمقاصد النحوية : ١٦٩ / ١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب : ١٥٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٢٢٨/٣ .

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل : ٦٤/١-٦٥ ، والحديث صحيح البخاري - الاستسقاء رقم ٩٦١ .

(٤) التحفة الشافية : ٢٢٧/٢ ، وتخريج البيت : لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه : ٤٠٤ ، وشرح التصريح : ٢٣٨ / ٢ ، وهمع الهوامع : ١٣ / ٢ ، والمؤتلف والمختلف : ١٧٩ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

يتضح من نص النيلي البغدادي أنه لا يصح الجمع بين النهي والآيتان بمثله وذلك لتناقض المعنى وأن جزم الفعل الثاني غير جائز؛ لأنه يقلب دلالة الفعل وأن المراد منه هو النهي عن الجمع بين الفعل وبين النهي عنه في الوقت نفسه .

ومما ذكره المبرد في توضيح دلالة الأفعال، إذ قال: ((أي : لا يجتمع أن تنهى وتأتي مثله ولو جزم كَانَ الْمَعْنَى فَاسِدًا وَلَوْ قُلْتَ بِالْفَاءِ لَا يَسْعَنِي شَيْءٌ فَيَعْجَزُ عَنْكَ كَانَ جَيِّدًا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ لَا يَسْعَنِي شَيْءٌ إِلَّا لَمْ يَعْجَزْ عَنْكَ وَلَا يَسْعَنِي عَاجِزًا عَنْكَ هَذَا تَمَثِيلٌ هَذَا كَمَا قُلْتَ لَكَ فِي مَا تَأْتِينِي فَتَحْدِثُنِي أَيَّ إِلَّا لَمْ تُحْدِثْنِي وَمَا تَأْتِينِي مُحَدَّثًا فَمَعْنَى الْوَاوِ الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وَنَصَبُهَا عَلَى إِضْمَارِ أَنْ))^(١).

يتبين من نص المبرد أن الجمع بين النهي والآيتان بمثله يفسد المعنى ، وأن الجزم في بعض التراكيب يولد دلالة غير صحيحة مثل : لا يسعني شيء فيعجز عنك ومثل هذا بقولك : ما تأتيني فتحدثني ، إذ تفيد الفاء معنى الربط الشرطي ، بخلاف الواو التي تجمع بين الفعلين وتنصب بإضمار أن .

وقد ذهب الكوفيون إلى إنَّ الفعل المضارع في نحو قولك: (لا تأكل السمك وتَشْرَبِ اللبن) منصوب على الصرف ذلك ؛ لأنَّ الثاني مخالف للأول، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: (لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن)، وأن المراد بقولهم: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بجزم الأول وينصب الثاني النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين ، لا منفردين^(٢).

وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن، ؛ لأنها خرجت عن باب العطف، فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه منصوب بتقدير "أن" وذلك ؛ لأنَّ الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها لا تختص ؛ ولأنَّها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل إنما لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وَحُولِ المعنى حول إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير "أن"؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل^(٣).

(١) المقتضب : ٢٦/٢.

(٢) ينظر : الإنصاف : ٤٥٢/٢ ، (مسألة رقم ٧٥).

(٣) ينظر : الإنصاف : ٤٥٢/٢ ، (مسألة رقم ٧٥).

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

٣- كرر النيلي البغدادي بعض الشواهد الشعرية :

يكرر النيلي البغدادي الشاهد الشعري في مواضع مختلفة أحياناً للاستشهاد به ، ومثال على ذلك في باب (اللام الزائدة) ، إذ قال : ((قد زدت بين المضاف والمضاف إليه ، قال الشاعر :

يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَصَعْتُ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا^(١)

الشاهد في هذا البيت هو : (يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ) ، إذ زيدت اللام بين المضاف (بؤس) وبين المضاف إليه (الحرب) :

واللام من قوله : (يا بوس للحرب) دخلت لتأكيد الإضافة في هذا الموضع، وهي إضافة لا تخصص ولا تعرف. وهذه اللام لا تجيء على هذا الحد إلا في بابين: أحدهما باب النفي بلا، وذلك منه في قولك : لا غلامي لك ولا أباً لك وما أشبههما، والثاني باب النداء في قولك: يا بوس للحرب، وإنما المعنى يا بوس الحرب^(٢).

وقد كرر النيلي البغدادي هذا البيت في باب (النداء)، إذ قال : ((ومنه قول الشاعر :

يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَصَعْتُ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا

أي: (يا قوم بؤس للحرب) ، ونصب (بؤس) هنا على المصدر ؛ لأنه دعاء مثل قولهم ، (خبيةً) و(جدعاً) و(عقراً) كأنه دعا عليها بالبؤس وهو الشدة ، ويجوز أن يكون منادى مضافاً إلى الحرب و (اللام) زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف إليه))^(٣)

والشاهد في هذا البيت في قوله : (يا بؤس للحرب) ؛ إذ حذف المنادى ب (يا) ، والتقدير ؛ (يا قوم بؤس للحرب) .

(١) التحفة الشافية : ٣٤٥/٢ ، وتخريج البيت هو : لسعد بن مالك في خزانة الأدب : ٤٦٨/١ ، و شرح شواهد المغني : ٥٨٢ ، وكتاب سيبويه : ٢٠٧/٢ ، والمؤتلف والمختلف : ١٣٥ ، و أمالي ابن الحاجب : ٣٢٦ ، و جواهر الأدب : ٢٤٣ ، و الخصائص ، ١٠٢/٣ ، والمحتسب : ٩٣/٢ .

(٢) ينظر : شرح ديوان الحماسة (المرزوقي) : ٣٥٥ .

(٣) التحفة الشافية : ٢٦٦-٢٦٧/١ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

تناول ابن يعيش مسألة حذف المنادى ب (يا) إذا ولي حرف النداء جملة، إذ قال : ((قد يحذفون المنادى لدلالة حرف النداء عليه ، فمن ذلك قولهم: "يا بُؤسٌ لزيد"، والمراد: يا قوم بُؤسٌ لزيد. فـ "بؤسٌ" رفعٌ بالابتداء، والجارُّ والمجرورُ بعده خبره ، وساغ الابتداء به وهو نكرةٌ ؛ لأنه دعاءٌ ، ومثله قولهم: "يا وئيلٌ لزيد"، و"يا وَيْحُ لك" فيما حكاه أبو عمرو، وكأنَّه نبّه إنساناً، ثم جعل الويلَ له، وليس كقوله: "يا بُؤسٌ للحرب" ؛ لأنه هناك مدعوٌ، ولذلك نصبه إذ كان مضافاً)^(١).

٤ - استشهد النيلي البغدادي بأكثر من شاهد شعري في الموضع الواحد:

يستشهد النيلي البغدادي أحياناً بأكثر من شاهد في الموضع الواحد في كتابه التحفة الشافية ومثال ذلك ما جاء في باب (بدل الاشتمال من ضمير المتكلم)، إذ قال: ((قال الشاعر في بدل الاشتمال من ضمير المتكلم :

دُرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

فحلمي : بدل من الياء في (ألفيتني) وهي ضمير المتكلم))^(٢).

البيت لم ينسب إلى قائل ويتضح من نص النيلي البغدادي أن الشاهد في هذا البيت هو قوله: (وما ألفيتني حلمي مضاعا) إذ أبدل الاسم الظاهر (حلمي) من الضمير وهو الياء في (ألفيتني) بدل اشتمال.

ولم يقتصر النيلي البغدادي على هذا الشاهد الشعري وإنما عززه بشاهدٍ آخر، إذ قال : ((وقال الآخر في

بدل البعض :

أَوْعَدَنِي بِالسَّجَنِ وَالْأَدَاهِمِ رَجَلِي فَرَجَلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ

فأبدل (رجلي) من الياء في (أوعدني) ، وإنما جاز هذا لما في البعض والاشتمال من الإيضاح الذي ليس في بدل الكل))^(١).

(١) شرح المفصل : ٣٨٦/١.

(٢) التحفة الشافية : ٥٠٤/١، وتخريج البيت لعدي بن زيد العبادي في شرح الأشموني : ٣٩/٢ ، وشرح ابن عقيل : ١٨٦/٢ ، وكتاب سيبويه : ٧٨/١، وشرح المفصل : ٣/٦٥، وهمع الهوامع : ٢/١٢٧، والشاهد رقم ٣٦٩ في الخزانة.

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

البيت لم ينسب إلى قائل، ويتبين من نص النيلي البغدادي أن الشاهد في هذا البيت قوله : (أوعدني ...رجلي) إذ أبدل الاسم الظاهر (رجلي) من ضمير المتكلم وهو الياء في (أوعدني) بدل بعض من كل .

وقد أورد الأشموني نصًا يوضح فيه حكم بدل البعض من الكل ، إذ قال : ((بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر نحو: أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ ، أو مقدر نحو: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، أي منه))^(١).

يشرح النص بدل بعض من الكل هو أنّ يأتي جزء حقيقي من المبدل منه نحو : (مثله و نصفه) ويشترط هذا البدل اتصال الجزء بضمير يعود على المبدل منه سواء أكان الضمير مذكوراً أو مقدراً.

٥- قد يوضح النيلي البغدادي أحياناً الألفاظ الغريبة في البيت ويفسرهما أو يبين معنى البيت:

يشرح النيلي البغدادي الشاهد الشعري ويوضح الغريب من الكلمات ، وقوله في باب (ألفاظ التوكيد) : ((فقد كثر منهم التعبير بالشيء عن الشيء ، ويعبرون بالسبب عن المسبب ، قال الشاعر:

دَرِ الْآكِلِينَ الْمَاءَ يَوْمًا فَمَا أَرَى
يَنَالُونَ خَيْرًا بَعْدَ أَكْلِهِمُ الْمَاءَ

يريد ب(الآكلين) : قومًا سقائين كانوا يبيعون الماء ويأكلون ثمنه ، فأقام السبب وهو (الماء) مقام المسبب وهو (الأكل) فأزلت المجاز في الحقيقة))^(٢).

يبين النص ظاهرة لغوية وهي إقامة السبب مقام المسبب في التعبير وهو نوع من المجاز العقلي ، فهم في الحقيقة يأكلون بثمر الماء لا الماء نفسه وهو المجاز المرسل والعلاقة سببية ويطلق السبب ويراد المسبب .

(١) التحفة الشافية : ٥٠٤/١ ، وتخريج البيت من الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب: ٥ / ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، والمقاصد النحوية : ١٩٠/٤ ، وشرح الأشموني : ٤٣٩/٢ ، وشرح التصريح : ١٦٠/٢ ، همع الهوامع : ٢٧/٢ .

(٢) شرح الأشموني : ٤/٣ ، و ينظر : همع الهوامع : ١٨٠/٣ ، والآية الأولى من سورة المائدة : ٧١ ، والآية الثانية من سورة آل عمران : ٩٧ .
(٣) التحفة الشافية : ٤٩٠/١ ، وتخريج البيت من الطويل وهو غير منسوب في الخصائص : ١٥٤/١ ، وسفر السعادة وسفير الإفادة (علم الدين السخاري) : ٦٥٧/٢ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

ومن المواضيع التي شرحها ابن جني في كتابه الخصائص هو الاتساع في الألفاظ ، إذ قال : ((أنشد أبو العباس :

ذَرِ الْآكِلِينَ الْمَاءَ يَوْمًا فَمَا أَرَى يَنَالُونَ خَيْرًا بَعْدَ أَكْلِهِمُ الْمَاءِ

أن هؤلاء قوم كانوا يبيعون الماء ، فيشترون بثمنه ما يأكلون ، فقال : الآكلين الماء ؛ لأن ثمنه سبب أكلهم ما يأكلونه^(١))). فيرى ابن جني أنه من باب الاكتفاء بالسبب عن المسبب ، أي : يريد قوماً كانوا يبيعون الماء فيشترون بثمنه ما يأكلونه فاكتمى بذكر الماء الذي هو سبب المأكول من ذكر المأكول.

٦- يذكر النيلي البغدادي أحياناً الشاهد في البيت الشعري :

يذكر النيلي البغدادي أحياناً الشاهد في البيت الشعري ومثال ذلك في باب عطف البيان ، إذ قال : ((باب النداء نحو : (يا هذا زيداً) ، و (يا هذا زيدٌ) بالنصب والرفع في (زيدٍ) ؛ فإنه يتعين أن يكون عطف بيان ، ولو كان بدلاً لوجب بناؤه على الضم ؛ لأن حرف النداء مراد معه ؛ لما ذكرنا من تكرير العامل في النداء ، قال الشاعر :

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا أُعِيدُكُمَا بِإِسْمِهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

الشاهد فيه: نصب (نوفلا) ، ولا يصحُّ نصبه إلا على عطف البيان ، ولو كان بدلاً لوجب بناؤه على الضم : وقد روي (عبدُ شمسٍ ونوفلٌ) بالرفع على إضمار مبتدأ وهذا هو الموضع الذي ينفرد به عطف البيان^(٢))).

والشاهد فيه: أيا أخويننا عبد شمس ونوفلا، فإن قوله «عبد شمس» عطف بيان على قوله: أخويننا، أما نوفلا معطوف على عبد ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ؛ لأنه لو كان بدلاً لكان حكمه وحكم المعطوف بالواو عليه واحداً، واستلزم أن يكون كل واحد منهما كالمنادى المستقل ؛ لأنَّ البديل من المنادى يعامل معاملة نداء مستقل، لكونه على نية تكرار العامل الذي هو هنا حرف النداء، وهذا يستدعي أن يكون قوله «نوفلا» مبنياً

(١) الخصائص : ١٧٩/٣ .

(٢) التحفة الشافية : ٥١٠/١ ، وتخرج البيت لطالب بن أبي طالب عليه السلام من قصيدة يمدح فيها رسول الله ويبيكي على أصحاب القليب ، أوردها ابن هشام في السيرة ، شرح الشواهد الشعرية : ١١٠/١ ، همع الهوامع : ١٦١ / ٣ .

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

على الضم، لكونه علماً مفرداً، ولكن الرواية وردت بنصبه، فدلّت على أنّه لا يكون وإنّما هو قوله «عبد شمس» بدلاً. عطف بيان .. لكونه عطف عليه بالنصب، ولو قال «ونوفل» لجاز أن يكون بدلاً^(١).

أي إنّ : (عبد شمس) عطف بيان على قوله: (أخوينا) ، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ؛ إذ لو كان بدلاً منه لكان على تقدير حرف النداء ، فيلزم ضمُّ (نوفلا) بدل فتّحه ؛ لأنّه مفرد معرفة. والرواية وردت بنصبه، فدلّ على أن قوله: (عبد شمس) ليس بدلاً ؛ لأنّ الشاعر عطف عليه اسماً آخر بالنصب، مع كون ذلك المعطوف علماً مفرداً^(٢).

^(١) ينظر: شرح الشواهد الشعرية (مجد حسن شراب) : ١١٠/١.

^(٢) ينظر : تعجيل الندى (عبد الله فوزان) : ٢٥٩.

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

المبحث الثاني ...

القياس

أدرك النحاة أهمية القياس في نمو اللغة وراثتها لذلك اجازوا استعمال مفردات وأساليب جديدة لم تُسمع عن العرب من قبل معتمدين في ذلك على القياس إذ عد النحاة القياس من الأدلة التي اعتمد عليها في تثبيت القواعد النحوية .

وقد جاء في لسان العرب: ((قيس قاس الشيءَ يقيسه فَيَساً وقياساً واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله، هو قست الشيء بالشيء : قدرته على مثاله))^(١).

أمّا في الاصطلاح فقد عرفه الرماني (ت ٣٨٤ هـ) بالقول : ((القياس الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأول))^(٢).

وعرفه النحويون تعريفات عدة ، فقد عرفه أبو البركات الأنباري بأنّه : ((حمل غير المنقول على المنقول ، إذا كان في معناه))^(٣).

وحده الدكتور مهدي المخزوميّ بأنّه : ((حمل مجهول على معلوم ، وحمل مالا يسمع على ما سمع ، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنه الذاكرة ، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت))^(٤).

وعرفته الدكتورة خديجة الحديثيّ بأنّه : ((حمل مجهول على معلوم ، وحمل غير المنقول على ما نقل ، وحمل غير مسموع على ما سمع في حكم من الأحكام ، وبعبارة جامعة بينهما))^(٥).

وذكر أبو البركات الأنباري أن القياس في اللغة يقوم على أربعة أركان، إذ قال : ((لا بد لكل قياس من

(١) لسان العرب (قيس) : ١٨٧/٦ .

(٢) رسالة الحدود (الرماني) : ٦٦ .

(٣) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٥ .

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه (الدكتور مهدي المخزومي) : ٢٠ .

(٥) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٢١ .

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

أربعة أشياء : أصل ، وفرع ، وعلة ، وحكم ^(١))). اعتمد النيلي البغدادي في كتابه التحفة الشافية على القياس كثيرًا والقياس عنده أقسام هي :

أولاً - القياس حسب نوع الاستعمال وهو على أنواع :

١ - القياس المطرد : أصل كلمة قياس عند العرب هو التتابع والاستمرار ^(٢) ، وحده : ((ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا)) ^(٣)، فهو ما اتفق عليه العرب وجعلوه أصلًا يقاس عليه غيره الذي أشبهه ^(٤).

واستعمل النيلي البغدادي القياس المطرد في كتابه ومثال ذلك ما كان في باب (معاني الباء)، إذ قال : ((وأما الزائدة في الخبر.. فعلى ضربين: قياس وهو المطرد، وذلك في خبر (ليس) وخبر (ما) نحو : (ما زيد بقائم)، وفي الاستفهام نحو : (هل زيد بقائم ؟)؛ لأنَّ هل قد تشبه ب (ما) في دخول (إلا) على خبر المبتدأ بعدها نحو : (هل زيد إلا قائم ؟) كما تقول : (ما زيد إلا قائم)) ^(٥).

يتحدث النص عن الباء الزائدة في الخبر ويذكر استعمال القياس المطرد يكون في خبر (ليس) و(ما) مثل : ما زيد بقائم ، وفي الاستفهام ب (هل) مثل : هل زيد بقائم ؟ ؛ لأنَّ (هل) تشبه (ما) في المعنى ولهذا جاز دخول الباء في خبرها .

وقد ذكر ابن يعيش مسألة الباء الزائدة في خبر (ليس) ، إذ قال : ((أنَّ الباء قد زيدت في خبر ليس لتأكيد النفي ومعنى قولنا: زيدت، أنَّها لم تُحْدِثْ معْنَى لم يكن قبل دخولها، وذلك قولك: "ليس زيدٌ بقائم". والمعنى: "ليس زيدٌ قائمًا"، قال الله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ، وتقديره: كافياً عبده. وقال تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ، أي: ألسْتُ رَبَّكُمْ. وما مشبَّهةٌ بـ "ليس" على ما تقدّم، فأدخلوا الباء في خبرها على حدِّ دخولها في خبر "ليس"، نحو قولك: "ما زيدٌ بقائم" ^(٦). أي إنَّ الباء الزائدة في خبر ليس زيدت لتوكيد النفي

(١) لمع الأدلة : ٩٣ .

(٢) ينظر : الخصائص : ٩٧/١ .

(٣) المصدر نفسه : ٩٨/١ .

(٤) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٥٩ .

(٥) التحفة الشافية : ٣٤٣/١ .

(٦) شرح المفصل : ١١٨/٢ ، والآية الأولى من سورة الزمر : ٣٦ ، والآية الثانية من سورة الأعراف : ١٧٢ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

النفي فهي لا تحدث معنى جديدًا ، وإنما المعنى الأصلي واستشهد بقوله تعالى : (لست بربكم) لتوضح هذه القاعدة .

-ومثال آخر استشهد به النيلي البغدادي في كتابه التحفة الشافية في القياس المطرد ما كان في باب (إضافة لولا وعسى إلى الضمير)، إذ قال: ((الأكثر أن يقع بعد (لولا) الضمير المنفصل المرفوع نحو : لولا انت ، ولولا نحن ، وعسيت وعسينا ، ويريد إلى آخر الضمير المنفصل بعد (لولا) وذلك اثنا عشر ضميرًا : اثنان للمتكلم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب وترتيبه في المضمير المرفوع المنفصل ، وكذلك القول في عسى ، ويريد إلى آخر الضمير المتصل المرفوع وهو اثنا عشر ، وهو قولك : عسين على ما تقدم في الضمير المرفوع المتصل ، والأكثر المطرد في القياس ، وإنما كان الأكثر أن يقع بعد لولا الضمير المرفوع المنفصل))^(١).

يشير النص إلى أن الأكثر والأفصح في الاستعمال العربي أن يقع بعد (لولا) الضمير المنفصل المرفوع وقد حصرها النحاة في اثني عشر ضميرًا منها للمتكلم والمخاطب والغائب، وأن الضمائر التي تذكر بعد (لولا) تكون نفسها الضمائر بعد (عسى) و(يريد) في الترتيب .

وقد وضع أبو حيان الأندلسي هذه المسألة مبيّنًا حكم الضمير المرفوع بعد لولا ، بقوله : ((إقرار لولا على ما استقر فيها من مجيء المرفوع بعدها، ويترجح بهذا وبأن الضمير فرع عن الظاهر، وإذا لم تجر الأصل فكيف تجر الفرع، وبأنك لو جعلتها حرف جر احتاجت إلى شيء تتعلق به، ولا شيء تتعلق به؛ ولأنّ مدلول لولا أنت ولولاك واحد، وفي لولا أنت يكون الكلام جملتين، وفي لولاك يكون الكلام جملة واحدة))^(٢). أن الأصل في (لولا) أنّ يليها المرفوع ، واستدل على ذلك بأن الضمير فرع على الاسم الظاهر فإذا لم يجز في الأصل لم يجز في الفرع.

(١) التحفة الشافية : ٥٤١/١ .

(٢) التذييل والتكميل : ٣١١/١١ .

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

٢ - القياس الشاذ :

الشاذ في اللغة : مأخوذ من شَذَّ الشَّيْءُ يَشِذُّ وَيَشُدُّ شَذًّا وَشُدُودًا :أي الانفراد نَدَرَ عَنْ جُمهُورِهِ أو الجماعة أو خالفهم^(١).

وفي الاصطلاح هو : ((القول الخارج عن القاعدة النحوية والصرفية إلى غيره))^(٢). وقد اعتمد علماء النحو واللغة على القياس الشاذ لتوضيح بعض الأمثلة لكن لا يصح القياس عليه لقلته وشذوذه. وروي عن الشافعي بأن الشاذ هو : ((أن يروي الثقات حديثا على نص، ثم يرويه ثقة خلافا لروايتهم، فهذا الذي يقال: شذ عنهم))^(٣).

ومن أمثلة هذا القياس عند النيلي البغدادي الذي استشهد به في كتابه ما كان في باب (العدد)، إذ قال : ((أما (ثمانية عشر) في عدد المؤنث أما المذكر فلا تكون الياء إلا مفتوحة نحو : (ثمانية عشر رجلاً فإذا قلت : (ثمان عشرة امرأة)... منهم من يحذفها ويفتح النون للتركيب كما يفتح الدال من (أحد عشر) كأن الياء لم تكن وهو قليل شاذ ، وكان القياس إبقاء النون مكسورة لتدل على الياء ، لكنهم أبدلوا من كسرة النون فتحة لثقل الكسرة مع المركب))^(٤).

وذكر الخفاجي (ت ١٠٦٩ هـ) مسألة العدد المركب وعده من المواضع الدقيقة كاشفاً وجه الحذف وموقعه من القياس، إذ قال : ((ويقولون: عندي ثمان نسوة وثمان عشرة جارية وثمانمائة درهم، فيحذفون الياء من ثمان في هذه المواطن الثلاثة، والصواب إثباتها فيها فيقال: ثمان نسوة وثمان عشرة جارية وثمان مائة درهم؛ لأنَّ الياء في ثمان ياء المنقوص، وياء المنقوص تثبت في حال الإضافة وحالة النصب كالياء في قاض))^(٥).

(١) ينظر: مقاييس اللغة: ١٨٠/٣ ، ولسان العرب: ٤٩٣/٣ ، والمعجم الوسيط : ٤٧٦/١ .

(٢) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي (فتحي الدجني) : ١٧ .

(٣) المصطلحات الحديثة بين الاتفاق والافتراق : ٢٨٩ .

(٤) التحفة الشافية : ٧٢/٢-٧٣ .

(٥) شرح درة الغواص (الشهاب الخفاجي) : ٤٤٨ .

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

يتبين من هذا النص أن بعض العرب يحذفون الياء في هذه المواضع غير أن الصواب عنده هو إثباتها ؛ لأنَّ ياء (ثمانى) هي ياء المنقوص ، وحكم ياء المنقوص أن تبقى في حالتها بالإضافة والنصب وأن الحذف في هذه المواضع مخالف للقياس .

ثانيًا - القياس حسب العلة الجامعة:

١ - قياس العلة : : هو : ((أن يحمل الفرع على الأصل ، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل))^(١). أي إثبات حكم الأصل في الفرع ، أي ما جمع بين الأصل والفرع بالعلة . وهو على أنواع:

أ- القياس المساوي :

وهو حمل نظير على نظير في اللفظ أو المعنى ، والنظير هو : ((الشبيه بما له مثل معناه وأن كان من غير جنسه))^(٢)، وقيل أيضًا : ((أي يساوي الفرع في العلة علة الأصل))^(٣)؛ لأنه يعتمد على المماثلة بين الأصل والفرع .

ومن أمثلة القياس المساوي ما استشهد به النيلي البغدادي في شرحه في باب النعت ، فقال : ((والموصوف أخص : أعرف من الصفة، ويريد ب(المساوي) : التكافؤ؛ أي : التماثل في التعريف، ولا تكون الصفة أعرف من الموصوف ، قال : لأنه المقصود بالنسبة المفيدة ؛ يعني : الموصوف ، والصفة غير مقصودة بذلك، ولا يليق بالقياس أن يجعل المقصود دون غير المقصود في الدلالة على الذات المراد))^(٤).

يتضح من النص أن الموصوف أخص من الصفة ؛ لأنَّ الموصوف هو المقصود بالكلام ، أمَّا الصفة فهي تابعة له ، والقياس يقتضي أن يكون الأصل هو الموصوف وهو الأوضح في الدلالة والصفة غير مقصودة لذاتها بل لتوضيح الموصوف .

(١) لمع الأدلة : ١٠٥ .

(٢) رسالة الحدود: ٧٢ .

(٣) المعتصر في شرح مختصر الأصول : ٢١٨ .

(٤) التحفة الشافية : ٤٥٩/١ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

بين ابن يعيش العلاقة بين الصفة والموصوف ، إذ قال : ((إِنَّ الصفة ينبغي أن تكون وَفْقَ الموصوف ، فإن كان الموصوف نكرةً ، فصفته نكرةً وَإِنْ كان معرفةً ، فصفته معرفةً ، ولا تكون الصفة أخص من الموصوف ، إِنما يوصف الاسم بما هو دونه في التعريف ، أو بما يُساويه))^(١) .

أي إِنَّ الصفة تتبع الموصوف في التعريف والتكثير ، فإذا كان الموصوف نكرة تكون الصفة نكرة وكذلك المعرفة ولا يجوز أن تكون الصفة أخص من الموصوف ؛ لأن الأصل أن الصفة تبين الموصوف أو توضح معناه .

ب - القياس الأولى :

وجاء في الخصائص : ((أن الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوغ حمل الأصول عليها ؛ وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم))^(٢) وهو : ((حمل أصل على فرع))^(٣).

وقد أحتج النيلي البغدادي بالقياس الأولى في كتابه ، إذ قال : ((وكلُّ مثنى أو مجموع ليس له واحدٌ من لفظه فليس بمثنى حقيقي ولا جمع حقيقي ... وقيل التاء في كلتا بدل من الياء كما في (ثنتان) لوجود الإمالة في (ألف كلا) ، وإبدال (التاء) من (الواو): أكثر من إبدالها من الياء ، والحمل على الأكثر أولى ، فعلى هذا تكون (ألف كلا): بدلاً من (واو) وألف كلتا للتأنيث))^(٤).

يتضح من النص أن (كل) لفظ يدل على التثنية والجمع وليس له مفرد من لفظه فهو ليس بمثنى حقيقي أو جمع حقيقي ؛ لأنَّ التثنية والجمع الحقيقيين تكون له مفرد من لفظه ، ثم يقول أصل كلمة (كلتا) فالتاء بدل من الياء ، كما في (ثنتان) ، وإبدال التاء من الواو أكثر شيوعاً من إبدالها من الياء .

أي : أنَّ (كلا وكلتا) ملحقان بالمثنى ويعربان بالعلامات الفرعية الألف في حالة الرفع، الياء في حالتي النصب والجر ، وقد ألحقا بالمثنى ؛ لأنَّه لا مفرد لهما من لفظهما فالمفرد من كلا هو واحد ومن كلتا هو واحدة ، وواحد وواحدة ليس من نفس الحروف للاسمين (كلا، كلتا) قال تعالى: ﴿ إِمَّا يَنْتَظِرَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ

(١) شرح المفصل : ٢٤٩/٢ .

(٢) الخصائص : ١٨٥/١ .

(٣) الاقتراح في أصول النحو : ١٩٢ .

(٤) التحفة الشافية : ٤٣/١ .

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ وَلَا تَتَهَرَّهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ، كلا: معطوف على الفاعل المرفوع والمعطوف يتبع المعطوف عليه كلا معطوف مرفوع علامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمتنى مضاف إلى الضمير (هما) والضمير (هما) مضاف إليه^(١).

٢- قياس الشبه : وهو : ((أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل))^(٢)، أو هو أيضًا: ((حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه))^(٣).

ووردَ هذا القياس عند النيلي البغدادي في أصل ليس ، إذ قال : ((إنما بني المنادى المفرد ؛ لأنه أشبه المضمّر فبني لشبهه به ، والمشابهة بين المضمّر من ثلاثة أوجه : أحدهما : أنه مفرد كما أن المضمّر كذلك ، وقد بنيا معنى المفرد والثاني : أنه مخاطب ؛ ك (الكاف) في أدعوك وأناديك ولذلك يعود عليه ضمير المخاطب ؛ نحو : (يا زيدُ أقبلِ) والثالث : أنه معرفة ؛ كما أن المضمّر كذلك))^(٤).

يتبين من النص أن سبب بناء المنادى المفرد هو شبهه بالمضمّر ولذلك ألحق به في الحكم وتظهر هذه المشابهة من ثلاثة أوجه منها : أن المنادى مفرد في معناه كما أن الضمير مفرد في بابه والثاني : أن المنادى موجه إلى المخاطب مثل اتصال ضمير المخاطب بالفعل والثالث : أن المنادى المفرد معرفة بالنداء كما أن الضمير معرفة في أصله .

وقد نقل أبو البركات الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون، إذ قال : ((ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعروف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين ... فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك ؛ لأن وجدناه لا مُعَرَّبَ له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى؛ فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف؛ فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برفع صحيح فَرَقَ، فأما المضاف فنصبناه ؛ لأننا وجدنا أكثر الكلام منصوبًا ، فحملناه على وجه من النصب ؛ لأنه أكثر استعمالًا من غيره))^(٥).

(١) ينظر : أدوات الإعراب (شوكت البياتي) : ١٦٦، والآية من سورة الإسراء : ٢٣.

(٢) لمع الأدلة : ١٠٧.

(٣) المصدر نفسه : ١٠٣.

(٤) التحفة الشافعية : ٢٩٣/١.

(٥) الإنصاف : ٢٦٤/١، (مسألة رقم ٤٥).

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

فالكوفيون يرون أن المنادى المعرف يكون معرفاً مرفوعاً بلا تنوين ؛ لأنهم لم يجدوا عاملاً ظاهراً يرفعه أو ينصبه أو يجره ؛ ولأنه يشبه المضاف أو غير المنصرف عدلوا إلى هذا الإعراب ، أمّ المنادى المضاف فنصبوه ؛ لأنّ النصب هو الأكثر.

ونقل أبو البركات الأنباري أيضاً ما ذهب إليه البصريون ، إذ قال : ((وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأنه مفعول ... فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبني وإن كان يجب في الأصل أن يكون معرفاً ؛ لأنه أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية؛ فكذلك ما أشبهها ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنياً كم أن كاف الخطاب مبنية))^(١).

فالمنادى المعرف عند الصريين مبني على الضم ، وإن كان في الأصل مفعولاً منصوباً ، لكنه لما أشبه كاف الخطاب في ثلاثة أمور هي الخطاب والتعريف والإفراد ألحق بها في الحكم وكاف الخطاب مبنية فصار ما يشبهها في هذه الصفات مبنياً مثلها فحكم على المنادى بالضم بناءً لا إعراباً.

٣- قياس الطرد: حده أبو البركات الأنباري بالقول : ((أعلم أنّ الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإحالة في العلة))^(٢)، ك (بناء ليس وإعراب ما لا ينصرف)^(٣)، وقد ذكر النيلي البغدادي أمثلة في قياس الطرد.

ثالثاً : القياس حسب اللفظ والمعنى :

ذكر ابن جني القياس اللفظي والمعنوي في كتابه الخصائص، إذ قال : ((وهي ضربان: أحدهما معنوي والآخر لفظي. وهذان الضربان وإن عَمّا وفشوا في هذه اللغة فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي))^(٤).

(١) الإنصاف : ٢٦٤/١.

(٢) لمع الأدلة : ١١٠ .

(٣) ينظر : القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : ٤٣ .

(٤) الخصائص : ١١٠/١ .

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

والحمل على اللفظ والمعنى من أقوى أنواع القياس ، إذ قال أبو بركات الأنباري : ((الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ)) ^(١).ومن أنواعه هي :

١ - القياس اللفظي : هو : ((مضامة اللفظ للفظ أو اشتغال المعنى على اللفظ)) ^(٢)، وحده ابن جني بقوله : ((أن القياس اللفظي إذا تأملت لم تجده عارياً من اشتغال المعنى عليه... فالمعنى إذا أشيع وأسي

ر حكماً من اللفظ ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي فاعرف ذلك)) ^(٣).

وقد ذكر النيلي البغدادي القياس اللفظي في شرحه إن هذا القياس قد ورد في (باب الفصل) بقوله: ((والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز ... إن شئت نصبت المعطوف حملاً على لفظ المبني)) ^(٤). ذكر النص مسألة العطف على اللفظ إذ يبين أنه يجوز في المعطوف أن ينصب إذا حمل على اللفظ ، فعطف على اسم (لا النافية للجنس) ولم يكررها وجاء بالمعطوف منصوباً .

ووضح ابن عثيمين في كتابه مسألة العطف على اسم (لا النافية للجنس) من غير تكرار بقوله : ((وأما مع عدم التكرار فيمتنع منه شيء واحد وهو البناء فقط، ويجوز النصب والرفع، لكن اسم (لا) مبني على الفتح؛ لأنّ الكلام الآن على المعطوف، وأما اسم (لا) فهو مفرد، والمفرد معروف أنه يبنى على الفتح تركيباً مع (لا)، ولا تهمل (لا) في هذه الحال؛ لأنها إنما تهمل مع التكرار، وحينئذ نقول: لا كريم وجباناً في البيت، أو: لا كريم وجبان في البيت)) ^(٥). يتحدث النص عن عمل (لا النافية للجنس) عند عدم التكرار ، وأنّ البناء يمتنع ويجوز النصب أو الرفع ؛ لأنّ اسم (لا) مبني على الفتح لتركيبه معها .

(١) الإنصاف: ٤١٦/٢.

(٢) الخصائص : ١١١/١-١١٢.

(٣) المصدر نفسه : ١١١/١-١١٢.

(٤) التحفة الشافية : ٣٩٢/١.

(٥) شرح ألفية ابن مالك (للعثيمين) : ٦/٢٧.

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

٢ - القياس المعنوي :وهي : ((العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية)) ^(١) وبين ابن جني أنَّ العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التنثية والجمع الذي على حده فأعطوا الرفع في التنثية الألف والرفع في الجمع الواو والجر فيهما الياء وبقي النصب لا حرف له فيماز به ، جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع ^(٢).

وأشار الشارح إلى القياس المعنوي إذ ذكره في باب (الأفعال الناقصة)، قائلاً: ((وتأتي ظل بمعنى صار يعني : فيما تعذر فيه الاختصاص بوقتيهما ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ أي: (صار) ؛ لأن البشارة بالأنثى لا تخص النهار دون الليل ، ومثله : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾)) ^(٣).

يتحدث النص عن (ظل) التي تأتي في الأصل للدلالة على الفعل الواقع في النهار لكنها قد تستعمل في بعض المواضع بمعنى (صار) إذا تعذر اختصاص الفعل بوقت النهار كما ورد في قوله تعالى : ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ ، أي صار وجهه مسودًا .

الأصل أن يستعمل (ظل) لإفادة الحكم في النهار وقد يخرج عن هذا الأصل فيستعمل "استعمال صار مع قطع النظر عن الأوقات الخاصة، وقد وردت (ظل) في القرآن الكريم في ثمانية مواضع، ليس فيها موضع واحد تخصص الفعل فيه بالنهار، ما يدل على أن هذا الأصل قليل الاستعمال جدًا، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ ، أي صار وجهه مسودًا ^(٤).

رابعًا : قضايا أخرى في القياس:

١ - الشاذ النادر أو القليل النادر :

^(١) الخصائص : ١١٠/١ .

^(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١١١/١-١١٢.

^(٣) التحفة الشافية : ٢٨٨/٢ ، والآية من سورة النحل : ٥٨ ، والآية الثانية من سورة الشعراء : ٤.

^(٤) ينظر: معاني النحو : ٢٣٦/١ .

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

كان النيليّ البغداديّ يقيس على القليل النادر والشاذ النادر وهو ما ذهب إليه في باب (حروف الجر)، بقوله: ((حتى تختص بالظاهر خلافاً للمبرد ؛ فإنه يجيز : (حتاه ، وحتاك) ... وهذا قليل نادر لا يجعل ألا ، ولو جاز الإضمار لم يكن لضمير الغائب ما يعود إليه ؛ لأنّ ما قبلها جمع وما بعدها واحد من ذلك ؛ فلو قلت : (قام القوم حتاه) لم يعد الضمير على القوم ؛ لأنهم جمع وهو مفرد))^(١).

يبين النيليّ البغداديّ أن (حتى) تختص بالظاهر ولا تستعمل مع الضمير ، خلافاً للمبرد الذي اجاز استعمالها مع المضمّر كما في (حتاه وحتاك) إذ عدّ النيليّ البغدادي ذلك قليلاً نادراً وعلل ذلك أن الضمير بعد حتى لا يجد مرجعاً يعود إليه ؛ لأنّ ما قبلها جمع (القوم) وما بعدها مفرد فيختل المعنى لذلك قصرت على الظاهر .

ذكر ابن السراج مسألة حتى الجارة للضمير، بقوله: ((ولا تقول: حتاه وغير سيبويه يجيز: حتاه وحتاك في الخفض ، ولا يجيزون في النسق؛ لأنّ المضمّر المتصل لا يلي حرف النسق، لا تقول: ضربت زيداً وك يا هذا، ولا قتلت عمراً، وإنما يقولون في مثل هذا: إياك وإياه ، والقول عندي ما قال سيبويه: لأنّه غير معروف اتصال حتى بالكاف وهو في القياس غير ممتنع))^(٢) رأي سيبويه لا يجوز أن يأتي بعد حرف العطف ضمير المتصل فلا يصح القول: ضربت زيداً وكياه ، وأن رأي سيبويه أقرب إلى الصواب ؛ لأنه ورد مسموعاً عن العرب .

وظاهر أمرها الغاية، وأصل معنى الغاية (إلى)، وحتّى محمولة في ذلك عليها، فهي حرف جرّ مثلها، ولذلك جرّت كما جرّت تلك في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَتَمُّوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ وكلاهما غاية كما ترى ، إلا أن (حتّى) تُدْخِلُ الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى، فمعناها إذا خفضت كمعناها إذا نُسِقَ بها، فلذلك

(١) التحفة الشافية : ٣٤٠/٢.

(٢) الأصول في النحو : ٤٢٦/١.

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيليّ البغداديّ

خالفْتُ (إلى) فإذا قلت: (أكلْتُ السمكة حتى رأسِها) بالخفض، كان المعنى أنّي لم أُبقي منها شيئاً كما لو كانت العاطفة ^(١).

٢- الأفصح :

احتجّ النيليّ البغداديّ في كتابه (التحفة الشافية) بلفظ الأفصح وورد هذا اللفظ في باب (حروف الجر) ، بقوله: ((وأما حاشى وعدا وخلا فقد ذكرت في الاستثناء ، والجر ب(حاشى) أفصح من النصب بها ، والنصب ب (عدا وخلا) أفصح من الجر بهما)) ^(٢).

يوضح النص أن الأفعال (حاشى وعدا وخلا) تستعمل في باب الاستثناء وتعمل النصب والجر غير أن الجر ب(حاشى) أفصح من النصب بها ، بينما النصب ب (عدا وخلا) أفصح من جرهما.

ذكر الأشمونيّ مسألة عمل عدا وخلا في الاستثناء واختلافهم في جواز جرهما أو نصبهما ، إذ تعد من الألفاظ التي حصل فيها خلاف في العمل والإعراب وفي هذا النص نقل الأشموني قول سيبويه ومن تبعه، إذ قال : ((لم يحفظ سيبويه الجر بـ"عدا"، قيل: ولا بـ"خلا"، وليس كذلك ، بل ذكر الجر بـ"خلا وقيل: يتعلقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر، وقيل: موضعهما نصب عن تمام الكلام، وهو الصواب؛ لعدم اطراد الأول ؛ ولأنهما لا يعديان الأفعال إلى الأسماء: أي: لا يوصلان معناها إليها، بل يزيلان معناها عنها، فأشبهها في عدم التعدية الحروف الزائدة ؛ ولأنهما بمنزلة "إلا"، وهي غير متعلقة)) ^(٣).

يتبين من النص أن سيبويه لم يثبت الجر بهما بل أنّ الجر يكون بخلا فقط أمّا عدا ففيها خلاف ويرى بعض النحاة أنّ الجر بهما يتعلق بما قبلها أو بما يشبهه لكن الرأي الأصح موضعها النصب؛ لأنّ الكلام يتم بدونهما .

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢٤٥/٤، والآية من سورة البقرة: ١٧٨.

(٢) التحفة الشافية: ٣٧٠/٢.

(٣) شرح الأشموني: ٥٢٤/١.

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

٣- اتباعاً :

ذكر النيلي البغدادي في كتابه التحفة الشافية لفظ (اتباعاً) في باب (مذ ومنذ) ، إذ قال : ((بنيا لشبههما ب (من) ؛ لأنَّهما لابتداء الغاية في الزمان كما أن (من) لابتداء الغاية في المكان وبنيا لقطعهما عن الإضافة أن معنى قولك : (منذ يوم الخميس) أول المدة ف (منذ) بمعنى أول المدة وهما مضاف ومضاف إليه ولزم البناء ؛ لأنَّ المضاف إليه لا يظهر معهما كما يظهر مع (قبل وبعد) ، وبنى (منذ) على حركة لسكون النون ، وضمت إتباعاً لضمة الميم ؛ لأنَّ النون خفيفة لسكونها...))^(١)

يتبين من النص سبب بناء كلمتي (منذ ومذ) إذ بنيا لشبههما بحرف الجر (من) ؛ لأنَّهما تدلان على ابتداء الغاية في الزمان كما (من) تدل على ابتداء الغاية في المكان وبنيتا أيضاً لانقطاعهما عن الإضافة ، أي إن (منذ) بمعنى أول المدة وهي في الأصل مضاف ومضاف إليه . أما حركة البناء في (منذ) فكانت على الضم ؛ لأنَّ النون ساكنة خفيفة ، فضمت إتباعاً لضمة الميم.

وقد تحدث ابن يعيش عن معاني حروف الجر (مذ ومنذ) ، إذ قال : ((وقد ذهب قوم من أصحابنا إلى أنهما لا يكونان إلا اسمين على كل حال، فإذا رفعاً ما بعدهما، كان التقدير على ما مرّ، وإذا خفضاً ما بعدهما، كانا في تقدير اسمين مضافين، وإن كانا مبنيين، كقوله تعالى: ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ . ألا ترى أن (لَدُنْ) مضاف إلى (حكيم عليم) ، وإن كان مبنيًا))^(٢).

يبين ابن يعيش رأياً لبعض النحاة الذين ذهبوا إلى أنَّ (منذ ومذ) اسمان في جميع استعماليهما لا حرفان فإذا جاء بعدهما مرفوع كان على تقدير مبتدأ وخبر ، أمّا إذا جاء بعدهما مجرور فهما بمنزلة اسمين مضافين وأن كانا مبنيين .

ذكر د. فاضل السامرائي مسألة (مذ و منذ)، إذ قال : ((قالوا وهذان الحرفان لابتداء الغاية، بمعنى (من) إذا كان الزمان ماضياً نحو: (ما رأيته منذ يوم الخميس) وبمعنى (في) إذا كان الزمان حاضراً، نحو: (ما رأيته منذ يومنا) ، وبمعنى (من) و (إلى) جميعاً إن كان معدوداً، نحو : (ما رأيته منذ ثلاثة أيام) والحق

(١) التحفة الشافية: ٢/ ٤٥.

(٢) شرح المفصل: ٤/ ٥٠٦، والآية من سورة النمل آية : ٦.

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

إن (إلى) مفهومة منهما مطلقاً، إذا كان الزمان ماضياً، فقولك : (ما رأيته منذ يوم الخميس) معناه إلى الآن^(١) أي معناهما يختلف بحسب نوع الزمن الواقع بعدهما وأن وقع بعدهما عدد دلّتا على المدة الممتدة من الزمن المذكور إلى وقت الكلام .

٤ - كثرة الاستعمال :

احتج النيلي البغداديّ بعبارة (كثرة الاستعمال) ومن ذلك ما ورد في باب (حروف التنبيه)، إذ قال : ((الفرق بين أما وإلا : أن (أما) للحال ، و(ألا) للاستقبال ، وتحذف ألف (أما) في القسم ؛ نحو : (أم والله لأفعلن) ؛ لكثرة الاستعمال ، ولدلالة فتحة الميم عليها))^(٢).

يتبين النص الفرق بين (أما وإلا) ، أما للحال وألا للاستقبال وتحذف الف (أما) عند القسم لكثرة الاستعمال مع الاعتماد على فتحة الميم للدلالة عليها .

وقد أوضح ابن يعيش الفرق بين (أما وإلا)، إذ قال في شرحه: ((والفرق بينها وبين (ألا) أن (أما) للحال، و(ألا) للاستقبال، فتقول: (أما إن زيدا عاقلٌ) ، تريد أنه عاقل على الحقيقة لا على المجاز ... وتكون (أما) بمعنى (حقاً) ، فتفتح (أن) بعدها، تقول: (أما أنه قائمٌ) ولا تكون هاهنا حرف ابتداء، ولكنها في تأويل الاسم. وذلك الاسم مقدرٌ، وتقدر الظرف، أي: أفي حق أنك قائمٌ، وتكون (أن) وما بعدها في موضع رفع بالظرف عند أبي الحسن، وعند سيبويه في موضع مبتدأ))^(٣).

يتبين من نص ابن يعيش الفروق بين أما وإلا ف (أما) تستعمل للحال ، و(إلا) تأتي للاستقبال فإذا قلت : أما أن زيد عاقل ، فالمعنى أنك تثبت عقله على الحقيقة لا المجاز وتكون (أما) ههنا بمعنى حقاً .

٥ - الجري على الأصل :

احتج النيلي البغدادي في كتابه بعبارة (جرياً على الأصل) في باب (أسماء الأفعال)، إذ قال : ((فجار فهو في بابهِ علمٌ على الجنس ك (اسامة) مبني في لغة الحجاز ، أما البناء فلما ذكرنا في

(١) معاني النحو : ٨٦/٣-٨٧ .

(٢) التحفة الشافية : ٤٢٣/٢ .

(٣) شرح المفصل : ٤٤/٥-٤٥ .

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

فجار ، إلا إذا سموا به فإنهم يعربونه أعني : إذا سموا به مذكراً ولذلك احترز عنه بقوله : (مؤنثاً) ، ومعرب في تميم ، أي : في لغة بني تميم ؛ فإنهم يعربونه جرياً على الأصل ففي إعراب الاسماء ، إلا أنهم نقضوا أصلهم في بناء ما آخره راء)^(١) .

يشير النص إلى اختلاف لهجات العرب في إعراب أي اسم ، فالحجازيون بينونه كما في فجار وهو إلا أنهم إذا سموا به مذكراً أعربوه ، أما لغة بني تميم فتمضي على الأصل في إعراب الأسماء ، فهي تعربه جرياً على القاعدة مع ذلك يشير إلى أنهم نقضوا أصلهم في موضع واحد ، وهو بناء ما آخره راء .

ووضح د. صبحي الصالح هذه المسألة، إذ قال : ((وصيغة فعال مبنية على الكسر في لغة الحجاز، ولكنها عند تميم معربة ممنوعة من الصرف ... والبناء في المعدولة لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يعربونها ويمنعونها من الصرف إلا ما كان آخره راء ، كقوله: (حضار وجعار) فإنهم يوافقون فيه الحجازيين إلا القليل))^(٢) .

يشرح النص حكم صيغة (فعال) من ناحية البناء والإعراب في لهجتي الحجاز و تميم ، فجئ مبنية على الكسر في لغة الحجاز ؛ لأنهم يعدونها من الأسماء المعدولة التي يلزمها البناء ، أما بنو تميم فهي عندهم ممنوعة من الصرف إذ يرون أن العدل يمنعها من التتوين ولا يوجب البناء .

٦- الحمل على الموضع :

واحتج النيلي البغدادي في كتابه بعبارة (حملاً على الموضع) في باب الاستثناء، إذ قال : ((إنَّ البديل على اللفظ يفضي إلى التناقض ؛ لأنَّ (إلا) تقتضي إثباته ، وتقدير (ما) يقتضي نفيه ؛ لأنَّ ما تعمل في النكرة والمعرفة بخلاف لا وقوله: شيء لا يعبأ به في موضع رفع نعت ل(شيء)، وإذا تعذر البديل على اللفظ وجب حمله على الموضع ؛ لأنَّ محله رفع في الأصل قبل دخول ما ، أو على لغة بني تميم ؛ لكن يجوز النصب لا على البديل من اللفظ ، بل على أصل الباب كما جاز رفع لا))^(٣) .

(١) التحفة الشافية : ١٢/٢ .

(٢) دراسات في فقه اللغة : (د صبحي الصالح) ٨٤-٨٥ .

(٣) التحفة الشافية : ٣٦٥/١ .

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

يبين النص أن الإعراب على اللفظ لا يصح هنا ؛ لأنك لو أعربت الكلمة بدلاً على ظاهر اللفظ لوقع تناقض في المعنى ؛ لأنَّ (لا) معناها نفي و(ما) إذا قدرت تعمل عملاً يؤدي إلى إثبات الحكم والجمع بينهما يؤدي إلى تناقض وهذا لا يجوز لذلك يجب الإعراب على المحل لا على اللفظ ؛ لأنَّ الكلمة قبل دخول ما كان أصلها مرفوعاً فيبقى الحكم كما كان في الأصل ، ويجوز النصب ليس لأنه بدل من اللفظ بل ؛ لأنه من أصل عمل الباب .

أي ((جاء المستثنى منه (شيء) مجروراً بـ (من) الزائدة؛ لوقوعه خبراً لـ (ليس) فوقع نكرة منفية، وشيئاً الذي نريد أن نبذله نكرة مثبتة؛ ولوقوعه بعد إلا المسبوقه بالنفي؛ فلو أبدلنا هنا على اللفظ؛ لجعلنا البديل معمولاً للباء الزائدة؛ وهي لا تدخل إلا على النكرة المنفية؛ ولذا وجب البديل على الموضع وهو (النصب))^(١) .

ووضح الشيخ خالد الأزهرى هذه المسألة ببيان موضع البديل ، موضحاً أنه إذا منع اللفظ العمل وجب الرجوع إلى المحل في الإعراب، إذ قال : ((وإذا تعذر الإبدال على اللفظ (لمانع) أبدل على الموضع، نحو: ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ونحو: (ما فيها من أحد إلا زيد) برفعهما، و(ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به) بالنصب... رفعت البديل يعني الجلالة من اسم (لا)؛ لأنه في موضع رفع بالابتداء، ولم تحمله على اللفظ فتنصبه؛ لأنَّ (لا)، الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب))^(٢) .

يتبين من نص الشيخ خالد الأزهرى أنه تعذر إتباع البديل للفظ لمانع وجب إتباعه للموضع ففي قوله تعالى: ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ امتنع نصب لفظ الجلالة؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في المعرفة فأرتفع على محل المبتدأ وكذلك : ما فيها من أحدٍ إلا زيدُ ، فزيد مرفوعاً لأنه بدل من محل أحد. .

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢٢٨/٢ .

(٢) شرح التصريح : ٥٤٤/١ ، والآية من سورة الصافات : ٣٥ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

المبحث الثالث ...

الإجماع

الإجماع لغة: مادة «جمع» الجيم والميم والعين أصل يدل على تضام الشيء، ومنه (الإجماع) بمعنى الإعداد والعزيمة على الأمر إذا تعدى بنفسه، كقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ أما إن تعدى بحرف الجر «على» فيكون بمعنى الاتفاق. يقال: أجمعوا عليه إذا اتفقوا عليه، وهذا أمر مجمع عليه أي متفق عليه^(١).

إمّا في الاصطلاح : فهو أحد أصول النحو العربي الذي أولاه العلماء اهتمامهم وأفردوا له العديد من المباحث التي أوضحوا فيها مفهومهم لهذا الأصل وشرط الاحتجاج به.

كما جاء في الخصائص عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في قوله : ((أمّتي لا تجتمع على ضلالة))^(٢).

وقد عرفه السيوطي بقوله : ((هو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة))^(٣) ، وقيل أيضاً : ((اتفاق مجتهدي هذه الأمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم على حكم شرعي))^(٤).

فالإجماع أصل من أصول النحو إذ اعتمد عليه النحاة في بناء قواعدهم حيثما اتفق جمهور العرب على وجه نحوي كان ذلك حجة ملزمة للنحويين يستندون إليها في تقعيد قواعدهم ورد الشواذ. فقد احتج النيلي البغدادي بالإجماع في كتابه التحفة الشافية وعبر عنه بألفاظ مختلفة وكثيرة مثل: (اتفق ، اجتمع ، وبالإجماع ، وبالاتفاق ...).

وبعد ذكر مكانة الإجماع في أصول النحو يمكن إجمال أهم المواضع التي احتجّ فيها بالإجماع في شرحه بالآتي :

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس : ١٠ / ١٧٩ ، لسان العرب مادة جمع : ٨ / ٧٥ ، والآية من سورة يونس : ٧١ .
(٢) الخصائص : ١ / ١٨٩ ، وتخريج الحديث في سنن الترمذي : ٤ / ٢٣٩ ، شرح الإبانة من أصول الديانة (حسن الزهيري) : ٧ / ١٢ .
(٣) الاقتراح في أصول النحو : ١٥٩ .
(٤) الأصول في علم الأصول : ٦٤ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

١- استدلل النيلي البغدادي في كتابه التحفة الشافية بالإجماع في باب (العدد) : ((المعدول عن العدد له لفظان ، أحدهما : احاد وثناء وثلاث ورباع والثاني موحد ومثنى ومثلث ومربع إلى معشر والمتفق عليه في الصيغتين : إلى رباع وفيما وراء ذلك خلاف))^(١).

وإذا بحثت عن إعراب هذه الصفات رأيتها في الأمثلة إما مرفوعة، وإما منصوبة، وإما مجرورة، ورأيت أنها ترفع بالضمّة، وتنصب بالفتحة، ولكنها تجر بالفتحة، ووجدت أنها خالية من التنوين أو ممنوعة من الصرف أي تُمنع الصفة من الصَّرْفِ وتُجرُّ بالْفَتْحَةِ نيابة عن الكسرة في أَحَادٍ ومَوْحَدٍ إلى عَشَارٍ ومَعَشَرٍ.^(٢)

٢- ذكر النيلي البغدادي في كتابه التحفة الشافية في باب (الممنوع من الصرف) بعبارة (بإجماع القدماء) ، إذ قال : ((العجمة لا تعتبر في الثلاثي المتحرك الوسط عند قوم ، أما عدم اعتبارها في الساكن الحشو ك(نوح) و(لوط) فبالإجماع من القدماء و(ماه) و(وجور) ساكن الحشو فهلا كان ك (نوح) في عدم اعتبار العجمة فيبقى المعتبر: التأنيث مع التعريف فيكون ك(هند) فيجوز فيه الامران لمقاومة لأحد السبيين))^(٣).

قوله نحو : نوح ولوط أي : من كل علم ثلاثي ساكن الوسط مذكر^(٤) ومثله أيضًا في (نوح) ؛ إذ قال: (((نوح) أعجمي، والمشهور صرفه، ويجوز تركه" حملًا على أن كل اسم أعجمي ثلاثي الوسط فهو مصروف))^(٥).

٣- ذكر النيلي البغدادي في كتابه لفظ إجماعًا ولفظ الاتفاق في موضع واحد ورد ذلك في باب (المبتدأ والخبر) ، إذ قال: ((لأنه محكوم عليه ولا يجوز تقديمه عند البصريين إجماعاً وإنما كان أصل المبتدأ التقديم ؛ لأنَّ الخبر إذا كان مشتقاً ففيه ضمير عائد على المبتدأ هذا رأي البصريين ، وأما الكوفيون فلا يجوز عندهم خلو الخبر من ضمير وإنَّ كان غير مشتق قدره بالمشتق فيقدرون ذلك في نحو: (زيد

(١) التحفة الشافية : ٨٥/١.

(٢) ينظر : النحو الواضح في قواعد اللغة العربية : ٣٧١/١.

(٣) التحفة الشافية : ٦٦/١.

(٤) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣٧٦/٣.

(٥) المسائل النحوية في كتاب التوضيح : ٢٣٤ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

غلامك) أنه في معنى (خادمك) ، وإذا ثبت أن في الخبر ضميراً غالباً فلو لم يكن أصل المبتدأ التقديم إلا لكان في تقديم الخبر على المبتدأ نحو ... تقديم للمضمر على المظهر وذلك غير جائز بالاتفاق))^(١).

فإن كان أصل المبتدأ التقديم ؛ لأنه محكوم عليه، ولا بد من وجوده قبل الحكم، فقصد في اللفظ أيضاً، أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه، وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملاً في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول، وإثماً اعتبر هذا الأمر اللفظي أعني العمل، وألغى الأمر المعنوي أعني تقدم المحكوم عليه على الحكم ؛ لأن العمل طارئ، والاعتبار بالطارئ دون المطرود عليه^(٢).

ويجب تقديم المبتدأ إذا كان مشتملاً على ما له صدر الكلام مثل: (من أبوك؟)، أو كانا معرفتين مثل: (زيد القائم)، أو متساويين مثل: (أفضل منك أفضل مني)، أو كان الخبر فعلاً له مثل: (زيد قام) وجب تقديمه.^(٣)

٤- يذكر النيلي البغدادي في كتابه التحفة الشافية لفظ (فلا اختلاف) في باب التوكيد المعنوي ب (النفس والعين)، إذ قال : ((فأما صيغة النفس والعين فلا اختلاف فيهما في الأفراد بل هما على صيغة واحدة وهما في التثنية والجمع على صيغة الجمع فلا اختلاف أيضاً فكأن المصنف أراد بالاختلاف في صيغتهما : مخالفتهما ل(كل) في مجيء صيغتهما بلفظ الجمع))^(٤) .

إن (نفس وعين) اسمان يستعملان في التوكيد المعنوي، ويشترط في هذا الاستعمال إضافتهما إلى ضمير يعود على الاسم المؤكد والذي يجب أن يأتي قبلهما وعين ونفس في حالة الإضافة يطابقان المؤكد إلا في التثنية، فإذا كان المؤكد مثني جمعنا (عين، نفس) على (أعين وأنفس) ثم أضفناها إلى (هما)^(٥).

٥- ذكر النيلي البغدادي في كتابه لفظ (الاتفاق) في مواضع أفعال المقاربة ، إذ قال : ((أن خبر كاد في موضع نصب بالاتفاق وما ذاك الا لوقوعه موقع المفرد وإثماً عدلوا عن الاسم إلى الفعل لما تقتضيه كاد من مقاربة الفعل ودنوه من زمن الحال ؛ لأن نسبة اسم الفاعل إلى الأزمنة كلها نسبة واحدة فهذا نظير

(١) التحفة الشافية : ١٤٢-١٤١/١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٢٩/٢ .

(٣) ينظر : الكافية في علم النحو : ١٦ .

(٤) التحفة الشافية : ٤٨٤/١ .

(٥) ينظر : أدوات الإعراب (ظاهر البياتي) : ١٢٩ .

الفصل الأول..... أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

قولهم : (الفعل بعد حتى منصوب بإضمار أن) وإن لم يجز إظهار (أن) فكذا الفعل في خبر (كاد) منصوب بوقوعه موقع الاسم وإن لم يجز إظهار الاسم ((^(١))

ووضح ابن يعيش متى يكون الفعل المضارع خبراً ل (كاد وأخواتها) ، إذ قال : ((فإن هذه الأفعال مرتفعة في هذه المواضع، ولا يستعمل الاسم فيها، فلا يُقال: "كاد زيد قائماً"، و"طفق آكلًا"، ولا "جعل ضاربًا"، ثم أجاب عن ذلك بأن قال: الأصل في "كاد زيدٌ يقوم" أن يُقال: "قائماً" وفي "جعل يضرب": "ضاربًا"، وفي "طفق يأكل": "آكلًا"، وإنما عدل عن الاسم إلى لفظ الفعل لغرض. وذلك الغرض إرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباس به))^(٢).

٦- ومن المواضع الدقيقة التي تستحق الوقوف عندها في هذا الباب التي ذكرها النيلي البغدادي في كتابه التحفة الشافية لفظ (متفق) ومنها في موضع (ما المصدرية) ، إذ قال: ((أما (ما) المصدرية .. ففي حرفيتها خلاف إذ هي عند الأخفش اسم إذا كانت اسماً افتقرت إلى العائد بخلاف (أن) فأنها متفق على حرفيتها فلا تحتاج في صلتها إلى عائد أيضاً : فإن (ما) المصدرية لا تختص بالفعل بل تدخل على الجملة الاسمية ، قال الشاعر:

أ علاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالنظام المخلص؟

ف(ما) : مصدرية وقد دخلت على (أفنان رأسك) ، أي : وهو مبتدأ و(كالنظام) : خبره))^(٣).

فيوضح د. فاضل السامرائي هذا الاستعمال بقوله : ((فوظيفة (ما) هذه توسع دائرة الاستعمال، سواء أكانت مع حروف الجر أم مع غيرها، وذلك كما في الأحرف المشبهة بالفعل، فإنها إذا دخلت عليها (ما) هذه وسعت استعمالها فصارت تدخل على الأفعال والأسماء))^(٤).

(١) التحفة الشافية: ٢٠٧/٢.

(٢) شرح المفصل: ٢٢-٢١/٤.

(٣) التحفة الشافية: ١٣٢/٢، وتخرّيج البيت للمرار الأسدي في ديوانه: ٤٦١، وخزانة الأدب: ٢٣٢/١١- ٢٣٤، وشرح شواهد المغني: ٧٢٢/٢.

وكتاب سيبويه: ١١٦/١، ١٣٩/٢.

(٤) معاني النحو: ١٠٠/٣.

الفصل الأول.....أدلة الصناعة النحوية عند النيلي البغدادي

٧-من المواضع التي وقف عليها الشارح في كتابه التحفة الشافية ما ذكره في باب أفعال المقاربة ووصفه بلفظ (مُتَّفَق) ، إذ قال : ((قوله: (في غير ما دام)؛ لأنَّ (مادام) متفق على أنه لا يجوز تقديم الخبر فيها عليها ؛ لأن (ما) فيها : مصدرية وهي موصولة و(ما) في صلة المصدر لا تتقدم))^(١).

فمادام من قولك: (ما دام زيدٌ جالسًا) ، ليست (ما) في أولها حرف نفي على حدّها في(ما زال)، و(ما برح)، إنّما (ما) هنا مع الفعل بتأويل المصدر، والمراد به: الزمان. فإذا قلت: (لا أكلمك ما دام زيد قاعدًا)، فالمراد: دوام قعوده^(٢).

٨-ذكر النيلي البغدادي في كتابه التحفة الشافية لفظ (بالاتفاق) في باب (مصدر غير الثلاثي) ، إذ قال :((قوله : (إذا لم يكن مفعولًا مطلقًا) ، يريد بالمطلق المنسوب بفعله المشتق منه ، وقد أجازوا (ضربتك ضربًا عمرو خالدًا) ف(عمرو): فاعل و(خالدًا): مفعول به، والضابط في كونه عاملاً : تقديره ب(أن والفعل) أو كونه بدلًا من اللفظ بالفعل ، وههنا يصح تقديره ب (أن والفعل) ، إذ التقدير : (ضربتك ضربًا مثل ضرب عمرو وخالدًا) ؛ أي : (مثل أن ضرب عمرو خالدًا) وهذه المسألة جائزة بالاتفاق))^(٣).

أي تقول : (ضربتك ضرب زيد عمرًا) وكذلك: (ضربتك ضربك زيدًا)، (وضربًا أنت زيدًا) إذا جعلته فاعلاً،(وضربتك ضربًا إياك زيدًا) إذا جعلته مفعولًا، تريد: ضربًا زيد إياك^(٤).

(١) التحفة الشافية : ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣٦٥/٤.

(٣) التحفة الشافية : ١٣٠/٢-١٣١.

(٤) ينظر: الأصول في النحو : ١٦٧/١.

الفصل الثاني

ردود النيليّ البغداديّ النحوية على العلماء

المبحث الأول : العلماء الذين ردّ عليهم وصرّح

بأسمائهم

المبحث الثاني : العلماء الذين ردّ عليهم دون أن

يصرّح بأسمائهم

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

المبحث الأول ...

العلماء الذين ردّ عليهم وصرح بأسمائهم

الرد لغةً : قيل ابن منظور ((الرَّدُّ: صَرَفُ الشَّيْءِ وَرَجْعُهُ. وَالرَّدُّ: مَصْدَرُ رَدَدْتَ الشَّيْءَ. وَرَدَّهُ عَنْ وَجْهِهِ يَزُدُّهُ رَدًّا وَمَرَدًّا وَتَرَدَّدَا: صَرَفَهُ))^(١) وعرفه الجرجاني في الاصطلاح : ((صرف ما فضل عن فروض ذوي الفروض. ولا مستحق له من العصابات إليهم بقدر حقوقهم))^(٢).

١- ردّه على الكسائي (ت ١٨٩ هـ):

-الأفعال التي تجزم لدخول معنى الجزاء :

نتناول هذه المسألة من النحو أحكام جواب الشرط وجواب النهي والعوامل اللفظية الداخلة على الفعل وبيان متى يصح جزم الجواب ومتى يكون رفعه.

وذكر المبرد هذه المسألة في باب الأفعال التي تجزم لدخول معنى الجزاء فيها ؛ إذ قال : ((كَذَلِكَ أَعْطَنِي أَكْرَمَكَ وَتَقُولُ : ائْتَنِي أَشْكُرَكَ وَالتَّفْسِيرُ وَاحِدٌ وَلَوْ قُلْتَ لَا تَعْصِ اللَّهَ يَدْخُلُكَ الْجَنَّةُ كَانَ جِيدًا لِأَنَّكَ إِنَّمَا أَضْمَرْتَ مِثْلَ مَا أَظْهَرْتَ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَعْصِهِ يَدْخُلُكَ الْجَنَّةُ وَاعْتَبَرَهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي يَظْهَرُ فِي مَعْنَاهُ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ وَضَعْتَ فَعْلًا بَغَيْرِ نَهْيٍ فِي مَوْضِعٍ لَا تَعْصِي اللَّهَ لَكَانَ أَطْعَ اللَّهَ وَلَوْ قُلْتَ لَا تَعْصِي اللَّهَ يَدْخُلُكَ النَّارُ كَانَ مُحَالًا ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَطْعَ اللَّهَ وَقَوْلُكَ أَطْعَ اللَّهَ يَدْخُلُكَ النَّارُ مُحَالٌ وَكَذَلِكَ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لَا تَدْنُ فَإِنَّمَا تُرِيدُ تَبَاعَدَ وَلَوْ قُلْتَ تَبَاعَدَ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ كَانَ مُحَالًا ؛ لِأَنَّ تَبَاعُدَهُ مِنْهُ لَا يُوجِبُ أَكْلَهُ إِيَّاهُ وَلَكِنْ لَوْ رَفَعْتَ كَانَ جِيدًا تُرِيدُ فَإِنَّهُ مِمَّا يَأْكُلُكَ))^(٣).

وقد جوز ابن جني حذف الشرط وأقامة الأمر والنهي مقامه دالةً عليه ، إذ تقول في الأمر : (زني أزرِك) وفي النهي : (لا تفعل الشرّ تنج) ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ^(٤).

(١) لسان العرب (ردد) : ١٧٢/٣.

(٢) التعريفات : ١١٠.

(٣) المقتضب : ٨٣/٢.

(٤) ينظر : اللع في العربية : ١٣٥.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

إمّا ابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ) فأشار إلى هذه المسألة في باب الشرط وجوابه، إذ قال : ((إذا قلت: اجلس أحدثك، كان التقدير: إن تجلس أحدثك، فالأمر يقصد به إيجاب الفعل، والمقدر شرط موجب ولهذه العلة لم يجز جزم جواب النفي، فلا تقول: ما تأتينا تحدثنا؛ لأنّ المضمر يكون منفياً فيصر التقدير: ما تأتينا إن لم تأتينا تحدثنا. وهو محال؛ لأنّه لا حديث إلا بعد إتيان، وأما النهي فمنه ما يصح جزم جوابه كقولك: لا تسب زيداً يُحبُّكَ، وهذا صحيح؛ لأنّ التقدير: لا تسب زيداً إلا تسببه يحبك، ومنها ما لا يصح جزم جوابه كقولك: لا تدن من الأسد يأكلك، وهذا فاسد؛ لأنّ التقدير: لا تدن من الأسد إلا تدن منه يأكلك، فقد جعلت بعده من الأسد سبب أكله، فإن أردت الجزم صرحت بالمضمر الموجب فقلت: لا تدن من الأسد، إنّ تدن منه يأكلك. قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ فصرح بالواجب؛ لأنّه (لو) قال: لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً، يضلوا عبادك، لكان التقدير: إلا تذرهم يضلوا عبادك، وهو محال؛ لأنّه إذا لم يذرهم كانوا معدومين، والمعدوم لا يضل ولا يهدي))^(١). يوضح النص أنّ الفعل في جواب الشرط لا يجوز أن يجزم قبل تحقق الشرط.

وبين ابن يعيش أن الأمر والنهي يكون جوابهما مجزوماً بقوله: ((لأنّها غير مفتقرة إلى الجواب، والكلام بها تامّ. فإذا قلت في الأمر: "أنتني أكرمك"، فتقديره بعد قولك: "أنتني إن تأتني أكرمك"، كأنك ضمّنت الإكرام عند وجود الإتيان، ووعدت بإيجاد الإكرام عند وجود الإتيان، وليس ذلك ضمّاناً مطلقاً، ولا وعداً واجباً إنما معناه: إن لم يوجد لم يجب، وهذه طريقة الشرط والجزاء، والنهي قولك: "لا تترز زيداً يهّنك" على تقدير: إن لا ترزه يهّنك، ولذلك قال النحويون إنه لا يجوز أن تقول: "لا تدن من الأسد يأكلك"؛ لأنّ التقدير: "لا تدن من الأسد إن لا تدن من الأسد يأكلك"، وهذا محال؛ لأنّ تباعده لا يكون سبباً لأكله؛ لأنّه يُعاد لفظ الأمر والنهي، ويُجعل شرطاً وجوابه ما ذكر بعد الأمر والنهي، وإذا قلنا: "أكرم زيداً يكرمك"، فالذي تضمّره من الشرط "إن تكرم زيداً". ولو قلت: "لا تدن من الأسد يأكلك بالرفع"، جاز؛ لأن معناه: يأكلك إن

(١) توجيه اللمع : ٣٧٩-٣٨٠، والآية من سورة نوح : ٢٦-٢٧.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

دنوت منه، وكذلك لو قلت: "لا تدن من الأسد فيأكلك" بالفاء والنصب؛ لأنه يكون تقديره: "لا يكن دُنُو فأكَل" ((١)).

وذكر ابن هشام الأنصاري في باب ما يجزم الفعل الواحد موضحاً رأييه في هذا الموضوع ، إذ قال : ((قُرئ قوله تعالى : ﴿ فهب لي من لدنك ولياً يرثني ﴾ بالرفع على جعل يرثني صفة لوليا بالجزم على جعله جزاء للأمر وهذا بخلاف قولك أئنتني برجل يحب الله ورَسُوله فَإِنَّهُ لَا يجوز فيه الْجَزْم ؛ لَأَنَّكَ لَا تُرِيدُ أَنْ محبة الرجل لله ورَسُوله مسببة عَنِ الْإِثْنَانِ بِهِ كَمَا تُرِيدُ فِي قَوْلِكَ : أئنتني أكرمك بِالْجَزْمِ ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَامَ مسبب عَنِ الْإِثْنَانِ وَإِنَّمَا أَرَدْتُ أَئْتِنِي بِرَجُلٍ مَوْصُوفٍ بِهَذِهِ الصِّفَةِ وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يجوز الْجَزْمُ فِي جَوَابِ النَّهْيِ إِلَّا بِشَرْطٍ أَنْ يَصِحَّ تَقْدِيرُ شَرْطٍ فِي مَوْضِعِهِ مَقْرُونٍ بِلَا النافية مَعَ صِحَةِ الْمَعْنَى وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ لَا تكفر تدخل الجنة وَلَا تدن من الأسد تسلم فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ فِي مَوْضِعِهِمَا إِنْ لَا تكفر تدخل الجنة وَإِنْ لَا تدن من الأسد تسلم صَحَّ بِخِلَافٍ لَا تكفر تدخل النار وَلَا تدن من الأسد يَأْكُلُكَ فَإِنَّهُ مُمْتَنِعٌ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ إِنْ لَا تكفر تدخل النار وَإِنْ لَا تدن من الأسد يَأْكُلُكَ)) ((٢)).

نلاحظ من نص ابن هشام الأنصاري أَنَّهُ يجزم الفعل المضارع إذا وقع جزاءً للأمر ، وإذا وقع جواباً للنهي ، فهو مشروط بصحة تقدير أداة الشرط في موضعه مقرونة ب (لا) النافية ،وصحة المعنى.

وقد أشار النيلي البغدادي إلى هذه المسألة في باب جوازم الفعل المضارع ، إذ قال : ((إمّا قوله : (أسلم تدخل الجنة) جزم تدخل ؛ لَأَنَّهُ مسبب لحصول الإسلام منه و(لا تكفر تدخل الجنة) جزمه أيضاً ؛ لَأَنَّهُ علقه على انتفاء الكفر ، وبانتفاء الكفر يحصل الإيمان ، وبحصول الإيمان يستحق الجنة ، وقوله : (وامتنع لا تكفر النار) ، إنما امتنعت هذه المسألة ؛ لِأَنَّ حصول دخول النار على انتفاء الكفر وهو قبيح ، وقوله : خلافاً للكسائي يشير إلى أن هذه المسألة تجوز عنده ؛ لِأَنَّهُ يقدر الشرط إيجابياً ، وهو غير صحيح ؛ إذ لو جاز الجزم لم يبق فرق بين جواب الأمر وجواب النهي ؛ لِأَنَّ الْمُقَدَّرَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وفق الملفوظ به هنا نهى وهو راجع إلى النهي ، فكما لا تقدر في الأمر النهي كذلك لا تقدر في النهي الإيجاب ، ولو جاز هذا لجاز : (اكفر تدخل الجنة) على تأويل (إن لا تكفر) ، ولجاز : (ابعد من

(١) شرح المفصل : ٢٧٤/٤.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى : ٨٢ ، الآية من سورة

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

الأسد يأكلك) على تأويل : (إن لا تبعد منه يأكلك) ؛ لأنَّ انتفاء الكفر سبب السلامة ، وكذلك لو قلت : (لاتدن من الأسد يأكلك) لم يجز ؛ لأنَّ الشرط المقدر إنَّ كان وفق الملفوظ به كان نفيًا ؛ لأنَّ الأول نهي وفيه فساد المعنى لأنَّ انتفاء الدنو ليس سببًا للأكل ، وإنَّ قدرنا خلاف الظاهر فهو مذهب الكسائي ولزم أن يتساوى الأمر والنهي على أن العرب لم تقله فوجب امتناع الجزم))^(١).

وتلاحظ مما ذكره النيلي البغدادي في النص ما يأتي:

١- ردَّ رأي الكسائي بقوله : ((وهو غير صحيح))، إذ ذهب المصنف وأيده النيلي البغدادي بامتناع قولهم : (لا تكفر النار) ؛ لأنَّ حصول دخول النار مع انتفاء الكفر قبيح ، وهو قول المصنف خلافًا للكسائي يشير إلى أن هذه المسألة تجوز عنده ، وعلل ذلك النيلي البغدادي بقوله : ((تجوز عنده ؛لأنَّه يقدر الشرط ايجابًا)) ، وهو غير صحيح ، وعلل ذلك النيلي البغدادي بأنه لو جاز الجزم في الفعل المضارع لم يبق فرق بين جواب الأمر وجواب النهي أي يقصد لا فرق بينهما في المعنى : أكفر تدخل الجنة ، لا تكفر تدخل الجنة .

٢- يقصد أنَّه أجاز الكسائي تقدير الشرط مثبتًا بعد النهي فينبغي إمكان تقدير الشرط منفيًا بعد الأمر في الجمل الت يذكرها ولم يقل بهذا أحد.

٣ - يبدو أنَّ الكسائي أجاز الجزم ؛لأنَّه لا يشترط دخول (إنَّ) على (لا) فجزمه على المعنى : (إنَّ تكفر تدخل النار) و(إنَّ تدن من الأسد يأكلك).

٤ - يبدو أنَّ النيلي البغدادي قد تابع مذهب معظم العلماء وهو تقدير (إنَّ) الشرطية قبل (لا) النافية ، بشرط استقامة المعنى.

وقد جاء في التصريح : ((أنك "تضع "إن" قبل "لا الناهية، بالهاء . وشرحه على ذلك الشاطبي. "فمن ثم"؛ بفتح التاء المثلثة؛ أي من أجل هذا الشرط "جاز: لا تدن من الأسد تسلم؛ بالجزم"، لصحة قولك: إن لا تدن من الأسد تسلم، لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو. "ووجب الرفع في نحو: لا تدن من

(١) التحفة الشافية : ٢ / ٢٤٩-٢٥٠.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

الأسد يأكلك"، لعدم صحة قولك: إن لا تدن من الأسد يأكلك. لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو، وإنما يتسبب عن الدنو نفسه^(١).

مّا الفارضي (ت ٩٨١ هـ) فلا يجوز عنده جزم الفعل إذا سقطت الفاء من جواب النهي ((لا يجوز جزم الفعل إذا سقطت الفاء من جواب النهي إلا إذا صح دخول (إن) الشرطية على (لا) ، فتقول: (لا تدن من الأسد تسلم) بالجزم؛ لأنّ المقصود به أنّ يكون جزء الشرط، فالمعنى: (إن لا تدن من الأسد تسلم) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ في قراءة الجزم، والمعنى على هذا: (إن لا تمنن بعملك أو بعطيتك تزد من الثواب)، فإن لم يصح دخول (إن) على (لا) ، امتنع الجزم عند الأكثرين؛ لأنّه إنّما جزم على أنه جزء ذلك الشرط، فتقول: (لا تدن من الأسد يأكلك) بالرفع؛ لأنك لا تقول: (إن لا تدن من الأسد يأكلك)؛ فإن الذي لا يدنو من الأسد لا يأكله الأسد ، وأجاز الكسائي الجزم؛ لأنّه لا يشترط دخول (إن) على (لا)، فجزمه على معنى: (إن تدن من الأسد يأكلك) ((^(٢).

وقال الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) وشرط الجزم بعد نهى "فيما مرّ أن يصح "إن تضع (إن) الشرطية قبل (لا) النافية "دون تخالف" في المعنى "يقع" ومن ثم جاز لا تدن من الأسد تسلم، وامتنع لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم خلافاً للكسائي فإنه لم يشترط صحة دخول إن على لا وجوز الجزم في نحو: لا تدن من الأسد يأكلك بتقدير (إن)^(٣).

وذكر د. عباس حسن هذه المسألة في كتابه ، إذ قال : ((وعند فقد الشرط لا يصح الجزم؛ ففي مثل: لا تقترب من النار تحترق، لا يصح جزم المضارع: "تحترق"؛ لعدم استقامة المعنى عند إحلال "إن" الشرطية وبعدها "لا" النافية محل "لا" الناهية ؛ إذ يفسد المعنى حين نقول: إلا تقترب من النار تحترق، بخلاف: لا تقترب من النار تسلم، فيصح جزم المضارع؛ لصحة قولنا: إلا تقترب من النار تسلم ، ومن الأمثلة : لا تهمل الرياضة تضعف؛ فلا يصح جزم المضارع -تضعف- للسبب السالف؛ بخلاف: لا تهمل الرياضة تأمن الضعف ، ومن أمثلة الطلب بغير "لا" الناهية: أحسن معاملتي أحسن معاملتك، فيصح جزم

(١) شرح التصريح : ٣٨٤/٢ ، وينظر : شرح ابن الناظم : ٤٨٧ .

(٢) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك : ٥٥٩/٣ ، والآية من سورة المدثر ، وهي وقراءة الحسن ويحيى في المحتسب : ٣٩٨/٢ ، و الكشف ٤

: ١٨١ ، شرح التصريح : ٨٨/١ .

(٣) ينظر : حاشية الصبان : ٤٥٥/٣ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

المضارع: "أحسن"؛ لصحة قولنا: إن تحسن معاملتي أحسن معاملتك؛ بوضع "إن" الشرطية وبعدها مضارع مناسب موضع فعل الأمر "أحسن". بخلاف: أحسن إلي لا أحسن إليك؛ فيجب رفعه ؛ إذ لا يصح قولنا: إن تحسن إلي لا أحسن إليك ؛ لفساد المعنى ((^(١)).

وبعض الكوفيين -وفي مقدمتهم الكسائي- لا يشترط إحلال "إن" مع "لا" النافية محل "لا" الناهية، ولا إحلال "إن" قبل بقية أدوات الطلب، ولا ما يترتب على هذا الإحلال، من استقامة المعنى أو عدم استقامته (^(٢)).

وقد عبر د. فاضل السامرائي في هذا الباب ، بالقول : ((وشروط جزم بعد نهى، فيما مر أن يصح أن تضع أن الشرطية قبل (لا) النافية، دون تخالف في المعنى يقع، ومن ثم جاز (لا تدن من الأسد تسلم)، وامتنع (لا تدن من الأسد يأكلك) بالجزم ولكنك ترفع على القطع، كأنك قلت: (لا تدن منه فإنه يأكلك)، ومثاله من غير النهي قولك: (اقتل العقرب تلدغك) فإنه لا يصح جزم (تلدغك) ؛ لأنه لا يصح تقدير الشرط، فلا تقول (إن تقتل العقرب تلدغك) بخلاف قولك (اقتل العقرب تنج منها) فإنه يصح جزمه، ونحو (تجنب النار تحرقك) فإنه لا يصح فيه الجزم، لأنه لا يصح تقدير الشرط وإنما هو مرفوع على القطع، أي إنها تحرقك بخلاف (تجنب النار تنج) فإنه يجزم)) (^(٣) . إذ لا يصح جزم الفعل المضارع إلا إذا قدر أداة الشرط (إن) قبل لا الناهية من غير أن يختل المعنى فإن استقام المعنى جاز الجزم ، أما إذا لم يستقم المعنى امتنع الجزم .

٢- ردّه على الأخفش (ت ٢١٥هـ):

- الفاء الواقعة في خبر المبتدأ:

تعد الفاء الزائدة الداخلة على خبر المبتدأ من المسائل التي عنى بها النحاة ويُنَوِّوا الحالات التي تكون الفاء عاطفة أم زائدة.

يرى سيبويه دخول الفاء في خبر المبتدأ إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط وهو استعمال وارد عن العرب مسموع منهم ويرى سيبويه أنَّ الفاء تدخل على خبر المبتدأ ، إذ قال : ((ومنه قول الشاعر:

(١) النحو الوافي: ٢٩٢ / ٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٢٩٤ / ٤.

(٣) معاني النحو : ١٥ / ٤.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

وقائلة خَوْلَانُ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيَّيْنِ خُلُوْ كَمَا هِيَا

هكذا سَمِعَ من العرب تُشَدُّهُ ، وتقول: هذا الرجل فاضربه، إذا جعلته وصفاً ولم تجعله خبراً. وكذلك: هذا زيداً فاضربه، إذا كان معطوفاً على " هذا " أو بدلاً. ،وتقول: اللذين يأتيناك فاضربهما، تنصبه كما تنصب زيداً، وإن شئت رفعته على أن يكون مبنياً على مظهر أو مضمراً. وإن شئت كان مبتدأ ؛ لأنه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء ، ألا ترى أنك لو قلت: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمكرم محموم، كان حسناً. ولو قلت: زيد فله درهم لم يجز. وإنما جاز ذلك ؛ لأن قولك: الذي يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ((^(١)). فالفاء دخلت في خبر المبتدأ ؛ لأنَّ الكلام يحمل معنى الجزاء.

وعرض ابن يعيش الخلاف بين سيبويه والأخفش في هذه المسألة ويبين أن سيبويه لا يرى أن هذه الفاء زائدة بل عدها عاطفة، ولم يرجح رأي أحدهما ، إذ قال: ((أعلم أن الأسماء على ضربين: منها ما هو عارٍ من معنى الشرط والجزاء ، وضرب يتضمن معنى الشرط والجزاء، فالأول نحو: "زيد" و"عمرو" وشبههما، فما كان من هذا القبيل لم يدخل الفاء في خبره. تقول: "زيد منطلق" ولو قلت: "زيد فمطلق" لم يجز، وكان أبو الحسن الأخفش يُجيز ذلك على زيادة الفاء، وذكر أن ذلك ورد عنهم كثيراً، حكى: "أخوك فوجد" على معنى "أخوك وجد" والفاء زائدة وأنشد:

و قَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيَّيْنِ خُلُوْ كَمَا هِيَا^(٢).

والمراد: وقائلة خَوْلَانُ انْكَحْ فَتَاتَهُمْ، وسيبويه لا يرى زيادتها ويتأول ما ورد من ذلك على أنها عاطفة ، وأنه من قبيل عطف جملة فعلية على جملة اسمية (^(٣)).

يتضح من النص أن ابن يعيش قد خالف الأخفش أيضاً ؛ لأن الفاء عنده ليست زائدة بل واقعة في جواب الشرط ؛ لأن ابن يعيش يرى زيادة الفاء بشرط إذا تضمن معنى الشرط والجزاء ، والأسماء نوعين

(^١) كتاب سيبويه: ١٣٩/١ - ١٤٠ ، ينظر: المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح (ابن يسعون)، وتخريج البيت أنه لم يعرف قائله، وفي الخزنة: ١/ ٤٥٥، والآية من سورة البقرة: ٢٧٤.

(^٢) شرح المفصل: ٢٥٠/١ - ٢٥١.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

منها يتضمن معنى الشرط وهذه يجوز دخول الفاء على خبرها ، والثاني ما لا يتضمن معنى الشرط والجزاء فلا يجوز أن تدخل الفاء على خبرها .

ورد ابن مالك على الأخفش في منعه دخول الفاء بعد وصف ذلك المنع بالعجيب وهو يرى أن هذا المنع غير لازم ، قال : ((وروي عن الأخفش أنه منع من دخول الفاء بعد "إن"، وهذا عجيب ؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة شرط. نحو "زيد فقائم" فإن دخلت "إن" على اسم يشبه أداة الشرط ، فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر "زيد" وشبهه وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد وقد ظفرت له في كتابه "في معاني القرآن" بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول "إن" وذلك أنه قال: وأما قوله تعالى : ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾ ((^(١))

يتحدث هذا النص عن مسألة دخول الفاء في خبر المبتدأ ، إذ نقل ابن مالك رأي الأخفش الذي كان يرى منع دخول الفاء بعد (إن) ويرى ذلك غير صحيح ثم يوضح منهم من يرون زيادة الفاء في الخبر جائز مبيناً إذا كان المبتدأ يشبه أداة الشرط المعنى ^(٢) أي ذكر ابن مالك أن سيبويه والأخفش قد أفتقا في جواز دخول الفاء على خبر الاسم الموصول والنكرة الموصوفة بعد دخول (إن) عليهما .

وذكر أبو حيان الأندلسي اتفاق النحاة ومنهم الأخفش والفراء وجماعة من النحاة في جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط ، إذ قال : ((وأجاز الأخفش: دخول الفاء على خبر المبتدأ، الذي لا يشبه أداة الشرط نحو: زيد فمنطلق، وأجاز الفراء، وجماعة منهم الأعم دخولها في خبر المبتدأ، الذي لا يشبه أداة الشرط، وخبره أمر، أو نهي نحو: زيد فاضربه، وزيد فلا تضربه، وأجاز أبو إسحاق في قوله تعالى: ﴿ هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ أن (هذا) مبتدأ، و (فليذوقوه) خبر، والصحيح المنع، وفي كتاب النقد لأبن الحاج: زيد فاضربه، وزيد فليقم جائز عند الأخفش، والفراء، وجماعة)) ^(٣)

ويبدو من نص أبي حيان الأندلسي أنه رجح الرأي الصحيح وهو منع دخول الفاء في خبر المبتدأ أيضاً إذا كان لا يشبه أداة الشرط واستبعد القول بجواز دخولها على الخبر مطلقاً.

(١) شرح الكافية الشافية: ٣٧٨-٣٧٩ ، وينظر : شرح الأشموني: ٢١٨/١ ، وينظر : قول الأخفش في معاني القرآن : ٨٦/١-٨٧.

(٢) ينظر : شرح الأشموني : ٢١٨/١.

(٣) ارتشاف الضرب: ١١٤٤/٣-١١٤٣ ، والآية من سورة ص: ٥٧.

الفصل الثاني ردود النيليّ البغداديّ النحوية على العلماء

فالأصل في الجملة أن تأتي بدون الفاء وأن دخلت الفاء كما في (زيد فوجد) ، فالزيادة تكون مسموعة من العرب.

قال الشارح في كتابه : ((واحتج أصحاب سيبويه عن الآيتين بأمرين : أحدهما : أن الفاء عاطفة جملة على جملة ، وخبر (إن) في الآية الأولى محذوف ؛ لطول الكلام ؛ ولدلالة اللفظ عليه ، وفي الآية الثانية : إن الخبر قوله : ﴿الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ﴾ وبه تم الكلام ، وقوله : ﴿فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ جملة معطوفة على جملة . وثانيهما : أن الفاء زائدة ، وهو باطل ؛ لأن سيبويه لا يرى زيادتها ، فكيف يحتج له بما يناقض مذهبه؟ إمّا الأخفش فيرى زيادة الفاء ، فيتم الأمر له في كونها : إمّا زائدة وإمّا جواباً ، وكلاهما يقول به ، وقد حكى الأخفش : زيادتها عن العرب ، قالوا : زيد فوجد ؛ أي : زيد فوجد ((^(١)).

يتضح من نص النيليّ البغداديّ ما يأتي:

١- يفهم من نص النيليّ البغداديّ مسألة الفاء الواردة في خبر المبتدأ بعد (إن) مبيّناً احتجاج أصحاب سيبويه، إذ قال : ((واحتج أصحاب سيبويه)).

٢- يرد النيليّ البغداديّ على القول بزيادة الفاء ويبطله واصفاً القول بالباطل ؛ لأن سيبويه لا يجوز عنده دخول الفاء في خبر المبتدأ وهذا نستدل عليه من قوله : ((وثانيهما : أن الفاء زائدة ، وهو باطل ؛ لأن سيبويه لا يرى زيادتها)).

٣- أما الأخفش فيرى زيادة الفاء ويستدل بذلك أنه مسموع عن العرب مثل : زيد فوجد .

يعرض المراديّ في نصه خلافاً بين سيبويه والأخفش في مسألة الفاء الخارجة عن الأصل ، قال : ((وأما الفاء الزائدة فهي ضربان : أحدهما الفاء الداخلة على خير المبتدأ، إذا تضمن معنى الشرط. نحو: الذي يأتي فله درهم. فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط، لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحق بالصلة المذكورة. ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحقاً بغيرها فإن قلت: فكيف تجعلها زائدة، وهي تفيد

(١) التحفة الشافية: ١/١٦٤، والآية من سورة الجمعة: ٨ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

هذا المعنى؟ قلت: إنما جعلتها زائدة، لأن الخبر مستغن عن رابط يربطه بالمبتدأ. ولكن المبتدأ لما شابه اسم الشرط دخلت الفاء في خبره، تشبيهاً له بالجواب، وإفادتها هذا المعنى لا تمنع تسميتها زائدة. وبالجمله فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشر. ولتضمن المبتدأ معنى الشرط صور، مذكورة في موضعها، والثاني التي دخولها في الكلام كخروجها. وهذا القسم لا يقول به سيبويه، وقال به الأخفش، وزعم أنهم يقولون: أخوك فوجد^(١).

فالأصل في الجملة أن تأتي بدون الفاء وإن دخلت الفاء كما في (زيد فوجد) ، فالزيادة تكون مسموعة من العرب.

يعرض ناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) رأي ابن الحاجب في شرحه للكافية ، أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط ؛ لأن الخبر يكون بمنزلة جواب الشرط ، إذ قال: ((وقال في شرح الكافية: إذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء إن لم يكن إن أو أن أو لكن بإجماع المحققين؛ فإن كان واحداً منهن جاز بقاء الفاء نص على ذلك في إن وأن سيبويه وهو الصحيح الذي ورد القرآن به كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ ((^(٢).

يفهم من نص ناظر الجيش على إجماع المحققين على إزالة الفاء من خبر المبتدأ عند دخول النواسخ على المبتدأ إذا كان الناسخ غير (أن وإن ولكن) ، وأن كان واحداً منهن جاز بقاء الفاء وهو رأي سيبويه والأرجح والصحيح عنده لوروده في القرآن.

وقال الشيخ خالد الأزهرى في زيادة الفاء في خبر المبتدأ : ((وإنما اتفق السبعة عليه" أي على الرفع "في نحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ ؛ لأن الفاء مانعة من حملة على الاشتغال، فإن تقديره عند سيبويه : مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني"، فحذف المضاف ،"ثم" بعد تمام الجملة "استؤنف الحكم" وهو "فاجلدوا" فصارت جملة الطلب مستأنفة، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية

^(١) الجنى الداني : ٧٠-٧١.

^(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ١٠٥٦/٢ ، وينظر :معاني القرآن :٦٠/٢ ، وينظر: قول الرضي في شرح الكافية : ٣٧٦/١ ، والآية من سورة النساء: ١٦.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

وهي "فاجلدوا" عن المبتدأ وهو "الزانية والزاني"، ولم يستقم عمل فعل من جمل مستأنفة في مبتدأ مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى، وهذا التقدير متعين عند سيبويه، "وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال، فإنه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ، ما لم يكن المبتدأ موصولاً بفعل أو ظرف، وصلة "أل" غير ذلك، "ولذا" أي ولأجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدأ إذا لم يكن موصولاً بفعل أو ظرف "قال في قوله: من الطويل:

و قَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَانْكَحْ فَتَاتَهُم
وَأَكْرَمَةٌ الْحَيَيْنِ خَلَوْ كَمَا هِيََا

إن التقدير: هذه خولان"، هذا مقول قول سيبويه، فجعل "خولان" خبر مبتدأ محذوف، وجملة "فانكح فتاتهم" مستأنفة هرباً من زيادة الفاء في خبر المبتدأ غير الموصول وأجاز الأخفش زيادتها مطلقاً^(١).

يبين الشيخ خالد الأزهرى في هذا النص اتفاق القراء السبعة على رفع (الزاني والزانية) على أنَّهما مبتدأ ونجده قد أيدَّ سيبويه في زيادة الفاء مبين أنَّ الفاء في (فاجلدوا) لم تكن عاطفة بل استئنافية مستشهداً بالأزهري بكلام العرب والشعر؛ لأنَّ سيبويه يرى أنَّ جملة (فاجلدوا) ليست خبر للمبتدأ.

ومن الألفاظ التي ليست خبراً ولكنها بحاجة إلى الفاء الرابطة بينها وبين ما سبقها: جواب اسم الشرط المبهم الدال على العموم ؛ لكونه لا يختص بفرد معين؛ وإنَّما هو شائع؛ مثل: مَنْ يعمل خيراً فجزأؤه خيرٌ. فكلمة "مَنْ" اسم شرط، يدل على العموم، وبعده فعل الشرط مستقبل الزمن؛ وهو: "يعمل"، ثم يليه جملة اسمية هي جواب الشرط، أي: نتيجته المترتبة عليه، التي يتوقف حصولها في المستقبل أو عدم حصولها على وقوعه أو عدم وقوعه، وهى: "جزأؤه خير". ؛ فكانت الفاء رابطة بين الجملة الاسمية وبين جملة الشرط. ودل هذا الارتباط على اتصال بين الجملتين، وأن الثانية منهما نتيجة للأولى. ولولا الفاء الرابطة لكان الكلام جُملاً مفككة، لا يظهر بينها اتصال، ومثل هذا كل أسماء الشرط الأخرى الدالة على الإبهام والعموم، والتي لها جملة شرطية، تليها جملة جواب مقرون بالفاء^(٢).

(١) شرح التصريح على التوضيح: ٤٤٥/١ - ٤٤٦ ، وينظر: القول في كتاب سيبويه: ١٣٩/١، والآية من سورة النور: ٢.

(٢) ينظر: النحو الوافي: ٥٣٥/١ - ٥٣٦.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

٣- ردّه على ابن السراج (ت ٣١٦ هـ):

- الفعل المتعدي وغير المتعدي :

يعدّ باب الفعل المتعدي وغير المتعدي من المسائل المهمة في فهم علم النحو ، إذ يبين علاقة الفعل بفاعله والمفعول به ، فالمتعدي الذي يتجاوز فاعله إلى مفعول به يتم معناه وغير المتعدي هو الذي يكتفي بفاعله ولا يحتاج إلى مفعول به .

قال المبرد عن تقسيم الأفعال من جهة تعديها فبيّن أنّها على نوعين ، إذ قال : ((فالأفعال مِنْهَا تكون على (فَعْل يَفْعُل) لما كَانَ مُتَعَدِّيًا وَغَيْر مُتَعَدِّ فَأَمَّا الْمُتَعَدِّي فنحو ضرب يضرب وحبس يحبس وشتم يشتم وأما غير الْمُتَعَدِّي فنحو جلس يجلس وحرص يحرص وشهق يشهق وتكون على (فَعْل يَفْعُل) فيكون للمتعدي وَغَيْرُهُ فَأَمَّا الْمُتَعَدِّي فنحو قتل يقتل وسجن يسجن وعتل يعتل وأما غير المتعدي فنحو قعد يقعد ونظر ينظر من العين وعطس يعطس وتكون على (فَعْل يَفْعُل) لما يَتَعَدَّى وَلَمَّا لَا يَتَعَدَّى فالمتعدي شرب يشرب ولقم يلقم وحذر يحذر وأما غير الْمُتَعَدِّي فنحو بطر يبطر وفقه يفقه ولحج يلحج وشتر يشتر ويكون على (فَعْل يَفْعُل) وَلَا يكون إِلَّا لما لَا يَتَعَدَّى وَذَلِكَ نَحْوُ كَرَّمَ يَكْرُمُ وَشَرَفَ وَظَرَفَ فَهَذِهِ أُنْبِيَةُ الثَّلَاثَةِ))^(١).

نلاحظ مما ورد في نص المبرد أنّ بعض الأفعال لا تتعدى بطبيعتها ؛لأنّها لا تحتاج إلى مفعول في حين الأفعال المتعدية يكون معناها متجها إلى شيء آخر يقع عليه الفعل .

وذكر ابن السراج في الأصول الفعل المتعدي وغير المتعدي ، إذ قال : ((وأما حركة الجسم بغير ملاقة لشيء آخر فنحو: قام وقعد، وسار وغاز، ألا ترى أن هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهيئته في ذاته، فإن قال قائل: فلا بد لهذه الأفعال من أن تلاقي المكان وأن تكون فيه. قيل: هذا لا بدّ منه لكل فعل، والمتعدي وغير المتعدي في هذا سواء وإنما علمنا محيط بأن ذلك كذلك، لأن الفعل يصنع ليدل على المكان كما صيغ ليدل على المصدر والزمان، وأما أفعال النفس التي لا تتعدها فنحو: كَرَّمَ، وَظَرَفَ، وَفَكَّرَ، وَغَضِبَ، وَخَبَرَ، وَبَطَّرَ، وَمَلَحَ، وَحَسَنَ، وَسَمَحَ، وما أشبه ذلك. وأما الفعل الذي يتعدى، فكل حركة

(١) المقتضب: ١١٠/٢.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

للجسم كانت ملاقيةً لغيرها وما أشبه ذلك من أفعال النفس وأفعال الحواس من الخمس كلها متعدية ملاقية ، نحو: نظرت ، وشممت ، وسمعتن وذقت ، ولمست ، وجميع ما كان في معانيهن فهو متعد^(١) . نلاحظ ممّا ذكر في النص أنّ ابن السراج يبين القياس الذي يفرّق فيه بين الأفعال المتعدية وغير المتعدية .

وقال ابن جني في هذا الباب : ((وهذا الباب الذي نحن فيه ليس بلفظ تبع لفظاً ، بل هو قائم برأسه . وذلك قولهم: غاض الماء وغضته سوّوا فيه بين المتعدي وغير المتعدي . ومثله: جبرت يده وجبرتها ، وعمر المنزل وعمرته ، وسار الدابة وسرته ، ودان الرجل ودنته ، من الدين في معنى أدنته ، وعليه جاء مديون في لغة التميميين ، وهلك الشيء وهلكته))^(٢) .

لابن يعيش رأي في هذه المسألة ، إذ قال : ((أعلم أن الأفعال على ضربين: متعدّ وغير متعدّ ، فالمتعدّي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل . والتعدي التجاوز ، يُقال: "عدا طوره" ، أي: تجاوز حدّه ، أي: إن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره ، وذلك المحلّ هو المفعول به ، وهو الذي يحسن أن يقع في جواب: "بمن فعلت؟" فيقال: "فعلتُ بفلان" ، فكل ما أنبأ لفظه عن حوله في حيز غير الفاعل ، فهو متعدّ ، نحو: "ضرب" ، و"قتل" . ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً ، وما لم يُنبئ لفظه عن ذلك ، فهو لازم غير متعدّ ، نحو: "قام" ، و"ذهب" . ألا ترى أن القيام لا يتجاوز الفاعل ، وكذلك الذهاب؟ ولذلك لا يقال: "هذا الذهابُ بمن وقع" وكذلك القيام ، بخلاف "ضرب" وأشباهه ، فإنّه لا يكون ضرباً حتى يوقعه فاعله بشخص))^(٣) .

وذكر ابن يعيش المتعدي وبينه بقوله : ((والمتعدي على ثلاثة أضرب: متعد إلى مفعول به وإلى اثنين وإلى ثلاثة . فالأول نحو قولك: ضربت زيداً ، والثاني كسوت زيداً جبة ، وعلمت زيداً فاضلاً . والثالث نحو: أعلمت زيداً عمراً فاضلاً ، وغير المتعدي ضرب واحد وهو ما تخصص بالفاعل كذهب زيد ومكث وخرج ونحو ذلكن وسبب هذه التعدي ثلاثة: وهي الهمزة وتثقيل الحشو وحرف الجر ، تتصل ثلاثتها بغير المتعدي فتصيره متعدياً ، وبالمتعدي إلى مفعول واحد فتصيره ذا مفعولين: نحو قولك أذهبته ، وفرحته ،

(١) الأصول في النحو : ١٧٠/١ .

(٢) الخصائص : ٢١٢/٢ .

(٣) شرح المفصل : ٢٩٥/٤ .

الفصل الثاني ردود النيليّ البغداديّ النحوية على العلماء

وخرجت به، وأحفرته بئراً، وعلمته القرآن، وغصبت عليه الضيعة. وتتصل الهمزة بالمتعدي إلى اثنين فتنتقله إلى ثلاثة نحو أعلمت ((^(١)).

وقد أشار النيليّ البغداديّ إلى هذه المسألة وعلق عليها في باب المتعدي وغير المتعدي، إذ قال : ((وقوله : (وغير المتعدي : بخلافه ؛ أي : بخلاف المتعدي ، وهو الذي لا يتوقف فهمه على متعلق ، ومعرفة المتعدي من غيره طريقها : السماع والاستعمال وفهم المعنى ، ألا ترى أن الفعل الواحد قد يأتي متعدياً تارة وغير متعدٍ تارةً أخرى ؛ نحو : (غاض الماء وغضته ، ونقص الشيء ونقصته) ، وقال ابن السراج : ((غير المتعدي ما وضع لحركة جسم وهيئة في ذاته من غير ملاقة لشيء آخر ، والأفعال التي لا تتعدى على ثلاثة أضرب : إما خلقه ك(اسود وطال) وإما حركة للجسم في ذاته ؛ نحو : (ذهب وقام وخرج وسار) ، وإما فعل من أفعال النفس غير متشبث بشيء خارج عنها ؛ نحو : (كرم وحسن وقبح وفكر وغضب وبطر)) وهذا قول ابن السراج ، وقال : كل ما كان ضده متعدياً فهو متعد ، وما كان ضده فهو لازماً فهو لازم ؛ نحو : (سكن وتحرك واسود وابيض) ، وأقول : هذا ليس بمطرد ؛ فإن ذهب ضد جاء وجاء : متعد وذهب : لازم ، قال الله تعالى : ﴿ أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ((^(٢)).

ونلاحظ من نص النيليّ البغداديّ ما يأتي:

١ - يبدو أنّ معرفة المتعدي من غير المتعدي عنده هو ليس القياس ، بل أشار إلى (أنّ) طريقه إلى ذلك هو السماع والاستعمال وفهم المعنى فهذه الطرق الثلاثة.

٢ - أورد مذهب ابن السراج الذي ذكر فيه إلى أن غير المتعد هو ما وضع لحركة جسم أو هيئة في ذاته، وغير المتعدي عنده يقسم على ثلاثة أقسام هي إما خلقه أو حركة للجسم في ذاته، أو فعل من أفعال النفس غير متشبث بشيء خارج عنها .

(١) شرح المفصل : ٢٩٩/٤

(٢) التحفة الشافية : ٢٦٣/٢ ، والآية من سورة النساء : ٩٠ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

٣- ردَّ رأي ابن السراج الذي ذهب فيه إلى كل ما كان ضده متعدياً فهو متعد وما كان ضده لازماً فهو لازم نحو: (سكن وتحرك واسود وابيض) ، إذ يرى النيلي البغدادي أنَّ ذلك غير مطرد ، ولكن دل على ذلك من الفعلين (ذهب) ، (جاء) .

وقد عبّر ابن هشام الأنصاري في هذا الباب ، إذ قال : ((الْمَفْعُولُ بِهِ وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فَعَلَ الْفَاعِلُ كَ ضَرَبْتُ زَيْدًا ... وَقَدْ اسْتَشْكَلَ بِقَوْلِكَ: مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا وَلَا تَضْرِبُ زَيْدًا وَأَجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُقُوعِ إِنَّمَا هُوَ تَعْلُقُهُ بِمَا لَا يَعْقِلُ إِلَّا بِهِ لَا تَرَى أَنَّ زَيْدًا فِي الْمَثَالَيْنِ مُتَعَلِّقٌ بِضَرْبٍ وَأَنَّ ضَرْبَ يَتَوَقَّفُ فَهَمَهُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مَا قَامَ مَقَامَهُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ))^(١)

وقال الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) في ضابط معرفة المتعدي من غير المتعدي: ((إِنَّ مِنَ الْأَفْعَالِ أَفْعَالًا كَثِيرَةً جَدًّا تَسْتَعْمَلُ مُتَعَدِيَةً وَغَيْرَ مُتَعَدِيَةٍ مَعَ أَنَّ الْبَنِيَّةَ وَاحِدَةً، نَحْوُ: غَاضَ الْمَاءَ وَغَضَّتْهُ، وَرَجَعَ الشَّيْءَ وَرَجَعَتْهُ، وَوَقَفَ الْفَرَسَ وَوَقَفَتْهُ، وَعَمَرَ الْمَنْزَلَ وَعَمَرَتْهُ، وَمِنْ ذَلِكَ كَثِيرٌ، فَمِنْ أَيْنَ يَعْرِفُ فِي هَذَا الْبَابِ الْمُتَعَدِي مِنْ غَيْرِهِ بِهَذَا الْعَقْدِ، وَأَنْتَ إِذَا نَظَرْتَ فِي رَجَعَ الشَّيْءَ مَثَلًا هَلْ يَتَعَدَّى أَمْ لَا؟ فَوَصَلْتَ بِهِ هَاءَ غَيْرِ الْمَصْدَرِ. قُلْتَ: رَجَعَتْهُ، وَهُوَ صَحِيحٌ مَعَ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَكَ غَيْرَ مُتَعَدٍ، فَمِثْلُ هَذَا لَا يَتِمُّ تَعْرِيفًا لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ وَأَشْبَاهَهَا))^(٢)

هذا أحد الردود التي ذكرها الشارح (الشاطبي) في رده الضابط الذي ذكره ابن الناظم الذي قال : أنَّ علامة الفعل المتعدي أن تصل هاء غير مصدرية .

ويرى د. عباس حسن أنَّه من الممكن جعل الفعل الثلاثي اللازم متعدياً إلى مفعول به واحد، أو في حكم المتعدي إليه من خلال الوسائل ، إلا أنَّها كلها تشابه في أمر واحد، يتركز في صلاحية كل منها لتعديّة الفعل اللازم، وتختلف بعد ذلك بينهما اختلافًا واضحًا، وناحية الخلاف تتركز أيضًا في أن كل وسيلة منها تؤدي مع التعديّة معنى خاصًا لا تكاد تؤديه وسيلة أخرى؛ أي مع التعديّة جعل الفاعل مفعولًا به ، كهمزة النقل^(٣) .

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٠١ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك / المقاصد الشافية : ٣ / ١٢٤ ..

(٣) ينظر : النحو الوافي : ١٥٨ / ٢ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

٤- ردّه على ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ):

- دخول اللام في خبر لكن :

ومن المسائل النحوية التي وقع فيها الخلاف بين العلماء مسألة (دخول اللام في خبر لكن) ، وقد تنوعت فيها آراء النحاة تبعاً لاختلافهم في توجيه العامل.

وقال أبو قاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) : ((ولا يجوز إدخال اللام على شيء من أخوات (إن) غيرها للعلة التي قد مضى ذكرها في بابها ولا تدخل على لكن وإن كانت مؤكدة كما تؤكد إن ؛ لأنها تقع جواباً لقولك: ما جاءني عمرو لكن جاءني زيد ، والجواب لا يتقدمه شيء لئلا يفصل بينه وبين ما هو جوابه فلو أدخلت اللام في خبر لكن لقدرت قبل لكن فكانت تنقطع مما قبلها وذلك غير جائز ، وأما قول الشاعر :

ولكنني من حبها لكميد

فإنما أراد: لكن إنني من حبها لكميد ، فأدخل الام في خبر إن وهذا مثل قوله تعالى : ﴿ لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ على قراءة من قرأ بإثبات الألف وأصله عند العلماء أجمعين على هذه القراءة لكن أنا هو الله ربي فألقيت الهمزة تخفيفاً ، وأدغمت النون الاولى في الثانية))^(١)

وذكر ابو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) مسألة دخول اللام في خبر لكن ، في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ بقوله : ((زعم جماعة من النحويين منهم الفراء أن العرب إذا قالت : ولكن بالواو آثروا التشديد وإذا حذفوا الواو آثروا التخفيف واعتل في ذلك الفراء فقال : لأنها إذا كانت بغير واو أشبهت (بل) فحذفوها ليكون ما بعدها كما بعد (بل) وإذا جاءوا بالواو خالفت بل فشددوها ونصبوا بها ؛ لأنها إن زيدت عليها لام وكاف وصيرت حرفاً واحداً وأنشد :

ولكنني من حبها لكميد

(١) اللامات : ٦٤ ، والبيت بلا نسبة في الاشباه والنظائر : ٣٨/٤ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

فجاء باللام ؛ لأنها إنَّ) (١).

قال ابن جني: ((وأما الضرورة التي تدخل لها اللام في خبر غير (إنَّ) فمن ضرورات الشعر ولا يقاس عليها

يلومونني في حب ليلي عواذلي ولكنني من فعلها لعميد)) (٢).

أنَّ ابن جني أراد بهذا القول إن يبين أن دخول اللام في خبر غير خبر (إنَّ) لا يعد قاعدة مطردة ، وإنما يرد ذلك للضرورة الشعرية ولا يحتج فيها في الكلام الفصيح ، أي احتجوا بالنقل .

قد ذكر أبو البركات الأنباري هذه المسألة في المسائل الخلافية بين الكوفيين والبصريين ، إذ قال ((ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر "لكنَّ" كما يجوز في خبر إن، نحو "ما قام زيدٌ لكنَّ عمرًا لقائم" وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكن . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه يجوز دخول اللام في خبر لكن هو النقل والقياس.

أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها، قال الشاعر:

ولكنني من حُبِّها لَكَمِيدُ

وأما القياس فلأن الأصل في "لكنَّ" إنَّ، زيدت عليها لا والكاف؛ فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا، كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر:

لهنَّكَ من عَبَسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ على هَنَوَاتٍ كاذِبٍ من يَقُولُهَا

فزاد اللام والهاء على إن ، فكَذلك ههنا : زاد عليها لا والكاف)) (٣).

(١) إعراب القرآن : ١٤٩/٢ ، والآية من سورة يونس : ٤٤ .

(٢) سر صناعة الإعراب : ٥٨/٢ والبيت لا يعرف له قائل ، والإنصاف : ١٦٩/١ ، (مسألة رقم ٢٥) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ، ٣٥٥/١٠ - ٣٤٤-٣٤٠ ، وفي شرح الشواهد الشعرية : ٢٥١/٢ ، والأصول في النحو : ٥/١ ، ٢٣٨/١ ، وشرح ابن عقيل : ٣٦٣/١ .

(٣) الإنصاف : ١٧٣/١ ، (مسألة رقم ٢٦) ، والبيت بلا نسبة في شرح الشواهد الشعرية : ٢٥١/٢ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

والجواب عن كلمات الكوفيين أنَّ هذا الاستعمال شاذٌّ نادرٌ لا يُؤخذ به لقلته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر (إنَّ) ، وفي عدم ذلك دليل على أنَّه شاذ لا يقاس عليه (١).

وقد ذكر أبو البركات الأنباري رؤية البصريين لهذه المسألة واحتجاجهم بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك ؛ لأنَّه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم، على اختلاف المذهبين، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن، وذلك ؛ لأنَّها إن كانت لام التأكيد فل التأكيد إنَّما حسنت مع إنَّ لاتفاقهما في المعنى؛ لأنَّ كل واحدة منهما للتأكيد وأما (لكنَّ) فمخالفة لها في المعنى، وإن كانت لام القسم فإنَّما حسنت مع إنَّ ؛ لأنَّ (إنَّ) تقع في جواب القسم، كما أن اللام تقع في جواب القسم، وأما لكن فمخالفة لها في ذلك؛ لأنَّها لا تقع في جواب القسم فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها (٢).

وقد ذكر العكبري أدلة البصريين في جواز دخول اللام في خبرٍ لكنَّ ، إذ قال : ((لا يجوز دخول لام التوكيد على خبرٍ لكن وقال الكوفيون: هو جائزٌ ودليل المذهب الأول من وجهين أحدهما: أنَّ ذلك لو كان جائزاً لكثُر ذلك في القرآن، والشعر، والكلام، ومعلوم أنَّ ذلك لم يشتَهَر عنهم والوجه الثاني: أنَّ اللام في هذا الباب للتوكيد غير مرادٍ هنا وبَيَّأته: أن ((لكنَّ)) للاستدراك ولا تعرَّض فيها للتوكيد فلا يجوز أن تدخل، وذلك؛ لأنَّ الحرف زائدٌ، والأصل ألا يَزَاد شيءٌ إلا لمعنى، والمعنى في لام ((إنَّ)) توكيد الخبر، وإذا تَجَرَّدَ الحَرْفُ عن مَعْنَى لم يَجْزِ ذِكْرُهُ ومثال ذلك قولك: ((ما قام زيدٌ لكن جَعْفَرًا قائمٌ)) فالغرض الكلي إثبات القيام لجعفر ونُقِيهِ عن زَيْدٍ)) (٣) ويتضح من خلال نص العكبري ما ذكر هنا هو أدلة البصريين على عدم جواز دخول اللام في خبرٍ لكنَّ.

وقال ابن يعيش في مسألة دخول لام في خبر (لكن) : ((والاستشهاد بالبيت على أن الكوفيين استدلوا به على جواز دخول اللام في خبر لكن وهو ممنوع عند البصريين ويجيبون عن هذا الشاهد بأجوبة عديدة (منها) ما أ لمعنا بذكره من قول ابن النحاس وهو طعن في الرواية وعدم تسليم بأن ذلك من

(١) ينظر: الإنصاف : ١٧٣/١، (مسألة رقم ٢٥).

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٣/١.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (لأبي البقاء العكبري): ٣٥٣- ٣٥٤.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

كلام العرب ونطقهم (ومنها) أن اللام زائدة وليست اللام التي تدخل في خبر (إن) للتوكيد (ومنها) أن أصل الكلام (لكن إنني من حبها لعميد) فتكون اللام داخلة في خبر إن لا في خبر لكن فحذفت الهمزة من أن تخفيفاً فأجتمع أربع نونات فحذفوا نون لكن استثقلاً (ومنها) إن أصل الكلام لكن (إنا من حبها لعميد) فتكون اللام داخلة في خبر المبتدأ لا في خبر لكن فحذفت همزة أنا ثم اتصلت لكن ب(نا) ((^(١)

وقد أشار ابن الحاجب إلى ضعف دخول اللام على خبر (لكن) ، إذ قال: ((و (لكنّ) كذلك، ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر، أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها، أو على ما بينهما، وفي (لكنّ) ضعيف))^(٢)

ووضح الشارح في كتابه ما أشار إليه ابن الحاجب ، قال : ((يريد بذلك ولأجل (إن) المكسورة لا تغير معنى الابتداء دخلت اللام المختصة بالابتداء معها ولأجل صحة العطف بالرفع على موضع اسم المكسورة دخلت لا الابتداء معها وإنما جمعوا بين اللام (إن) بكلام واحد لاتفاقهما في التوكيد ، ولما بطل معنى الابتداء في اخوات (إن) ك(ليت ولعل) بإدخالها في الجملة معنى لم يكن موجود قبل دخولها ... إما وجه الضعف فنقول فيه :أن (لكن) لا تستعمل إلا متوسطة بين كلاميين متغايرين واللام تقطع ما قبلها عما بعدها فتكون (لكن) باعتبار وضعها وغير متوسطة باعتبار دخول اللام وذلك تناقض وعلى هذا الدليل عول من منع دخول اللام مع لكن كقول الشاعر:

يلومونني في حب ليلي عواذلي ولكنني من حبها لعميد

قالوا هذه اللام غير داخلة على خبر (لكن) بل هي داخلة على خبر (إن) و(لكن) هنا مخففة لا عمل لها والتقدير: (ولكن إنني) فألقى حركة الهمزة على نون (لكن) الساكنة فاجتمعت ثلاث نونات الأولى مكسورة لأنها محركة بحركة همزة (إنّ) فحذفت الأولى تخفيفاً فصار اللفظ (ولكنني) ومثله قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ في القاء حركة الهمزة من غير حذفها إذ لم تجتمع ثلاث نونات والتقدير : (لكن أنا ف(لكن) مخففة (وأنا) ضمير المتكلم فألقيت حركة الهمزة على النون فحذفت الهمزة واجتمع نونان نون

(١) شرح المفصل : ٦٤/٨ .

(٢) الكافية في علم النحو : ٥٣ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

لكن ونون أنا بعد حذف الهمزة فأسكنوا النون الأولى وادغموها في الثانية ف (أنا) من (لكننا) مبتدأ وهو مبتدأ ثاني ، (والله) بدل من (هو) و(ربي) خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره: خبر (أنا) والعائد عليه الياء في (ربي) ؛ لأنَّ المبتدأ للواحد فوجب أن يكون العائد عليه وفقه ضمير الواحد المتكلم))^(١).

وبعد النص الذي ذكره النيلي البغدادي يتبين ما يأتي :

١ - يبدو أنه لا يذهب مذهب القائلين بجواز دخول اللام على خبر (لكن) إنما يرى هذا الوجه ضعيفاً ؛ لأنَّ (لكن) لا تستعمل إلا متوسطة بين كلاميين متغايرين وبالتالي فإن اللام تقطع ما قبلها عما بعدها.

٢ - يرى رأي من ذهب أنَّ هذه اللام ليست داخلية على خبر (لكن) ، بل على خبر (إنَّ) و(لكن) هنا مخففة مهملية.

وعرض السيوطي اختلاف النحاة في دخول اللام في خبر (إنَّ) ، وذكر أنَّ البصريين يرون أنها لام الابتداء ، إذ قال: ((اختلف في اللام الدَّاخلَة على خبر إن فالبصريون على أَنَّها لام الإبتداء التي في قولك لزيد أخوك أخرجت لِأَنَّها للتأكيد وإنَّ للتأكيد فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما قال الأخفش وإنما بدءوا بإن لقوتها من حيث إنها عاملة واللام غير عاملة فجعلوا الأقوى متقدماً في اللفظ))^(٢).

قال د. عباس حسن: ((معمول خبر "إنَّ" بشرطين: أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين اسمها وخبرها أو غيرهما من الكلمات الأخرى التي دخلت عليها "إنَّ"، وأن يكون الخبر خالياً من لام الابتداء، ولكنه صالح لقبولها. ففي مثل: إن الشدائد مظهرٌ أبطالا، وإن المحن صاقلةٌ نفوساً، يصح تقديم معمول الخبر مقروناً بلام الابتداء؛ فنقول: إن الشدائد لأبطالا مظهرٌ، وإن المحن لنفوساً صاقلةٌ. فإن تأخر المعمول لم يجز إدخال اللام عليه))^(٣).

(١) التحفة الشافية : ٣٩٢-٣٨٩/٢ ، والآية من سورة الكهف : ٣٨ ، والبيت بلا نسبة في خزنة الأدب ٣٥٥/١٠ ، وشرح الشواهد الشعرية : ٢٥١/٢ ، والأصول في النحو : ٥/١/١ ، ٢٣٨/١ ، ٨٢٨/٢ .

(٢) همع الهوامع : ٥٠٧/١ .

(٣) النحو الوافي : ٦٦٣/١ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

والذي يدل على ذلك اشراكهم (لكن) مع (إن) في هذا الحكم دون سائر أخواتها ؛جواز العطف على اسمها أي المبتدأ المرفوع قبل دخولها أنَّ محمداً قائمٌ وزيداً ، ويجوز إنَّ محمداً قائماً وزيدٌ وكذلك جاء زيدٌ ولكنَّ محمداً غائبٌ وخالداً ويجوز وخالدٌ^(١).

والأصل في لام الابتداء أنَّ تدخل على المبتدأ، فتأتي حينئذٍ في بداية الكلام، وتسمى أيضاً (اللام المزحلقة)؛ لأنها في الأصل كانت مع المبتدأ وتفيد التوكيد فلما دخلت (إنَّ) عليها، وهي أيضاً تفيد التوكيد -وكان من المكروه في الاستعمال العربي اجتماع أمرين يفيدان التوكيد في موضع واحد- زحلت اللام عن موضعها إلى مواضع أخرى في الجملة الاسمية مع (إنَّ)^(٢).

٥- رده على المذهب الكوفي :

- رفع خبر أنَّ وأخواتها:

تُعَدُّ هذه المسألة من المسائل المهمة ولها أثر بارز في توجيه المعنى وإفادة التوكيد أو الترجي أو التمني وأنه منتم لمعنى الجملة الاسمية بعد دخول هذه الأحرف وللنحويين آراء مختلفة فيها. وقد ذكر سيبويه رفع خبر أنَّ وأخواتها وبين عمل هذه الحروف ، إذ قال: ((هذه الحروف، منزلتها من الأفعال. وهي أنَّ، ولكن، وليت، ولعل، وكأن. وذلك قولك: إن زيدا منطلقاً، وإن عمراً مسافراً، وإن زيدا أخوك. وكذلك أخواتها وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيداً. إلا أنه ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبد الله، تريد كأن عبد الله أخوك ؛ لأنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضمّر فيها المرفوع كما يضمّر في كان ، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال))^(٣).

ذكر أنَّ لهذه الحروف منزلتها من الأفعال ، وقد نقل رأي الخليل هنا هو قوله : أنَّ هذه الحروف قد عملت عملين أي هي التي رفعت الخبر خلافاً للكوفيين .

(١) ينظر: معاني النحو: ٣٤٠/١.

(٢) ينظر: الأفعال الناسخة (حمدي كوكب) : ٢٩٩.

(٣) كتاب سيبويه : ١٣١/٢.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

وخالف الزمخشري الكوفيين في سبب رفع خبر (إنَّ) موضحاً فيها أنَّ عامل الرفع هو الحرف لشبهه بالفعل وبهذا اتفق الزمخشري مع البصريين ، إذ قال : ((سبب رفع خبر إن هو المرفوع في نحو قولك : إن زيدا أخوك ، ولعل بشراً صاحبك ، وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف ؛ لأنه أشبه الفعل في لزومه الأسماء والماضي منه في بنائه على الفتح ، فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل ، ونزل قولك : إن زيدا أخوك منزلة ضرب زيدا أخوك ، وكأن عمراً الأسد منزلة فرس عمراً الأسد ، وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك زيد أخوك ولا عمل للحرف فيه))^(١).

يدل النص على مخالفة الزمخشري للكوفيين في تحديد عامل الرفع في خبر (إنَّ) فهو يرى الرفع هو الحرف ، بينما يرى الكوفيون الرفع هو ما كان عليه قبل دخول (إنَّ) و لا عمل للحرف.

وقد تناول أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف مسألة القول في رافع الخبر بعد "إنَّ" ، وأنها من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، إذ قال : ((وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ هذه الأحرف تعمل في الخبر ؛ وذلك لأنها قويت مشابقتها للفعل ؛ لأنها أشبهته لفظاً ومعنى فلما أشبهت الفعل وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب))^(٢).

وذهب الكوفيون^(٣) : يرى أنَّ وأخواتها لا ترفع الخبر نحو : إنَّ زيدا قائم ، وما جرى مجراه واحتجوا لذلك بأن قالوا : الأصل في هذه الأحرف لا تنصب الاسم ، إنما اكتسبت هذا العمل لمشابقتها بالفعل فهي فرع عليه ، والفرع أضعف من الأصل في العمل ولا يصح أن يتجاوز عملها الاسم إلى الخبر ؛ لأن ذلك يخالف القياس في الفروع بالنسبة إلى أصولها ، ولا ينبغي للفرع أن يتصرف تصرف الأصل^(٤).

وبين ابن الخباز أنَّ اسمها مشبه بالمفعول به وخبرها مشبه بالفاعل ، إذ قال : ((وهي إن ، وأن ، وكأن ، ولكن ، وليت ، ولعل ، فهذه الحروف كلها تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصب المبتدأ ويصير اسمها ، وترفع الخبر ويصير خبرها ، واسمها مشبه بالمفعول ، وخبرها مشبه بالفاعل تقول : إن زيدا قائم ، وبلغني أن

(١) المفصل في صناعة الإعراب : ٤٨ .

(٢) الإنصاف : ١٤٥٠/١ ، (مسألة رقم ٢٢) .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١/١٤٤ ، وينظر : شرح المفصل : ١٠٢/١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٣٣٣ ، (مسألة رقم ٥١) .

(٤) ينظر : الإنصاف : ١٤٤/١ ، وينظر : الجنى الداني : ٣٩٣ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

عمراً منطلق ، وكأن أباك الأسد ، وما قام زيد لكن جعفرًا قائم ، وليت أباك قادم ، ولعل أخاك واقف ، ومعاني هذه الحروف مختلفة ، فمعنى إن وأن جميعاً التحقيق ومعنى كأن التشبيه ومعنى لكن الاستدراك ومعنى ليت التمني ومعنى لعل التوقع والرجاء وأخبار إن وأخواتها كأخبار المبتدأ من المفرد والجملة والظرف))^(١).

بين ابن الخباز (أنَّ وأخواتها) حروف ناسخة تدخل على المبتدأ والخبر وتغير حال الاسم من الرفع إلى النصب وكذلك شبهه ابن الخباز اسمها بالمفعول وخبرها بالفاعل وبين أيضًا أن للحروف الناسخة معاني مختلفة.

ويبدو أنَّ سبب عمل (إنَّ وأخواتها) : ((لأنها أشبهت الأفعال من أربعة أوجه: الأول: أنها مختصة بالأسماء كالأفعال، الثاني: أنها تدخل على المبتدأ والخبر ككان وظننت أو أخواتهما، الثالث: أنها مبنيات على الفتح كالأفعال الماضية ،الرابع: أن نون الوقاية تتصل كقولك: إنني كما تقول: ضربني، وهذا الوجه ذكره جماعة وهو فاسد؛ لأن اتصال نون الوقاية بها لم يكن إلا عند اتصالها بياء المتكلم ،وذلك لم يحصل لها إلا بعد الشبه بالفعل؛ لأنها عاملة في الياء النصب))^(٢).

وذكر ابن يعيش مسألة رفع خبر إنَّ وأخواتها، إذ قال : ((وهو المرفوع في نحو قولك: "إنَّ زيدًا أخوك"، و"لعلَّ بشرًا صاحبك"، وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف، لأنه أشبه الفعل في لزومه الأسماء، والماضي منه في بناءه على الفتح، فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل، ونُزِّل قولك: "إنَّ زيدًا أخوك" منزلة "ضربَ زيدًا أخوك"، و"كانَ عمرًا الأسد" منزلة "فرَسَ عمرًا الأسد"، وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعًا به في قولك: "زيدٌ أخوك"، ولا عملٌ للحرف فيه))^(٣).

قال ابن الحاجب : ((خبر إنَّ وأخواتها : هو المسند بعد دخول هذه الحروف مثل : (إنَّ زيدًا قائم)، وأمره كأمر خبر المبتدأ))^(٤).

(١) توجيه اللمع : ١٤٧.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك : ١٢٣٩/٣.

(٣) شرح المفصل : ٢٤٥/١.

(٤) الكافية في علم النحو : ١٧.

الفصل الثاني ردود النيليّ البغداديّ النحوية على العلماء

وقد خالف النيليّ البغداديّ الكوفيين في مسألة عامل الرفع في خبر إنّ وأخواتها واصفاً قولهم بالباطل وذهب إلى ما ذهب إليه البصريون ، إذ قال : ((يريد بذلك (خبر اسم إنّ) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأنّ الحرف لا يخبر عنه وأما قوله : (بعد دخول إنّ) وبهذا القيد ميز عن خبر المبتدأ وهذا ما ذهب إليه البصريون . وعند الكوفيين فهو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول (إنّ) وهذا باطل ؛ لأنّ المبتدأ إنّما عمل في الخبر لكونه مبتدأ ، لا لكونه اسماً وقد بطل الإبتداء بدخول هذه الحروف ، أمّا غير (إنّ) مثل : (ليت ولعل) فبالإجماع وإذا بطل في أخوات (إنّ) وجب أن يبطل في (إنّ) ؛ لعدم القائل بالفرق في عمل هذه الحروف في الاسم))^(١)

يتضح من نص النيليّ البغداديّ ما يأتي:

١- ردّ المذهب الكوفي الذي يرى أنّ خبر (إنّ) مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول (إنّ) ووصفه بأنّه ((... باطل ...)) ؛ وعلة ذلك عنده ؛ لأنّ المبتدأ إنّما عمل في الخبر لكونه مبتدأ لا لكونه اسماً ، ولكون الإبتداء به قد بطل بعد دخول (إنّ) عليه ؛ لأنّها تصدرت الجملة .

٢- يبدو أنّ ردّه مبني على أجماع النحويين بما فيهم الكوفيين على أنّ الإبتداء قد بطل بدخول أخوات إنّ الأخرى ولما بطل مع أخواتها فهة كذلك باطل معها لعدم الفرق بين عمل هذه الأدوات في الاسم .

أورد السيوطيّ رأي الفراء والأخفش واختلافهم في بعض الحروف من جهة العمل ، بقوله : ((وَالْحَقُّ الْأَخْفَشُ بَلِيَتْ لَعَلٌّ وَكَأَنَّ وَلَكِنْ وَالْفَرَاءُ إِنَّ وَأَنَّ لَمَّا كَانَ لِهَذِهِ الْأَحْرَفِ شَبَهُ بَكَانَ فِي لُزُومِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَالِاسْتِغْنَاءِ بِهِمَا عَمِلَتْ عَمَلُهَا مَعَكُوسًا لِيَكُونَ مَعَهُ كَمَفْعُولٍ قَدَمٌ وَفَاعِلٌ آخِرٌ تَنْبِيْهَا عَلَى الْفَرْعِيَّةِ وَلِأَنَّ مَعَانِيَهَا فِي الْإِخْبَارِ فَكَأَنَّتْ كَالْعَمْدِ وَالْأَسْمَاءِ كَالْفَضْلَاتِ فَأَعْطَا إِعْرَابِيَهُمَا وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ أَنَّهَا النَّاصِبَةُ لِلْأَسْمِ وَأَخْتَلَفَ فِي الْخَبَرِ فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهَا الرَّافِعَةُ لَهُ أَيْضًا وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا لَمْ تَعْمَلْ فِيهِ شَيْئًا بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى رَفْعِهِ قَبْلَ دُخُولِهَا وَاسْتَدَلَّ لَهُ السُّهَيْلِيُّ بِأَنَّهَا أَوْضَعُفَ مِنَ الْأَفْعَالِ فَلَمْ يَجْزَ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلَهُنَّ))^(٢)

(١) التحفة الشافية : ١٧٥-١٧٦ .

(٢) همع الهوامع : ٤٩٠/١ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

يفهم من النص موضع اختلاف بين البصريين والكوفيين فيرى المذهب البصري أن الحروف المشبهة بالفعل هي العاملة بالخبر فينصبون العمل لها ، أمّا المذهب الكوفي فيرى أن الخبر مرفوعٌ بما كان قبل دخولها واستدل على ذلك برأي السهيلي اذ وصف ضعف هذه الأحرف مقارنة بالأفعال .

وإنّما عملت هذه الحروف عملين (النصب والرفع) لوجود المشابهة بينها وبين الفعل لفظاً ومعنى أمّا من جهة اللفظ فلكونها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية ومن جهة المعنى لكونها تقتضي الاسمين كما أن الفعل يقتضي الاسمين، قال المبرد : ((فهذه الحروف مشبهةٌ بالأفعال وإنّما أشبهتها ؛ لأنها لا تقع إلا على الأسماء)) ، فإن العمل جرى على الجزأين وليس مقتصرًا على أحدهما دون الآخر؛ وذلك لشدة اقتضائهما للجزأين كما أنّ (ظننت وأخواتها) تقتضي الاسمين في العمل والحال نفسه في (كان وأخواتها)^(١).

ويرى د. عباس حسن أنّ لكل واحد من هذه الحروف معنى خاص به يدخل على المبتدأ والخبر بأنواعهما وأحوالهما؛ فيتناولهما بالتغيير في اسمهما، وفي شيء من ضبط آخرهما؛ إذ يصير المبتدأ منصوباً، ويسمى: اسم الناسخ، ويبقى الخبر مرفوعاً، ويسمى؛ خبر الناسخ^(٢).

وبين د. فاضل السامرائي عملها بالقول: ينتصب بعدها المبتدأ ويرتفع الخبر وهي: إن وأن وليت، ولعل، ولكن وكأن، ويسمى النحاة المبتدأ المنتصب بعدها اسمها. والخبر خبرها، والأحرف المشبهة بالفعل لا تدخل على كل مبتدأ وخبر، فإن من المبتدأ ما لا تدخل عليه، ومن الخبر ما لا تدخل عليه، كالطلبي، والإنشائي^(٣)

(١) الترجيح النحوي عند الرضي (ت ٦٤٦ هـ) في شرحه للكافية ، حيدر حسين عبيس ، رسالة ماجستير : ٧٦ ، وينظر قول المبرد في المقتضب : ١٠٨/٤ .

(٢) ينظر : النحو الوافي : ٦٣١/١ .

(٣) ينظر : معاني النحو : ٢٨٥/١ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

المبحث الثاني ...

العلماء الذين ردّ عليهم دون أن يصرح بأسمائهم

١- ردّ القوم :

-دخول إلا في خبر (ما زال) وأخواتها :

تعد زيادة (إلا) إحدى القضايا التركيبية التي تؤدي إلى اتساع الجملة واختلاف النحويين في زيادة الحرف (إلا) في بعض الجمل وما يتبع تلك الزيادة من تأثير على معنى الجملة وتركيبها.

وقد عبّر سيبويه عن زيادة (إلا) ليست زائدة بالمعنى الذي يدور عنه الحديث في هذه المسألة وهي مفرغة غير عاملة ولكنها من ناحية المعنى تردّ لنقض النفي قبلها فهي كما يقول سيبويه توجب الأفعال للأسماء بعدها بعد أن عمّ النفي الجميع سواء ، إذ قال : ((فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق إلا فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه ، وذلك قوله: ما أتاني إلا زيدٌ ، وما لقيتُ إلا زيداً ، وما مررتُ إلا بزيدٍ ، تجري الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيدٌ ، وما لقيتُ زيداً ، وما مررتُ بزيدٍ ، ولكنك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها ، فصارت هذه الأسماء مُستثناة فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلا ؛ لأنها بعد إلا محمولة على ما يجر ويرفع وينصب كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق إلا ، ولم تشغل عنها قبل أن تلحق إلا الفعلَ بغيرها))^(١).

وعبر الفراء عن رأيه في هذه المسألة ، إذ قال : ((قوله عز وجل: ﴿ وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ ﴾ وَقَدْ يَكُونُ الْإِنْفَكَكُ عَلَى جِهَةِ يَزَالُ ، وَيَكُونُ عَلَى الْإِنْفَكَكِ الَّذِي تَعْرِفُهُ ، فَإِذَا كَانَتْ عَلَى جِهَةِ يَزَالُ فَلَا بَدَ لَهَا مِنْ فَعْلٍ ، وَأَنْ يَكُونَ مَعَهَا جَدٌ ، فَتَقُولُ : مَا أَنْفَكَكَ أَذْكَرُ ، تَرِيدُ : مَا زِلْتُ أَذْكَرُ ، فَإِذَا كَانَتْ عَلَى غَيْرِ مَعْنَى : يَزَالُ ، قُلْتَ : قَدْ أَنْفَكَكَ مِنْكَ ، وَأَنْفَكَكَ الشَّيْءُ مِنَ الشَّيْءِ ، فَيَكُونُ بَلَا جَدٌ ، وَبَلَا فَعْلٍ ، وَقَدْ قَالَ ذُو الرِّمَّةِ :

(١) كتاب سيبويه : ٣١١ / ٢ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

حَرَّاجِيْجُ لَا تَنْفُكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

فلم يدخل فيها إلا (إلا) وهو ينوي بها التمام وخلاف: يزال، لأنك لا تقول: ما زلت إلا قائماً^(١)

فيرى الفراء أن الفعل (تنفك) قد يكون تاماً أو ناقصاً ، و(مناخة) حال للضمير المستتر ، وعلى ذلك لا تثبت الزيادة ويصح الإبقاء على الإعراب الظاهر .

وقال ابن السجري (ت ٥٤٢ هـ) في هذا الباب : ((وليس دخول (إلا) في هذا البيت خطأ، كما توهم ؛ لأن بعض النحويين قدر في(تنفك) التمام، ونصب (مناخة) على الحال، فتنفك هاهنا مثل منفكين، في قول الله عز وجل: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ الْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾ فالمعنى: ما تنفصل عن جهد ومشقة إلا في حال إناختها على الخسف، ورمى البلد القفر بها، أي تنتقل من شدة إلى شدة^(٢)))

ولم يجوز العكبري دخول (إلا) في خبر (ما زال) وأخواتها ، إذ قال : ((وإنما لم يجر دخول (إلا) في خبر (ما زال) وأخواتها ؛ لأن معناها الإثبات فيصير ك (كان) فأما قول ذي الرمة:

حَرَّاجِيْجُ لَا تَنْفُكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

فيروى بالرفع على أنه خبر مبتدأ مخذوف وموضع الجملة حال وبالنصب على الحال وتكون (تنفك) تامة و (على الخسف) حال أخرى ويجوز أن تكون الناقصة وتكون (على الخسف) الخبر أي ما تنفك على الخسف إلا إذا أنيخت وعليه المعنى^(٣)))

وخرج المرادي البيت على وجهين واصفاً قول الفراء بالضعف ، إذ قال : ((ما تنفك مناخة، وإلا زائدة ؛ لأن ما زال وأخواتها لا تدخل إلا على خبرها ؛ لأن نفيها إيجاب، فلا وجه لدخول إلا وهذا قول ضعيف، فإن إلا لم تثبت زيادتها ، وقد خرج البيت على وجهين: أحدهما أن تنفك تامة، ومناخة

(١) معاني القرآن : ٣ / ٢٨١ ، والآية من سورة البينة : ٤ ، والبيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه : ١٤١٩ ، وتلخيص الشواهد : ٢٧٠ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، وبلا نسبة في أسرار العربية : ١٤٢ ، والشعر والشعراء : ١ / ٥٢٤ ، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : ٤٣٢ .

(٢) أمالي ابن السجري : ٣٧٣ / ٢ ، ينظر: شرح شواهد المغني : ١ / ٢١٩ . والآية من سورة البينة : ١ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ١٧٠ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

حال ، والثاني أنها ناقصة والخبر قوله على الخسف، ومناخة حال من الضمير المستكين في الجار، وهذا قول الفراء^(١).

يتضح من النص أن القول بزيادة إلا ضعيف عند المرادي وهذا دل عليه قوله : ((فلا وجه لدخول إلا وهذا القول ضعيف...)) ؛ لأن (ما زال وأخواتها) لا تدخل إلا على خبرها ؛ لأن نفيها إيجاب.

أن (إلا) تكون زائدة ودل على ذلك الاستثناء المفرغ وأما بيت ذي الرمة:

حَرَّاجِيْجٌ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً . عَلَى الْخُسْفِ أَوْ نَزَمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

فَقيل غلط منه وإنَّ الخطأ من بعض الرواة ، أن الرواية الصحيحة جاءت بالتثوين وقيل (تنفك) فعل تام بمعنى الانفكاك من التعب أو التخلص منه وبهذا يكون النفي للفعل و(مناخة) حال ، وبعضهم ذهب إلى (تنفك) فعل ناقص وخبرها محذوف و (مناخة) حال^(٢). ولكنه كلام ابن هشام : وهذا فاسدٌ لبقاء الاشكال إذ لا يقال جاء زيدٌ إلا راكبًا.

وقد أشار الشارح إلى مسألة زيادة (إلا) على خبر المنفي للأفعال الناقصة ، إذ قال : ((فلم يصح إدخال (إلا) على الخبر ، فلا تقول : (مازال زيد إلا عالمًا) ؛ كما لا تقول : (كان زيد إلا عالمًا) ؛ لأن (إلا) هنا لا تكون للإخراج من متعدد ؛ إذ لا متعدد قبلها لفظًا ولا حكمًا فتعين أن يكون للتفريغ ، وهو نقض النفي ، ولا نفي هنا ، لما تبين أن معنى (مازال) : الإثبات ، ثم على تقدير أن الاستثناء المفرغ يكون بعد الإثبات يلزم منه التناقض ؛ لأن ما بعد (إلا) في الإثبات منفي ، فتكون (إلا) تقتضي نفيه ، و(مازال) تقتضي إثباته ، وذلك محال ، فأما قول ذي الرمة:

حَرَّاجِيْجٌ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخُسْفِ أَوْ نَزَمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

ف (تنفك) ههنا تامة بمعنى (لا تنفصل إلا مناخة) ولذلك جاءت بالرفع أعني (مناخة) ، حكى ذلك أبو البقاء على أنها خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : (إلا هي مناخة) ، وموضع الجملة : حال ، ف(مناخة) :

(١) الجني الداني: ٥٢١.
(٢) ينظر : مغني اللبيب في كتب الأعراب : ١٠٢.

الفصل الثاني ردود النيليّ البغداديّ النحوية على العلماء

إذا نصبتهـا حال من الضمير في (تنفك) لا أنه خبر . وقد تحمل قوم لهذا البيت وجوهاً لا حاصل لها ، فجعلوا (على الخسف) : الخبر و(مناخة) : حال من الضمير المستكن في قوله : (على الخسف) ؛ لأنه خبر ، والتقدير : (ما تنفك كائنة على الخسف في حال من الأحوال إلا في حال مناخة) وهذا التقدير فاسد ؛ لأن الاستثناء منه أيضاً مفرغ بغير نفي ، وإذا جاز أن يقع الاستثناء المفرغ في الإثبات فيجعله خبراً ، ولا حاجة به إلى هذا التقدير الذي أوقعه فيما هرب منه ، مع ما فيه من تقديم الاستثناء المفرغ على المستثنى منه ؛ لأنه يستثنى من الأحوال التي للضمير المستكن في(على الخسف) ، وأيضاً : فإن (مناخة) حال من الضمير في الجار والمجرور الذي هو الخبر ، والعامل فيها حرف الجر ، والحال لا يتقدم على العامل الذي بتأويل الفعل))^(١) .

من نص النيليّ البغداديّ بعد ذكر آراء النحويين وذكر شواهدهم يتبين ما يأتي :

١- ذكر رأي العكبريّ الذي ذهب فيه إلى أنّ (تنفك) هنا تامة ، و(مناخة) جاءت بالرفع على أنّها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (إلا هي مناخة) وموضع الجملة حال وإذا جاءت (مناخة) بالنصب فهي حال من الضمير في (تنفك).

٢ -ردّ النيليّ البغداديّ القوم الذين ذهبوا إلى أنّ (على الخسف)هي خبر ل(تنفك) ، و(مناخة) إذا كانت منصوبة فهي حال يعود على الخبر (على الخسف) ، ولم يصرح النيليّ البغدادي بأسماء هؤلاء القوم الذين ذهبوا هذا المذهب ،وقد وصف مذهبهم هذا بقوله : ((وقد تحمل قوم لهذا البيت وجوهاً لا حاصل لها)) ، وقوله أيضاً : ((وهذا التقدير فاسد ...)) .

٣-علل سبب رفضه لهذا المذهب ؛ لأنّ الاستثناء منه مفرغ بغير نفي.

٤ - والتقدير الذي لجأ إليه العكبري فاسد ؛ لأنّه لا يصح جعل الخبر لمبتدأ محذوف مع وجود العامل اللفظي إلا أنّنا نستدل على ذلك من قوله : ((...ولا حاجة به إلى هذا التقدير الذي وقع في ما هرب منه ...)) ، وأيضاً من قوله : ((وهذا التقدير فاسد...)) وأوقعه في ما هرب منه فهو يخص توجيه وجه النصب (مناخة) الذي ينسب إلى الفراء .

(١) التحفة الشافية : ٢ / ٢٩٠ - ٢٩١ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

وذكر الأشموني في شرحه هذه المسألة ، إذ قال : ((وأما "ما زال" وأخواتها فنفيها إيجاب؛ فلا يقترن خبرها بـ"إلا"، كما لا يقترن بها خبر "كان" الخالية من نفي، لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر))^(١).

وقال السيوطي : ((بَأَنَّ كَانَ الْخَبَرُ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَنْفِيًّا لَمْ يَجَزْ دُخُولُ إِلَّا عَلَيْهِ نَحْوُ مَا كَانَ مِثْلَكَ إِلَّا أَحَدًا وَمَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا زَائِلًا ضَاحِكًا وَكَذَلِكَ لَا تَدْخُلُ عَلَى خَبَرِ زَالَ وَإِخْوَتِهِ ؛ لِأَنَّ نَفْيَهَا إِبْجَابٌ فَإِنْ قَوْلُكَ : مَا زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا ، فِيهِ إِثْبَاتُ الْعِلْمِ لَزَيْدٍ فَهُوَ كَقَوْلِكَ : كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا ، وَهَذَا لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ إِلَّا فَكَذَلِكَ ذَاكَ وَأَمَّا قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ ... فَقِيلَ خَطَأٌ مِنْهُ وَلِهَذَا لَمْ يَحْتَجِ الْأَصْمَعِيُّ بِشَعْرِهِ وَلَكثَرَةِ مَلَازِمَتِهِ الْحَاضِرَةِ فَسَدَ كَلَامُهُ وَقِيلَ مُؤُولٌ عَلَى زِيَادَةٍ إِلَّا أَوْ تَمَامٌ يَنْفَكُ وَمَنَاخَةٌ حَالٌ))^(٢).

فالسُّيُوطِيُّ لَا يَجُوزُ دُخُولُ (إِلَّا) عَلَى خَبَرٍ مُثَبَّتٍ، فِي الْأَفْعَالِ مِثْلَ (كَانَ) يَجُوزُ دُخُولُ (إِلَّا) إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مَنْفِيًّا ، إِمَّا (مَازَالَ وَأَخَوَاتُهَا) فَالْخَبَرُ مُثَبَّتٌ لَذَا لَا يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ الْمَفْرُغُ.

وَلَمْ يَجُوزْ حَمْدِي كَوَكَبُ دُخُولُ (إِلَّا) فِي خَبَرِ (مَا زَالَ)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا يَفِيدُ الْإِثْبَاتَ فَيَصْبِحُ حُكْمُهَا قَرِيبٌ مِنْ حُكْمِ كَانَ، إِذْ قَالَ: ((لَا يَجُوزُ دُخُولُ (إِلَّا) فِي خَبَرِ (مَا زَالَ) لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْإِثْبَاتُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجَزْ دُخُولُ (إِلَّا) فِي خَبَرِ (مَا زَالَ) وَأَخَوَاتُهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْإِثْبَاتُ فَيَصِيرُ كَ (كَانَ) فَأَمَّا قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ:

حَرَجِيْجٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةٌ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بِلْدًا قَفْرًا

فَيُرَوَّى بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذُوفٌ وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ حَالٌ وَبِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ وَتَكُونُ (تَنْفَكُ) تَامَّةً وَ (عَلَى الْخَسْفِ) حَالٌ أُخْرَى وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النَّاقِصَةُ وَتَكُونُ (عَلَى الْخَسْفِ) الْخَبَرُ أَيْ مَا تَنْفَكُ عَلَى الْخَسْفِ إِلَّا إِذَا أُنِخْتُ وَعَلَيْهِ الْمَعْنَى))^(٣).

٢- رَدَّهَ عَلَى الَّذِينَ (تَأَوَّلُوا قَوْلَ سَيِّبِيهِ) :

-حُكْمُ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ إِذَا كَانَا مُضَارِعَيْنِ:

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٢٥٢/١.

(٢) همع الهوامع : ٤٣٦-٤٣٧.

(٣) الأفعال الناسخة (حمدي كوكب) : ١١٤.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

قال سيبويه : ((وقبح في الكلام أن تعمل إن أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله ، ألا ترى أنك تقول: آتيك إن آتيتني، ولا تقول آتيك إن تأتني، إلا في شعر، لأنك أخرت إن وما عملت فيه ولم تجعل لأنَّ جوابًا ينجزم بما قبله نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ وقال عز وجل: ﴿وَالَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ لما كانت إن العاملة لم يحسن إلا أن يكون لها جوابٌ ينجزم بما قبله. فهذا الذي يشاكلها في كلامهم إذا عملت ... ولا يحسن إن تأتني آتيك، من قبل أن إن هي العاملة. وقد جاء في الشعر:

يا أَفْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَفْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

أي إنك تصرع إن يصرع أخوك))^(١)

وجاء في المقتضب : ((وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو إن تأتني آتيك وأنت ظالم إن تأتني لأنها قد جزمت ولأن الجزاء في موضعه فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلا مضارعا مجزوماً أو فاء إلا في الشعر فأما إن تأتني آتيك فإن بعضهم قد يجيزه في غير الشعر كما أجازوا إن آتيتني آتك))^(٢) أي عدم جواز تقديم المفعول به بالجزاء على حرف الشرط إلا في الشعر .

وعبر الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) عن مذهبه بتقديم (تُصْرَعُ) في النية، وتضمنه الجواب في المعنى، والتقدير (إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ)، وهذا من ضرورة الشعر ؛ لأنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ قَدْ جَزَمَ الْأَوَّلَ فَحُكْمُهُ أَنْ يَجْزِمَ الْآخِرَ^(٣)

ويبدو أنها من مسائل الخلاف التي ذكرها أبو البركات الأنباري فذكر أنه يذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، نحو : زيداً إن تضرب أضرب، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط ؛ فأجازه الكسائي، ولم يجزه الفراء ، فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط ؛ لأنَّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على (إن) كقولك: أَضْرِبُ إِنْ تَضْرِبَ ،

(١) كتاب سيبويه : ٦٦/٣ - ٦٧ والآية الأولى من سورة الأعراف : ٢٣، والآية الثانية من سورة هود: ٤٧، وتخريج البيت من الرجز وهو لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه: ١٢١/٢، في خزنة الأدب : ١٩/٨، والمقاصد النحوية : ٤٣٠/٤، وبلا نسبة في جواهر الأدب : ٢٠٢.

(٢) المقتضب : ٧١/٢.

(٣) ينظر : تحصيل عين الذهب : ٤١١.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً، إلا أنه لما أُجِرَ انجزم بالجوار على ما بينا، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعاً والذي يدل على ذلك قول:

يا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

والتقدير فيه: إنك تصرع إن يُصْرَعُ أخوك، ولولا أنه في تقدير التقديم، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً، ولوجب أن يكون مجزوماً^(١).

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز لمعمول الشرط أن ينصب لا بالجزاء ولا بالشرط لأنهم يرون حرف الشرط يتقدم على معمول الشرط والجزاء لشبهه بالاستفهام بصدارة الكلام ولا يعمل ما بعد الاستفهام بما قبله فهو ها هنا بمنزلة الشرط^(٢).

ويذكر أبو البركات الأنباري مذاهب النحويين للعامل في جواب الشرط إذا كان فعل الشرط وجوابه مضارعين ، إذ قال: ((إن هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل معه وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، فقال: لأن حرف الشرط حرف جزم، والحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل. وهذا القول ضعيف أيضاً؛ لأنه يؤدي إلى إعمال الفعل في الفعل وقولهم: "الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين" باطل؛ لما بينا من وجه مناسبتة للعمل في الشرط وجوابه لاقتضائه لهما، بخلاف غيره من الحروف الجازمة؛ فإنها لما اقتضت فعلاً واحداً عملت في شيء واحد، وحرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل في شيئين قياساً على سائر العوامل فأما من ذهب إلى أنه مبني على الوقف فقال: لأن الفعل المضارع إنما أعرب بوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم؛ لأنه ليس من مواضعه ؛ فوجب أن يكون مبنيًا على أصله ، فكذاك فعل الشرط))^(٣).

ويرى ابن يعيش أنه إذا وقع الجزاء، مضارعاً ، ففيه الجزم والرفع ، فأما قوله :

(١) ينظر : الإنصاف : ٥١١/٢ - ٥١٢ ، (مسألة رقم ٨٧).

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٥١١/٢ - ٥١٢ .

(٣) الإنصاف : ٤٩٨/٢ ، (مسألة رقم ٨٤) .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

يقول لا غائب مالي ولا حرم

وإن أتاه خليل يوم مسألة

فالشاهد فيه رفع "يقول"، وهو الجواب، أما الجزم فصحيح، وأما الرفع فقبیح، والذي جاء منه في الشعر متأولاً من قبيل الضرورة، فقله: "يقول: لا غائب مالي ولا حرم"، فسيبويه يتأوله على إرادة التقديم، كأن المعنى "يقول إن أتاه خليل". وقد استضعف، والجيّد أن يكون على إرادة الفاء، فكأنه قال: فيقول. والفاء قد تُحذف في الشعر :

إنك إن يُصرع أخوك تُصرع

يا أقرع بن حابسٍ يا أقرع

أي إن (إنك تصرع إن يصرع أخوك) ، أو على تقدير الفاء . ومثله قول الآخر :

مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَصِيرُهَا

فقلتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوِّكَ إِنِّهَا

فرفع على إرادة التقديم أو إرادة الفاء ^(١).

قال أبو حيان الأندلسي : ((وإذا تقدمت الهمزة على أداة الشرط الذي فعله، وفعل جزائه مضارعان نحو: أن تأتني آتك؟ فكما لو لم تدخل الهمزة، وذهب يونس إلى أنه يبنى على أداة الاستفهام، وينوي به التقديم، إذ ذلك ويلزم أن يكون فعل الشرط إذ ذاك ماضياً فيكون التركيب : إن تأتني آتيك، ولا يجوز عنده جزمهما، ولا أن يجزم الأول ويرفع الثاني نحو: إن تأتني آتيك إلا في الشعر)) ^(٢).

وقد أشار الشارح في كتابه التحفة الشافية إلى مسألة الشرط وجوابه إذا كانا مضارعين، إذ قال : ((فإن كانا مضارعين وجب الجزم في الأول والثاني ، أما الأول ف (يان) ،وأما الثاني ف قيل : (يان) والشرط جميعاً ، وتأولوا قول سيبويه: أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله بالشرط أو إن وحده أو المجموع ، والاول باطل ؛ إذ لا يعمل فعل في فعل ، ولو أراد الثاني لقال : (إن) تجزم هذه الافعال وجواباتها ، فتعين الثالث : وهو : أن يكون أراد بما قبله المجموع .

^(١) ينظر : شرح المفصل : ١١٠-١٠٩/٥ وينظر : شرح ابن عقيل : ٣٦/٤ ، والمقاصد النحوية : ١٩٢٠/٤. وتخريج البيت الأول: لزهير بن أبي سلمى في ديوانه : ١٥٣ ، خزنة الأدب : ٤٨ / ٩ ، ٧٠ ، ووصف المبانى : ١٠٤ ، وتخريج البيت الثالث من الطويل هو لأبي ذؤيب الهذلي "ديوان الهذليين : ١٥٤ / ١.

^(٢) ارتشاف الضرب : ١٨٧٥/٤.

الفصل الثاني ردود النيليّ البغداديّ النحوية على العلماء

وأقول : إنما يجب الجزم في الثاني إذا كانا مضارعين بشرطين:

أحدهما : أن لا ينوى به التقديم ؛ كقول الشاعر :

يا أَفْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَفْرَعُ إِنَّكَ إنْ يُصْرَعُ أخوك تُصْرَعُ

فرفع (تصرع) الأخير؛ لأنه في نية تقديم من حيث إنه خبر (إن) ؛ أي : (إنك تصرع إن يصرع أخوك) ووقع الشرط حشواً بين (إن) وخبرها ، والجزء محذوف يسد خبر (إن) مسده ، والفائدة في مثل هذا : أن المتكلم قد يخرج كلامه على وجه القطع والبت، فيقول مثلاً: (أكرم زيداً) ثم يبدو له فيقول : (إن جاءك) ، والشرط الثاني: أن لا تدخل عليه الفاء ((^(١))).

يتضح من خلال نص النيليّ البغداديّ ما يأتي:

١-ذهب مع الذين ذهبوا إلى أنّ فعل الشرط والجواب يجب أن يجزما ، إذا كانا مضارعين شريطه ان لا ينوى به التقديم ، والشرط الآخر أن لا تدخل عليه الفاء.

٢- ردّ رأي من ذهب إلى جواز جزم جواب الشرط إذا كان مضارعاً بما قبله أي بأداة الشرط أو فعل الشرط على حدة ، إذ قال فيه : ((والأول باطل)) ، وعلة ذلك عنده ((إذ لا يعمل فعل في فعل)).

٣ -وأنه لا يذهب إلى ما ذهب إليه النحاة من أن الجواب مجزوم بأداة الجزم وفعل الشرط مجتمعين قال : فتعين الثالث ، وهو أن يكون أراد بما قبله المجموع ، وهذا يستدل عليه من قوله : ((وتأولوا قول سيبويه ...)) .

إذ قال الشاطبيّ في هذه المسألة : ((فمن النحويين من ذهب إلى جزمهما بالأداة وحدها كما تقدم، ومنهم من ذهب إلى أن الفعل الأول مجزوم بها، والثاني: مجزوم بفعل الشرط، فليس على هذا المذهب بجازمة إلا فعلاً واحداً ، ومنهم من ذهب إلى أن الأداة هي الجازمة للأول وحده، وأما الثاني فمجزوم بالأداة وما عملت فيه، وهو فعل الشرط، وعليه حمل قول الخليل: إنما إذا قلت: إن تأتني آتك، ف

(١) التحفة الشافية : ٢٤١/٢-٢٤٢، وتخريج البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه : ١٥٣، خزنة الأدب : ٤٨/٩، ٧٠، ووصف المباني : ١٠٤.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

(آتك) انجزمت ب (إن تأتني) وقد يظهر من كلام سيبويه في قوله: وينجزم الجواب بما قبله وذهب الكوفيون إلى أن جزم فعل الجواب على الجوار، لمجاورته المجزوم، وهو فعل الشرط والأصح من هذه المذاهب مذهب الناظم، وقد أشعر في كلامه بالعلة التي لأجلها ذهب إلى ما ذهب إليه، وذلك أن العمل أصله الطلب، فكل عامل، إنما يثبت له العمل إذا ثبت طلبه له، وإذا كان يطلب أكثر من عامل واحد فلا بد من أن يقتضي جميع ما يطلبه، كالفعل اللازم، والمتعدي إلى واحد، أو إلى اثنين، أو ثلاثة))^(١).

وقد رجح مذهب الناظم، الشاطبي بين الثلاثة مذاهب التي ذكرها هي : المذهب الأول : بالأداة تجزم فعل الشرط والجواب إذا كان مضارعاً والمذهب الثاني : الأداة هي تجزم الشرط (الفعل الأول المضارع)، والجواب (الفعل الثاني المضارع) مجزوماً بفعل الشرط، والمذهب الثالث: الأداة تجزم الفعل الأول ، والفعل الثاني يُجزم بما قبله، أي بما قبله بالأداة والفعل (فعل الشرط) الأول المضارع^(٢).

وقال المكوذي : ((وأما جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطاً كان أو جزاءً في الأوجه الأربعة ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاءً ، وفهم من قوله حسن أنه كثير ولا يفهم منه أنه أحسن من الجزم بل الجزم أحسن ؛ لأنه على الأصل وقوله ورفع بعد مضارع وهن، أي: ضعف، كقوله :

يا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

وإنما حسن الرفع بعد الماضي ؛ لعدم تأثير أداة الشرط في فعل الشرط وضعف بعد المضارع لتأثير العامل في فعل الشرط))^(٣). يقارن بما ذكره ابن يعيش الذي قبح الرفع في الشاهد الشعري على الرفع من أن فعل الشرط فيه ماضٍ.

(١) شرح ألفية ابن مالك – المقاصد الشافية : ١١٨/٦.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١١٨/٦.

(٣) تحصيل عين الذهب : ٤١١، وتخريج البيت الهذلي : ٢٥١ / ٤، الخزائن : ٣٩٧ / ٣.

الفصل الثاني ردود النيليّ البغداديّ النحوية على العلماء

ذكر السيوطيّ هذه المسألة، إذ قال : ((والبيت استشهد به على رفع جزاء الشرط مع كون فعل الشرط مضارعاً، وخرج على أنه ليس بالجواب بل خبر إن، وجملة الشرط وقعت حشواً بين أن وخبرها، والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه))^(١).

وقال د. عباس حسن : ((فإن كان فعلاً الشرط والجزاء مضارعين لفظاً ومعنى وجب جزمهما إلا على رأي ضعيف يجيز رفع المضارع الواقع جواباً في النثر وفي النظم ؛ مستدلاً بقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ أَئِنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ برفع المضارع (يدرك)))^(٢).

٣- ردّه على ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) :

- إجراء المعتل المنقوص (موالٍ) مجرى غير المنصرف الصحيح :

لم يخالف النيليّ البغداديّ رأي ابن الحاجب إلا في مسائل معينة ، واعترض عليه في باب الاسم المنقوص إجرائه مجرى الاسم .

فقد بين سيبويه غير المنصرف الصحيح موضعاً رأي الخليل ، إذ قال : ((فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقول: هذا جوارى قد جاء، ومررت بجوارى قبل. وقال الخليل: هذا خطأ لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجرّ لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجر، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر، فيقولوا: مررت بجوارى قبل، لأنّ ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حالٍ واحدة. ويقول يونس للمرأة تسمّى بقاضي: مررت بقاضي قبل، ومررت بأعيمي منك. فقال الخليل: لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن يلزموها الجر والرفع، كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل))^(٣).

(١) شرح شواهد المغني : ٨٩٨/٢.

(٢) النحو الوافي : ٤٧٤/٤، والآية من سورة النساء : ٧٨، والقراءة لطلحة بن سليمان برفع الكاف في المحتسب في تبين شواذ القراءات : ١٩٣/١.

(٣) كتاب سيبويه : ٣١٢/٣، وينظر : شرح المفصل : ١٨١/١.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

ويتبين من قول سيبويه كيفية إعراب الأسماء الممنوعة من الصرف إذا استعملت استعمال المنصرف وبين موقف الخليل من ذلك ؛ لأنَّ الخليل يرى أنَّ الاسم يكون على حالة واحدة في المعرفة والنكرة ولا يصحُّ إلحاقه بالأفعال المعتلة ، وبين أيضًا قول يونس أنَّه أورد بعض الألفاظ واعتراض الخليل عليه^(١).

ذهب المبرد إلى أنَّ الاسم المنقوص إذا أُريد به التأنيث لا ينصرف في حالتي الرفع والجر ؛ لأنَّ التثنية عوض عن الحرف المحذوف ، وقال : ((فإنَّما أنصرف باب جوارٍ في الرَّفْع والخفض ؛ لأنَّه أنقص من باب ضوارب في هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ وَكَذَلِكَ قَاضٍ فَاغْلَمْ لَوْ سَمَّيْتِ بِهِ امْرَأَةً لَانْصَرَفَ فِي الرَّفْعِ والخفض ؛ لأنَّ التَّنْوِينَ يَدْخُلُ عَوْضًا مِمَّا حُذِفَ مِنْهُ فَأَمَّا فِي النِّصْبِ فَلَا يُجْرَى ؛ لأنَّه يَتِمُّ فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِهِ مِمَّا لَا عِلَّةَ فِيهِ فَإِنْ احتَاجَ الشَّاعِرُ إِلَى مِثْلِ جَوَارٍ فَحَقُّهُ إِذَا حَرَّكَ آخِرَهُ فِي الرَّفْعِ والخفض أَلَّا يُجْرِيَهُ وَلَكِنَّهُ يَقُولُ مَرَرْتُ بِجَوَارِي ... فَإِنَّمَا أَجْرَاهُ لِلضَّرُورَةِ مَجْرَى مَا لَا عِلَّةَ فِيهِ فَإِنْ احتَاجَ إِلَى صَرْفٍ مَا لَا يَنْصَرَفُ صَرْفَهُ مَعَ هَذِهِ الْحَرَكَةِ فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِهِ مِمَّا لَا عِلَّةَ فِيهِ))^(٢).

فالمنقوص كل اسم وقع في آخره ياء قبلها كسرة نحو القَاضِي والداعي وَهَذِهِ الْيَاءُ لَا تَدْخُلُهَا ضَمَةٌ وَلَا كَسْرَةٌ فَإِنْ نَصَبْتَ الْمَنْقُوصَ جَرَى مَجْرَى الصَّحِيحِ لَخَفَةِ الْفَتْحَةُ ، فَإِنْ زَالَ التَّنْوِينُ عَنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ الْإِصْفَاءِ كَانَتْ الْيَاءُ سَاكِنَةً فِي الرَّفْعِ والجر مَفْتُوحَةً فِي النِّصْبِ وَتَقُولُ فِي الرَّفْعِ هَذِهِ الْقَاضِي وَهَذَا قَاضِيكَ وَفِي الْجَرِّ مَرَرْتُ بِالْقَاضِي وَمَرَرْتُ بِقَاضِيكَ وَكَانَ الْأَصْلُ فِيهِ هَذَا الْقَاضِي وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي وَهَذَا قَاضِيكَ وَمَرَرْتُ بِقَاضِيكَ فَأَسْكَنْتِ الْيَاءُ اسْتِثْقَالًا لِلضَمَّةِ وَالْكَسْرَةِ عَلَيْهَا وَبَقِيَتْ سَاكِنَةً وَتَقُولُ فِي النِّصْبِ رَأَيْتِ الْقَاضِي وَرَأَيْتِ قَاضِيكَ فَفَتْحَتِ الْيَاءُ عَلَامَةَ النِّصْبِ^(٣).

قال النيلي البغدادي في باب التعويض : ((أَنْ يَفْتَحَ (الياء) فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ ، وَلَا يَحْذِفُهَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَدَّرَهُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ لَزِمَهُ فَتْحُهُ فِي الْجَرِّ ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ لَا تَسْتَثْقِلُ وَلَا تَحْذِفُ ، فَلَا يَعْوِضُ عَنْهَا التَّنْوِينُ كَمَا فِي النِّصْبِ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

ولكن عبد الله مؤلى مواليا

فلو كان عبد الله مؤلى هجوئه

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٣/٣١٢ .

(٢) المقتضب : ١/١٤٣ .

(٣) ينظر : اللع في العربية : ١٤-١٥ .

الفصل الثاني ردود النيليّ البغداديّ النحوية على العلماء

بفتح ياء (مواليّ) من غير الصرف . واعترض على هذا القول بأنه لو جاز التعويض من هذه الحركة لجاز التعويض من حركة الفعل المعتل كـ (يغزو) ، و (يرى) ((^(١)

يتبين من نص النيليّ البغداديّ ما يأتي :

١ - إذ تعامل كلمة (مواليّ) معاملة الاسم غير المنصرف الصحيح ؛ لأنها من صيغ منتهى الجموع وهي علل المنع من الصرف.

٢ - اعترض النيليّ البغداديّ وردّ على القول القائل بجواز تعويض عن الحركة وهذا نستدل عليه من قوله : ((واعترض على هذا القول بأنه لو جاز التعويض من هذه الحركة)) وهو قول المبرد ومن رافقه.

٣ - ردّ النيليّ البغداديّ المصنف وهو (ابن الحاجب) من دون أن يصرّح باسمه .

٤ - علل ردّه أنّه لو جاز ذلك لجاز التعويض عن حركة الفعل المعتل نحو : يغزو ويرى وهذا يفهم من قوله : ((... لجاز التعويض من حركة الفعل المعتل كـ (يغزو) ، و (يرى))) .

٥ - احتج الشارح بأنّ هذا المذهب يستوجب تعويض حذف حركة الأفعال يغزو ، ويرى بالتثوين أيضاً .

وكان ينبغي أن يقال: مولى موالٍ، وإنما قال: مواليا فنصبه ؛ لأنّه ردّه إلى أصله للضرورة، وإنّما لم ينون ؛ لأنّه جعله بمنزلة غير المعتل الذي لا ينصرف فقوله: (قلو) الفاء للعطف، ولو للشرط، وقوله: (كان عبد الله مولى) : جملة وقعت فعل الشرط، و (مولى) : منصوب ؛ لأنّه خبر كان، وأراد به المولى الأعلى، وقوله: (هجوته) : جملة من الفعل والفاعل والمفعول وقعت جواب الشرط، وقوله: (ولكن) للاستدراك، و (عبد الله) اسمه، و (مولى مواليا) كلام إضافي خبره^(٢).

ذكر الأشموني اتفاق المذهب البصري والكوفي على معاملة الاسم المنقوص معاملة الاسم الصحيح بترك التثوين وظهور الإعراب إذ قال : ((ومثاله في التعريف "قاض" اسم امرأة فإنه غير منصرف للتأنيث والعلمية و) يعيل) تصغير يعلى و"يرم" مسمى به فإنه غير منصرف للوزن والعلمية، والتثوين فيهما في

(١) التحفة الشافية: ٧٨ / ١، وتخريج البيت من الفرزدق في إنباه الرواة: ١٠٥ / ٢، وخزانة الأدب: ٢٣٥ / ١.

(٢) ينظر: المقاصد النحوية: ١٨٥٢ / ٤.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة، وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي إلى نحو "قاض" اسم امرأة، و"يعيل، ويرم" يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة، فيقولون "هذا يعيلي، ويرمي، وقاضي، ورأيت يعيلي ويرمي وقاضي، ومررت ببيعلي ويرمي وقاضي" ^(١).

في فتح الياء قد ورد خطأ بأنه من إجراء المعتل مجرى الصحيح ، وذلك عند الجمهور ضرورة، كقول الفرزدق في غير العلم:

فلو كان عبدُ الله مؤلًى هَجَوْتُهُ ولكن عبدَ الله مؤلًى مَوَالِيَا

فأظهر الفتحة في حالة الجر، ضرورة، وكان القياس أن يقول: مؤلى موال، على حد: ﴿وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ ^(٢).

وخالف السيوطي بعض أراء العلماء في ظهور الفتحة في حالة الجر للاسم الممنوع من الصرف موضحاً رأي يونس الذي يرى جواز ظهورها في مواضع معينة ، وقال : ((وَلَا تَظْهَرُ الْفَتْحَةُ جَرًّا خِلَافًا لِقَوْمٍ مُّطْلَقًا وَلِيُونَسٍ فِي الْعِلْمِ يَنْوِنُ جَوَازًا فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ مِنْ غَيْرِ الْمَنْصَرَفِ مَا آخِرُهُ يَاءٌ تَلِي كَسْرَةَ سَوَاءً كَانَ جَمْعًا نَحْوُ: هَؤُلَاءِ جَوَارٍ وَمَرَرْتُ بِجَوَارٍ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ فَوْقَهُمْ غَوَاشٍ﴾ و ﴿وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ أم مُصْغَرًا كَأَعِيمٍ أم فِعْلًا مُسَمًّى بِهِ كَيَغْزِ وَيَرْمِ وَهَذَا التَّنْوِينُ عَوِضٌ مِنَ الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ بِحَرَكَتِهَا تَخْفِيفًا فَإِنْ قَلَبْتَ الْيَاءَ أَلِفًا مَنَعَ التَّنْوِينُ بِاتِّفَاقٍ كَصَحَارَى وَعَذَارَى بَعْدَ صَحَارٍ وَعَذَارٍ وَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا النَّوعِ ظُهُورُ الْفَتْحَةِ عَلَى الْيَاءِ فِي حَالَةِ الْجَرِّ كَمَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْكَسْرِ الَّتِي الْفَتْحَةُ نَائِبَةٌ عَنْهَا)) ^(٣).

ووضح د. عباس حسن أنه في الضرورة الشعرية يجوز أن يمنع الاسم المنصرف من التنوين الذي كان مستحقه قبل الضرورة ؛ سواء أكان الاسم علمًا أم غير علم ومثال غير العلم كلمة: "موالي" والأصل الغالب أن يقول: مؤلى موال، فترك هذا الأصل، وأثبت الياء، وجرا الاسم بالفتحة الظاهرة عليه ، لكن إذا منع الاسم من التنوين بسبب الضرورة الشعرية فما حكمه في حالة الجر؟ أيجر بالكسرة كالأسماء المنصرفة المتمكنة

(١) شرح الأشموني: ١٧١/٣.

(٢) ينظر : شرح التصريح: ٣٥٥/٢، والآية من سورة الفجر : ١- ٢ ، وتخريج البيت من للفرزدق في إنباه الرواة: ١٠٥/٢ ، وخزانة الأدب : ٢٣٥/١.

(٣) همع الهوامع : ١٢٧/١، والآية الأولى من سورة الأعراف : ٤١ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

ولكن بغير تنوين، أم يجر بالفتحة بغير تنوين كالممنوع من الصرف؟ الأمران جائزان. والأحسن جره بالكسرة كأصله والاقتصار في الضرورة على منع تنوينه ويعرب الاسم الممنوع من التنوين للضرورة على حسب موقعه من الجملة ويزداد في كل حالة إنه ممنوع من التنوين للضرورة ، وإذا كان مجروراً بالفتحة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للضرورة^(١).

٤- ردّه على الأخفش والفراء والكوفيين :

-إعراب ياء المتكلم وكاف الخطاب بعد (لولا) :

اختلف النحاة في أصل (لولا) عند اتصالهما بالضمير ياء المتكلم وكاف الخطاب ، وهي من المسائل النحوية التي توقف عندها كثير من العلماء ، واختلفوا فيها : وذكر سيبويه مسألة إضافة المضمّر إلى (لولا) وفسر قول الخليل ويونس على إضمار الكاف والياء بأن لا يكونا علامة المضمّر المرفوع ، إذ قال : ((وذلك لولاك ولولاي ، إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ ، وإذا أظهرت رُفِع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت، كما قال سبحانه : ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ؛ ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمّر مرفوع. قال الشاعر، يزيد بن الحكم:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَّتْ كَمَا هَوَى
بَأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مِنْهَوَى

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس ((^(٢)

وعرض الفراء رأيه وخالف مذهب البصريين الذي ذهب إلى جواز الجر ب (لولا)، قال : ((وقد استعملت العرب (لولا) في الخبر وكثر بها الكلام حتّى استجازوا أن يقولوا: لولاك ولولاي، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: لولا أنا ولولا أنت فقد توضع الكاف على أنها خفض والرفع فيها الصواب. وَذَلِكَ أَنَا لَمْ نَجِدْ فِيهَا حَرْفًا ظَاهِرًا خُفِضَ، فَلَوْ كَانَ مِمَّا يَخْفِضُ لَأَوْشَكَتُ أَنْ تَرَى ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ فَإِنَّهُ الَّذِي يَأْتِي بِالْمُسْتَجَازِ: وَإِنَّمَا دَعَاهُمْ إِلَى أَنْ يَقُولُوا: لَوْلَاكَ فِي مَوْضِعِ الرِّفْعِ لِأَنَّهُمْ يَجِدُونَ الْمَكْنَى يَسْتَوِي لَفْظُهُ فِي الْخَفْضِ وَالنَّصَبِ،

(١) ينظر : النحو الوافي : ٢٧٤/٤.

(٢) كتاب سيبويه : ٣٧٣/٢، وتخريج البيت ليزيد بن الحكم في خزنة الأدب: ٥/ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢، وسر صناعة الإعراب : ٣٩٥، وكتاب سيبويه : ٣٧٤/٢٩، وشرح أبيات سيبويه : ٢٠٢/٢.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

فيقال: ضربتك ومررت بك ويجدونه يستوي أيضًا في الرفع والنصب والخفض، فيقال ضربنا ومرر بنا، فيكون خفض والنصب بالنون ثم يُقال قمنا ففعلنا فيكون الرفع بالنون. فلما كان ذلك استجازوا أن يكون الكاف في موضع (أنت) رفعًا إذ كان إعراب المكثى بالدلالات لا بالحركات^(١).

يفهم من نص الفراء أن العرب استعملت كثيرًا (لولا) في كلامها مع الاتصال بالضمائر فجوزوا قولهم: (لولاك ولولاي)، معللاً أن هذا الجواز لما وجد العرب الضمائر لا تظهر فيها اختلاف الحركات في جميع الأحوال بل يدل عليها إعرابها بالقرائن.

وذكر المبرد رأي سيبويه، وقال: ((فإن سيبويه يزعم أن لولا تخفض المضمير ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء، فيقال: إذا قلت لولاك، فما الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة، وضمير النصب كضمير الخفض؟ فتقول: إنك تقول لنفسك: لولاي، ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء))^(٢).

ورجح أبو البركات الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش من البصريين واصفًا قولهم بالصحيح مبيّنًا آراء المدرستين وبعض الشراح وخلافهم في مسألة إعراب الضمير الكاف والياء في لولا، إذ قال: ((ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في "لولاي، ولولاك" في موضع رفع، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جر بلولا، وذهب أبو العباس المبرّد إلى أنه لا يجوز أن يقال "لولاي، ولولاك" ويجب أن يقال "لولا أنا، ولولا أنت" فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ولهذا لم يأت في التنزيل إلا منفصلاً، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الياء والكاف في موضع رفع لأن الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه رفعٌ بها على مذهبنا، وبالابتداء على مذهبكم؛ فكذاك ما قام مقامه، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المكني في "لولاي، ولولاك" في موضع جر؛ لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال؛ ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع نصب؛ لأن "لولا" حرف، وليس بفعل له

(١) معاني القرآن: ٨٥/٢.
(٢) الكامل في اللغة والأدب: ٢٤٧/٣.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

فاعل مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جر ... والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون^(١).

وعرض ابن يعيش رأي الأخفش الذي ذهب إلى أنَّ الكاف والياء في (لولاك ولولاي) في موضع رفع أمَّا الجر فدخل لفظاً لا معنى وهو قول الفراء أيضاً وهذا يدل على اتفاقهم ومخالفتهم لسيبويه في ذلك قال ابن يعيش : ((وقال الأخفش وهو قول الفراء : إ الكاف والياء في "لولاك" و"لولاي" في موضع رفع، واحتج بأن الظاهر الذي وقعت هذه الكنايات موقعه مرفوع ، قال: وإنما علامة الجر دخلت على الرفع ههنا، كما دخلت علامة الرفع على الجر في قولهم: "ما أنا كَأَنْتَ". وأنت، من علامات المرفوع، وهو ههنا في موضع مجرور، وكذلك الكاف والياء من علامات المجرور، وهما في "لولاي"، و"لولاك" من علامات المرفوع، ويُؤيد ذلك أنك تجد المكنى يستوي لفظه في الخفض والنصب ، فتقول: ضربتك، و"مررت بك"، ويستوي أيضاً في الرفع والنصب والخفض، فتقول: ضَرَبْنَا، ومَرَّ بنا، وقُمْنَا فتكون النون والألف علامة المنصوب والمجرور والمرفوع. وإذا كان كذلك، جاز أن تكون الكاف في موضع "أنت"، وأنت في موضع الكاف، ويُفرَّق بين إعرابهما بالقرائن، ودلالات الأحوال، وقد ردَّ سيبويه هذه المقالة، فقال: لو كان موضع الياء والكاف في "لولاي"، و"لولاك" رفعاً، وأن كناية الرفع وافقت الجر كما وافقه النصب إذا قلت: "معك"، وضَرَبْتُكَ، لفصل بينهما في المتكلم، فكنت تقول في الرفع: "لولاني"، وفي الجر: "لولاي"، كما تقول في النصب: "ضَرَبْنِي"، وفي الجر: "مَعِي"))^(٢).

يبدو من نص ابن يعيش أنه شارح لمذهب الأخفش وموضح رأي سيبويه بأنه لو جاز جعل الضمير في موضع الرفع لظهر الفرق بين الرفع والجر لفظاً ، كما وضح الفرق بين ضربني ومعني فهذا يدل على أنَّ الضمير في لولاك مجروراً لا مرفوعاً^(٣).

وذكر أبو حيان الأندلسي أن سيبويه خالف مذهب الكوفيين والأخفش، إذ قال: ((ومذهب سيبويه أن الضمير مجرور الموضع، ومذهب الأخفش والكوفيين أنه مرفوع الموضع، استعير ضمير الجر لضمير الرفع، كما عكسوا في «ما أنا كَأَنْتَ» و «لا أنت كَأَنَا»، إذا قلنا في الضمير في (لولاك) مجرور، فذكر بعضهم أنها لا تتعلق بشيء وقال بعضهم: تتعلق بفعل واجب الإضمار، فإذا قلت لولاي لكان كذا، فالتقدير: لولا حضرت، فألزقت ما بعدها بالفعل على معناه من امتناع الشيء، ولا يجوز أن يعمل فيه

(١) الإنصاف : ٥٦٤ / ٢ ، (مسألة رقم ٩) ، والآية من سورة سبأ: ٣١.

(٢) شرح المفصل : ٣٤٦ / ٢.

(٣) ينظر : المصدر نفسه: ٣٤٦ / ٢.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

الجواب ؛ لأنَّ ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها، وكأنَّه لما رأى أن (لولا) إذا ارتفع ما بعدها كان الخبر واجب الإضمار جعل الفعل الذي يتعلق به (لولا) ^(١).

وعرض المراديّ مذهب الكوفيين والأخفش مبيناً ترجيح المالقي (ت ٧٠٢ هـ) لمذهب الأخفش، إذ قال : ((وذهب الأخفش، والكوفيون، إلى أن لولا في ذلك حرف ابتداء، والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء، نيابة عن ضمير الرفع المنفصل، كما عكسوا في قولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، والخلاف في ذلك شهير واختار صاحب رصف المباني مذهب الأخفش، وقال: الأولى أن يحكم عليها بالبقاء على أنها حرف ابتداء، عند من يرى ذلك، أو على أن يحذف الوجود قبل الضمير، ويبقى على خفضه)) ^(٢).

وذهب ابن هشام الأنصاري إلى أنَّ القياس هو مجي (لولا) مع الضمير المنفصل والعرب تأتي به مع المتصل واصفاً استعمالهم بالنادر، بقوله: ((وَلَوْلَا لَا يَجْرُ بِهَا إِلَّا الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِمْ لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ وَهُوَ نَادِرٌ قَالَ الشَّاعِرُ:

أومت بعينيها من الهودج لولاك في ذا العام لم أحجج

وأنكر المبرد استعماله وهذا البَيِّت وَخَوَهُ حَجَّةٌ لِسَبِيوِيهِ عَلَيْهِ وَالْأَكْثَرُ فِي الْعَرَبِيَّةِ لَوْلَا أَنَا وَلَوْلَا أَنْتَ وَلَوْلَا هُوَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٣).

وعرض ابن عقيل قول ابن مالك الذي لم يعد (لولا) فيه من حروف الجر ولم يبين ابن عقيل رأيه وذكر مخالفته لمذهب سيبويه، بقوله: ((ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكرها في غيره ومذهب سيبويه أنها من حروف الجر لكن لا تجر إلا المضمرة فتقول لولاي ولولاك ولولاه فالياء والكاف والهاء عند سيبويه مجرورات ب لولا وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر

^(١) ارتشاف الضرب : ١٧٥٧/٤.

^(٢) الجني الداني : ٤٠٦.

^(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٥٢/٢٥١، والآية من سورة سبأ : ٣١، وتخريج البيت في الخزانة : ٣٣٣ / ٥، وشرح المفصل : ١١٨ / ٣، وجمع الهوامع : ٣٣ / ٢، وشرح الشواهد الشعرية : ٢٣٢ / ١.

الفصل الثاني ردود النيليّ البغداديّ النحوية على العلماء

موضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيئاً كما لا تعمل في الظاهر نحو لولا زيد لأتيتك ، وزعم المبرد أن هذا التركيب أعني لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم^(١)

يتضح من نص ابن عقيل أنّ المصنف لم يعد (لولا) من حروف الجر والضمير ليس في موضع جر بخلاف مذهب سيبويه الذي عدها من حروف الجر والضمير مجرور بها، ويرى الأخفش أنّه في موضع رفع بالابتداء و(لولا) غير عاملة في المضمر كما لا تعمل في الظاهر^(٢)

وقد أشار النيليّ البغداديّ إلى هذه المسألة ، إذ قال : ((والياء في (لولاي) والكاف في (لولاك) عند سيبويه في موضع جرّ ولولا عنده حرف جرّ وروي عن الثقات ذلك ، وأنشدوا لعمر بن حطان الخارجي:

وَكَمْ موطنٍ لولايٍ طَحَّتْ كما هَوَى بأجرّامه من قُلةِ النّيقِ مُنْهَوَى

والنيق :الجبيل ، ... وحكى سيبويه عن الخليل ويونس : أنّ الكاف في لولاك والياء في (لولاي)في موضع جر ؛ ولأنّ الكاف والياء بعد (لولا) لا يخلو من أن يكونا في موضع جر ، أو رفع ، أو نصب ، فأما الرفع فباطل ؛ لأنهما ليسا من ضمائر المرفوع ؛ أعني : (الكاف والياء) ، وأما النصب فباطل ؛ لعدم (النائب)^(٣)

يتبين من نص النيليّ البغداديّ ما يأتي:

١-صرّح النيليّ البغداديّ بمذهب سيبويه الذي حكاه عن الخليل ويونس وهو أنّ (لولا) عنده حرف جر ، - والضمائر إذا اتصلت بها وهما (الياء والكاف) في موضع جر .

٢ -ردّ النيليّ البغداديّ المذهب الذي يذهب إلى إنّ هذه الضمائر (الكاف والياء) في حالة اتصالها ب(لولا) تكون في موضع رفع أو نصب وهو إنّ لم يصرح بأسماء أصحاب هذا المذهب ، إلا أنه مذهب الفراء والأخفش والكوفيين ، ولكن النيليّ البغدادي لم يصرح بهم واكتفى بالإشارة إلى سيبويه وبهذا يكون النيليّ البغدادي من المرجحين لرأي سيبويه .

(١) شرح ابن عقيل: ٧/٣ ، وينظر : شرح الكافية الشافية : ٧٨٧/٢ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٧/٣ .

(٣) التحفة الشافية : ١٦٤/١ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

٣- واعترض على القول الأول بالرفع ووصفه بالباطل ؛ لأنَّ الكاف والياء ليسا من ضمائر الرفع وهذا نستدل عليه من قوله : ((فأما الرفع فباطل ؛ لأنَّهما ليسا من ضمائر المرفوع ؛ أعني الكاف والياء)) .

٤- واعترض على النصب ووصفه أيضًا بالباطل وهذا نلحظه من خلال قوله : ((وأما النصب فباطل ؛ لعدم الناصب)) .

وبين الأشموني مسألة اتصال الضمير الكاف والياء (بلولا) ذاكراً رأي سيبويه في جرّ هذه الضمائر الذي بخلاف ما ذهب إليه الأخفش الذي عدها في موضع رفع ، ذاكراً قول المبرد وردّه بوصفه بالفاسد ، قال : ((وذهب سيبويه إلى أن "لولا" حرف جر إذا وليها ضمير متصل، نحو: لولاي، ولولاك، ولولاه؛ فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه، وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع، ولا عمل لـ"لولا" فيها، كما لا تعمل "لولا" في الظاهر، وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم، كقوله "من الطويل":

أَتُطْمَعُ فِينَا مِنْ أَرَاقِ دِمَاءِنَا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن^(١)

ويفهم من نص الأشموني أنه يعرض خلافاً نحوياً حول إعراب الضمير المتصل ب (لولا) مبيناً مخالفته لقول المبرد ؛ لأنَّه مسموع من العرب .

و ينقل السيوطي خلافاً العلماء في إعراب هذه الضمائر ، فذهب سيبويه والجمهور إلى أنها في موضع جر ؛ لأنَّها لا تعد من ضمائر الرفع والنصب بينما يرى الأخفش والكوفيون أنها في موضع رفع على الابتداء ، إذ قال : ((فلولا الامتناعية إذا تلاها ضمير جر نحو لولاي ولولاك ... قال سيبويه والجمهور موضعه جر بها واختصت به كما اختصت (حتي) و (الكاف) بالظاهر قالوا ولا جائز أن يكون مرفوعاً ، لأنَّها ليست ضمائر رفع ولا منصوباً ولا لجاز وصلها بثون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف ؛ ولأنَّه كان حقها أن تجر الاسم مطلقاً لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة، فأرادوا التنبيه على موجب الهم فجروا بها المضمر ، وقال الأخفش والكوفية موضعه رفع على الابتداء إنابة لضمير الجر ضمير الرفع كما عكسوا في أنا كَأَنْتِ وَأَنْتِ كَأَنَا وَلَوْلَا غير جاره ؛ لأنَّ

(١) شرح الأشموني : ٦٣/٢ ، وتخريج البيت من الطويل لعمر بن العاص في شرح الشواهد الشعرية : ٢٣٢/٣ ، والإنصاف : ٦٩٣/٢ ، وشرح الكافية الشافعية : ٧٨٧/٢ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

المُضمر فرع الظاهر وهي لَا تجر الأصل فكيف تجر الفرع وما قيل من أَنَّهَا مُخْتَصَّة بِالْإِسْمِ مَمْنُوع وَإِنَّمَا هِيَ دَاخِلَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ)) (١).

يبدو من النص أَنَّ مذهب سيبويه والجمهور بأنَّ هذه الضمائر ليست ضمائر رفع ولا نصب وإذا يمكن عدها ذلك لجاز اتصالها بنون الوقاية مع (يا) المتكلم على العكس من مذهب الأخفش والكوفيين فيرون الرفع على الابتداء .

يخلص د. عباس حسن إلى أَنَّ الضمائر الواقعة بعد: "لولا" إذا كانت من غير ضمائر الرفع إلى أن كياء المتكلم، و"كاف" الخطاب، هي ضمائر مشتركة بين محلي النصب والجر، ولا تكون في محل رفع. فما إعراب كل منها إذا وقع بعد كلمة: "لولا" الامتناعية التي لا يقع بعدها إلا المبتدأ؛ مثل: لولاي ما حضرت - لولاك لسافرت ، فيعرب كل ضمير منها مبتدأ مبنياً على الحركة التي في آخره في محل رفع وخبره محذوف وهذا الإعراب يوافق رأي سيبويه الذي يجعل: "لولا" في هذه الأمثلة وأشباهاها حرف جر شبيه بالزائد، وما بعدها مجرور بها لفظاً مرفوع محلاً؛ لأنه مبتدأ (٢).

٥- رده على المذهب الكوفي ولم يصرح بهم :

- حذف الفعل وجوباً بعد أداة الشرط:

اختلف النحاة في رافع الاسم الواقع بعد أداة الشرط ، فذهب بعضهم إلى تقدير فعل محذوف قبل الاسم وذهب آخرون إلى رفعه بالابتداء .

قال سيبويه في باب حذف الفعل وجوباً : ((وأعلم أَنَّ حروف الجزاء يقبح أَنْ تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال ؛ وذلك لأنَّهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا، إلا أن حروف الجزاء قد جاز فيها ذلك في الشعر ؛ لأنَّ حروف الجزاء يدخلها فَعْلٌ وَيَفْعَلٌ، ويكون فيها الاستفهام فترفع فيها الأسماء، وتكون بمنزلة الذي، فلما كانت تصرّف هذا التصرف وتفارق الجزم ضارعت ما يجز من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير

(١) همع الهوامع : ٤٥٨/٢ - ٤٥٩ .

(٢) ينظر : النحو الوافي : ٢٤١/١ - ٢٤٢ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

مضافة نحو: ضارب عبد الله، لأنَّك إنَّ شئت نونت ونصبت، وإنَّ شئت لم تجاوز الاسم العامل في الآخر، يعني ضاربٍ، فذلك لم تكن مثل لم ولا في النهي واللام في الأمر؛ لأنَّهن لا يفارِقن الجزم^(١).

ذهب سيبويه إلى أنَّ حروف الجزاء لا يصح دخولها إلا على الأفعال المضارعة ؛ لأنَّ أصلها مختصة بالأفعال وإمَّا دخولها على الأسماء فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر ؛ لأنَّ الشعر يجوز ما لا يجوز.

ويرى الأخفش أنَّ حذف الفعل في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ فابتدأ بعد (أن) ، وإن يكون رفع أحدًا على فعل مضمر ؛ لأنَّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها. إلا إنَّهم قد قالوا ذلك في "إن" لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ قال الشاعر:

لا تَجْزَعِي أَنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ وإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

لا ينشد إلا رفعًا وقد سقط الفعل على شيء من سببه ، وهذا قد ابتدأ بعد "إن" وإنَّ شئت جعلته رفعًا بفعل مضمر^(٢).

وذهب الكوفيون إلى أنَّه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية نحو قولك "إنَّ زيدٌ أتاني آتِه" فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل ، واحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا تقديم المرفوع مع "إن" خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل ؛ لأنها الأصل في باب الجزاء؛ فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها، وقلنا إنه يرتفع بالعائد؛ لأنَّ المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأول؛ فينبغي أنَّ يكون مرفوعًا به، كما قالوا: "جاءني الظريف زيد" وإذا كان مرفوعًا به لم يفتقر إلى تقدير فعل^(٣).

وذهب البصريون إلى أنَّه يرتفع بتقدير فعل، والتقدير فيه: إنَّ أتاني زيد، والفعل المظهر فسر الفعل المقدر، وحكي عن أبي الحسن الأخفش أنَّه يرتفع بالابتداء فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه يرتفع بتقدير فعل؛ لأنَّه لا يجوز أن يُفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل ههنا عاملاً فيه ؛ لأنَّه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعًا بلا

(١) كتاب سيبويه : ١١٢/٣.

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٣٥٤/١ ، والآية من سورة التوبة : ٦ وتخريج البيت للنمر بن تولب في ديوانه : ٧٢ ، وخزانة الأدب : ٣١٤/١-٣٢١ ، وشرح أبيات سيبويه : ١٦٠/١ ، والمقاصد النحوية : ٥٣٥/٢.

(٣) ينظر : الإنصاف : ٥٠٤/٢ ، (مسألة رقم ٨٥).

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

رافع، وذلك لا يجوز؛ فدلّ على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر^(١).

وقد أيد ابن يعيش رأي سيبويه في أنّ بعض الشواهد الشعرية قد يأتي منها ما يخالف الأصل ومنها ما جاء في باب دخول حروف الشرط على الأسماء، إذ قال : ((وإن كان بعدها فعل مضارع مجزوم، قبّح تقدم الاسم إلّا في الشعر؛ لأنها قد جرت بعد الإعمال وظهوره مجرى "لم"، و"لما" ونحوهما من الجوازم. فكما لا تقول: "لم زيد يقيم"، و"لم زيداً أضرب"، إلّا في ضرورة الشعر، كذلك لا تقول: "إن زيد يقيم أقم" إلّا في ضرورة الشعر. فعلى هذا تقول إذا وليها الفعل الماضي: "إن زيداً ركب ركبت". ومن كلامهم "إن الله أمكنني من فلان فعلت". وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنْ أَمُرُّهُ هَلْكَ﴾ ، وقال تعالى: ﴿وَأَنْ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَرْتَهُ﴾ ... وتقديره: أن استجارك أحد من المشركين استجارك"، وكذلك نظائره ، لا يجيز البصريون إلّا ذلك وموضع هذا الفعل الظاهر جزم؛ لأنه مفسّر بمجزوم، فكان مثله. والذي يدل على أن موضع هذا الفعل الماضي جزم أنّ الشاعر لما جعله مستقبلاً جزمه))^(٢) وأنه يؤكد عمل الجزم هو خاص بالأفعال المضارعة وقد يرد في الأسماء وهذا ليس من القياس .

ولا تكون جملة الشرط إلّا مصدرية بفعل متصرف مجزوم بالأداة لفظاً أو تقديرًا، وهو إمّا ماضٍ مجرد من حرف النفي، ومن حرف "قد" لفظاً أو تقديرًا، وإمّا مضارع مجرد أو منفي بلا أو لم، وأكثر ما يكون ظاهرًا، ويجوز أن يضمّر إذا دل عليه دليل، كما في: إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر، تقديره: إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خير، وإن كان عمله شرًا فجزاؤه شر، على ما تقدم ذكره في باب كان. وأكثر ما يضمّر إذا فسر بعد معموله بفعل مذكور، والغالب كونه ماضيًا، أو مضارعًا منفيًا بلم، نحو: (وأن أحدًا من المشركين استجارك فأجره) وإن زيد لم يأتني آته. ومجيئه مضارعًا بدون لم شاذ، ولا يتقدم الاسم الفعل على الإضمار المذكور مع غير إن من أدوات الشرط إلّا في الضرورة^(٣).

(١) ينظر : الإنصاف : ٥٠٤/٢ ، (مسألة رقم ٨٥)

(٢) شرح المفصل : ١٢١/٥ - ١٢٢ ، والآية الأولى من سورة النساء : ١٢٦ ، والآية الثانية من سورة التوبة : ٦ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٧٤/٤ ، والآية من سورة التوبة : ٦ ، وينظر قول الفراء في معاني القرآن : ١ / ٤٢٢ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

ووافق أبو حيان الأندلسي رأي الكسائي وفي النقل قول الفراء على الأغلب أن يكون الفعل ظاهرًا وأن جاء مضمر يفسره الفعل المذكور بعده ، إذ قال : ((وأكثر ما يكون فعل الشرط ظاهرًا، وقد يكون مضمرًا قبل معموله مفسرًا بفعل من جنس المضمر نحو: ﴿وَأَنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾، التقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، وقد يفسر من المعنى نحو: ما قد رووا في «إن خير فخير»، أي إن وقع خير فالجزاء خير، ويشذ كونه مضارعًا غير مصحوب بلم نحو: إن زيد يقيم أقم معه ووقع في كتاب سيبويه ما يدل على جواز مثل هذا، لكنهم حملوه على الجواز في الشعر، ولا يتقدم الاسم إلا في (إن)، فيجوز بشرط مضى فعل الشرط، وكونه مصحوبًا ب (لم)، ووافقنا على ذلك الكسائي، وفي نقل وافقنا عليه الفراء))^(١) يذهبون إلى أن رفع الاسم بعد إن هو الفعل بعده كما تقدم .

وذهب ابن عقيل إلى ما ذهب إليه البصريون ووافقهم في مسألة جواز حذف الفعل إذا دل عليه دليل ، إذ قال : ((إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله كما إذا قيل لك من قرأ فتقول زيد التقدير قرأ زيد ، وقد يحذف الفعل وجوبًا كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾، فأحد فاعل بفعل محذوف وجوبًا والتقدير: (وإن استجارك أحد استجارك) وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد إن أو إذا فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبًا ومثال ذلك في إذا قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فالسمااء فاعل بفعل محذوف والتقدير إذا انشقت السماء انشقت وهذا مذهب جمهور النحويين))^(٢) يتضح من النص أن الرفع في هذه المواضع يكون على الفاعلية لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور .

وافق النيلي البغدادي مذهب الجمهور في باب حذف الفعل وجوبًا وأن الاسم الواقع بعد أداة الشرط يكون فاعلاً لفعل محذوف وخالف ابن الحاجب الذي نص على إضمار الفعل وجوبًا في هذه الحالة و وصف رأيه بالباطل ، إذ قال : ((قال المصنف : ووجوبًا في مثل قوله تعالى : ﴿وَأَنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾. قلت : أي : وقد يحذف الفعل وجوبًا ؛ أي ؛ لا يجوز إظهاره، وأتى بلفظة (مثل) في قوله : (وَأَنْ أَحَدٌ) ليدخل فيه كل موضع يختص بالفعل . أما (أحد) في قوله تعالى : ﴿وَأَنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ فلا يخلو من أن يكون مرفوعًا بالابتداء ، أو ب (استجارك) ، أو بفعل مقدر واجب الإضمار .

(١) ارتشاف الضرب : ١٨٦٩/٤ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٨٦/٢ ، والآية الأولى من سورة الإنشاق : ١ ، والآية الثانية من سورة التوبة : ٦ .

الفصل الثاني ردود النيليّ البغداديّ النحوية على العلماء

أما الابتداء فباطل ؛ لاختصاص الشرط بالفعل ، وأما رفعه ب (استجارك) فباطل ... لبطلان تقدم الفاعل على الفعل . فتعيين رفعه بفعل مقدر يجب حذفه ؛ لأنَّ الفعل الظاهر الذي بعده مفسراً له وقد سد مسده^(١).

يفهم من نص النيليّ البغداديّ ما يأتي:

١ - يوضح النيليّ البغداديّ أن الفعل يحذف أحياناً إذا دل عليه دليل ف (أحذ) فاعل مرفوع لفعل محذوف دل عليه الفعل الذي بعده.

٢ - وبين المواضع التي يقتضي فيها الحذف ومنها مواضع الشرط حين يتقدم الاسم ويأتي بعده الفعل فيؤول النحويون أنَّ الاسم مرفوع بوصفه فاعلاً لفعل محذوف واجب الحذف .

٣ - خالف رأي المصنف (ابن الحاجب) في هذه المسألة .

٤ - ردَّ على من ذهب إلى أنَّ الاسم المرفوع بعد أداة الشرط يكون إمّا مرفوعاً بالابتداء أو بالفعل الذي بعده وكلاهما عنده باطل وعلة ذلك لاختصاص الشرط بالفعل ، ولبطلان تقدم الفاعل على الفعل .

٥ - لم يصرح بأسماء العلماء الذين وصف مذهبهم بالبطل الذي نسبت هذه الآراء فيما سبق للكوفيين وللاخفش الرفع بالابتداء .

ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ؛ لأنَّه لو رفع والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل؛ نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع للظاهر، كقوله:

لا تَجْزَعِي أَنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

التقدير: أَنْ هلك منفس أهلكته، ولا يقال الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام، إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل؛ إلا إذا كانت أداة الشرط "إذا" مطلقاً، أو "إن" والفعل ماضٍ؛ فيقع في الكلام^(١).

(١) التحفة الشافية : ١١٣/١ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

والاسم المتقدم على فعل الشرط ، نحو قول العرب: (إذا جاءك محمد فأكرمه)، ونحو: (إذا جاءك فأكرمه)، قال تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ وقال: ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ وقال: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ﴾ وهذا عند الجمهور من باب حذف فعل الشرط، الذي يفسره الفعل المذكور بعده، والتقدير: إن هلك امرؤ هلك، وإذا انفطرت السماء انفطرت، وذلك ؛ لأنَّ أداة الشرط لا تليها إلا الأفعال وعند الكوفيين أنَّه مرفوع بالفعل بعده، وهو فاعل متقدم على فعله ، أو مبتدأ خبره ما بعده . إنَّ تقدير الجمهور بعيد عن المعنى، المفسدٌ لصحة الكلام مؤدٍ إلى ركة بالغة ، إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العلم أنَّ المفسر والمفسر لفظٌ واحدٌ بعينه لا يزيده إيضاحًا ولا بيانًا ولا تفسيرًا فما الغرض إذا من الذكر والحذف^(٢).

٦- رده على المذهب البصري :

-التنازع في العمل :

للعلماء آراء متعددة في مسألة التنازع في العمل وفيما يأتي تفاصيل ذلك:

قال سيبويه: ((ضربتُ وضربني زيدًا، وضربتُ وضربني زيدًا، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه. فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يُعلم أنَّ الأول قد وقع إلّا أنَّه لا يُعمل في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ، وإنَّما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى، وأنَّ المخاطب قد عَرَفَ أنَّ الأول قد وقع بزَيْدٍ))^(٣).

وجاء في المقتضب قول المبرد: ((هَذَا بَابٌ مِنْ إِعْمَالِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَهُمَا الْفِعْلَانِ اللَّذَانِ يَغْطِفُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي عَبْدُ اللَّهِ وَجَلَسْتُ وَجَلَسَ إِلَى أَخَوَاكَ

(١) ينظر : شرح الأشموني : ٤٢٨/١-٤٣٠، وتخريج البيت للنمر بن تولب في ديوانه : ٧٢، وخزانة الأدب : ٣١٤-٣٢١، وشرح أبيات سيبويه : ١/ ١٦٠، والمقاصد النحوية : ٥٣٥/٢.

(٢) ينظر :معاني النحو : ١٠٢/٤، والآية الأولى من سورة البقرة : ١٨٠، والآية الثانية من سورة النساء : ١٧٦، والآية الثالثة من سورة الانشقاق : ١-٢.

(٣) كتاب سيبويه : ٧٣/١-٧٤.

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

وَقَمْتُ وَقَامَ إِلَى قَوْمِكَ فَهَذَا اللَّفْظُ هُوَ الَّذِي يَخْتَارُهُ الْبَصْرِيُّونَ وَهُوَ إِعْمَالُ الْفِعْلِ الْآخِرِ فِي اللَّفْظِ وَأَمَّا فِي الْمَعْنَى فَقَدْ يَعْلَمُ السَّامِعُ أَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ عَمِلَ كَمَا عَمِلَ الثَّانِي فَخُذِفَ لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ^(١)

ويتضح مما جاء به المبرد أنَّ البصريين في باب إعمال الفعلين وهما المعطوفان أحدهما على الآخر هو العمل بالمعنى ؛ لأنَّهم يهتمون بالمعنى لا بتكرار اللفظ ، وهذا يبين حرصهم على الإيجاز إذا فهم السامع ما وقع. ومثال ذلك: قام وقعد زيد، فالبصريون يقولون: قام: فعل ماضٍ، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على زيد و(قعد) : فعل ماضٍ و(زيد) : فاعل^(٢).

ويرى المذهب الكوفي إعمال الأول ؛ لأنَّه هو السابق بالذكر والعمل فيه أولى لسبقه، إذ ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو "أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، وَأَكْرَمْتُ وَأَكْرَمَنِي زَيْدًا" إلى أن إعمال الفعل الأول أولى ، فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل ، والقياس^(٣).

أما المذهب البصري فرجح إعمال الثاني على الأول ؛ لأنَّ إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل ، فدل نقل سيبويه مجرداً عن الرأي على أنَّ إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأنَّ إعمال الأول قليل، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ وقوله تعالى: ﴿آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ وقوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿هَؤُلُمُ اقْرَأْ كِتَابِيهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ وهذا كله من إعمال الثاني^(٤).

(١) المقتضب : ٧٢/٤.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للعثيمين : ٣٤/٢.

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧١/١ ، (مسألة رقم ١٣) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل: ١٦٧ / ٢ والآية من سورة النساء: ١٧٦ والثانية من سورة الكهف: ٩٦ ، والآية الثالثة من سورة الروم : ١٦ والآية الرابعة من سورة الحاقة : ٣٠ ، والآية الخامسة من سورة الجن : ٧.

الفصل الثاني ردود النيليّ البغداديّ النحوية على العلماء

وقال ابن الحاجب: ((وإذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما، فقد يكون في الفاعلية مثل: (ضربني وأكرمني زيد)، وفي المفعولية مثل ضربتُ و أكرمتُ زيدًا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين. فيختار البصريّون إعمال الثاني، والكوفيّون إعمال الأوّل))^(١).

وقال أبو حيان الأندلسي أيضًا : ((ويحتاج إثبات التنازع في العامل الذي يتعدى إلى ثلاثة إلى سماع ذلك عن العرب، لكن المازني وجماعة قاسوه على ما يتعدى إلى اثنين وإلى واحد، فأجازوا فيه التنازع، وذهب الجرمي وجماعة إلى منع التنازع فيما يتعدى إلى ثلاثة، ونقل عنه أنه يمنع ما يتعدى إلى اثنين أيضًا، ولم يسمع عن العرب التنازع في ذوات الثلاثة في نظم ولا نثر، وباب التنازع خارج عن القياس، فيقتصر فيه على المسموع ، قيل: إنما منعه ؛لأنه تطويل لكثرة المفعولات. وهذا فاسد؛ لأنّ تطويل المسائل بالفرض لا يدل على منعها بالوضع إذا أجري على قياسه))^(٢).

ونلاحظ من النص أنّه يرى حجة من ذهب من العلماء إلى منع وقوع التنازع في العامل الذي يتعدى إلى ثلاثة باطلة ، وأنّ هذا القول فاسد، وعلل ذلك بقوله : ((تطويل المسائل بالفرض لا يدل على منعها)).

وقال السمين الحلبيّ (ت ٧٥٦هـ): ((أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فَخُذِفَ الأوّل لدلالة الثاني عليه، كما في قولهم: (ضربني وضربتُ زيدًا) فَجَعَلَهُ مِنْ بَابِ التنازعِ كما ترى، وجَعَلَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ إِعْمَالِ الأوّل ؛ لأنه كان يلزَمُ الإِضْمَارُ فِي الثَّانِي بِضَمِيرِ الْمَفْعُولِ فَكَانَ يُقَالُ: فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُهُ أَنَّ اللَّهَ. ومثله في إعمال الثاني قوله تعالى : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرٌ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ هَاؤُمِ اقْرَأْ كِتَابِيَهٗ ﴾ إلّا أَنَّ الشَّيْخَ رَدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ شَرْطَ الإِعْمَالِ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ النَحْوِيُّونَ اشْتِرَاكُ الْعَامِلَيْنِ، وَأَدْنَى ذَلِكَ بِحَرْفِ الْعُطْفِ - حَتَّى لَا يَكُونَ الْفَصْلُ مُعْتَبَرًا - أَوْ يَكُونَ الْعَامِلُ الثَّانِي مَعْمُولًا))^(٣).

وأشار النيليّ البغداديّ إلى قول ابن الحاجب وعلق عليه في باب التنازع ، إذ قال: ((لا خلاف في جواز إعمال كل واحد من الفعلين إنّما الخلاف في أيهما أولى بالعمل في الظاهر ولذلك قال : ويختار

(١) الكافية في علم النحو: ١٤ .

(٢) التذييل والتكميل : ١١٤/٧ .

(٣) الدر المصون في الكتاب المكنون : ٥٦٩/٢ ، والآية الأولى من سورة الكهف : ٩٦ ، والآية الثانية من سورة الحاقة : ١٩ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

البصريون إعمال الثاني وذلك لقربه ؛ ولأنَّ المقتضيين إذا وردا على شيء فالغلبة لأخرهما وجودًا بدليل إبطال لام الابتداء لعمل (ظننت) في اللفظ ، واحتجوا بقول طفيل الغنوي واستدلوا به :

وَكُمْتَا مُدْمَاةً كَأَنَّ مُثُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرْتُ لَوْنَ مُذْهَبٍ

فنصب (لون مذهب) ب(استشعرت) ولم يرفعه ب(جرى) مع إمكان رفعه ؛ وذلك دليل على رجحان إعمال الثاني ، و(الكُمْتُ) : جمع أكمْتُ وليس بجمع (كميت) ؛ لأن المصغر لا يجوز جمعه ؛ لزوال علامة التصغير بالجمع ، و (الكمته) : حمرة قانية ؛ أي : تضرب إلى السواد ، و(المدماة) : الشديدة الحمرة ، واختار الكوفيون : إعمال الأول ، واحتجوا بالنقل والمعنى ، أما النقل ... فقول الشاعر

وَلَمَّا تَحْمَلْ آلٌ لَيْلَى

والجواب : لا حجة في هذا النقل ؛ لأن الضرورة ساقَت إلى إعمال الأول ، والضرورة تسوغ ما لا يجوز))^(١) ، يتبين من نص النيلي البغداديَّ أنَّه بعد ذكر آراء المذهبين البصري والكوفي وذكر أدلتهم وشواهدهم في ذلك :

١- أي لا خلاف في إعمال الفعلين وإنَّما الخلاف في إيهما أولى بالعمل في الظاهر .

٢- هذا خلاف ما ذهب إليه الشارح فهو يقول لا حجة لهم بالشاهد الشعري الذي نقلوه لأنَّه إنما أعمل الأول للضرورة وهو ما نستشف من قوله : ((... الضرورة ساقَت إلى إعمال الأول. ...)) .

٣ - والمعروف مما ذكر آراء العلماء أنَّ إعمال الأول يمثل المذهب الكوفي ، وقال أيضًا : ((والضرورة تسوغ ما لا يجوز)) .

وقد أيد ابن مالك ما ذهب إليه الفراء ، إذ قال : ((وجعل الفراء الرفع في نحو: قام وقعد زيد بالفعلين معًا ، والذي ذهب إليه غير مستبعد فإنه نظير قولك: زيد وعمرو منطلقان، على مذهب سيبويه،

(١) التحفة الشافية : ١١٩/١ - ١٢٠ ، وتخريج البيت الأول للطفيل الغنوي في ديوانه : ٢٣ ، الشعر والشعراء : ٤٥٣ ، والمقاصد النحوية : ٢٣/٣ ، والخزانة : ٦٤٣/٣ ، والمقتضب : ٧٥/٤ ، وشرح المفصل : ٧٧/١ ، وتخريج البيت الثاني من الوافر في شرح للشواهد الشعرية : ١٠٤/١ .

الفصل الثاني ردود النيلي البغدادي النحوية على العلماء

فإن خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر، فيلزمه أن يكون منطلقان مرفوعًا بالمعطوف والمعطوف عليه، لأنَّهُما يقتضيانهُ مَعًا)) ^(١).

يتضح من النص أن المعمول هو (زيد) مرفوع بالعاملين (قام و قعد) وأنَّهُما مشتركان في رفع المعمول مثلما يرى سيبويه أن الخبر مرفوع بالمبتدأ والاسم المعطوف مَعًا نحو: (زيد وعمر منطلقان) ف(منطلقان) مرفوع ب زيد وعمر مَعًا .

ونقل السيوطي قول الفراء، إذ قال : ((كِلَاهُمَا يَعْمَلَانِ فِيهِ إِنْ اتَّفَقَا فِي الْإِعْزَابِ الْمَطْلُوبُ نَحْوُ : قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ فَجَعَلَهُ مَرْفُوعًا بِالْفَعْلَيْنِ كَمَا يَسْنَدُ لِلْمَبْتَدَأِ (خبر أن) وكما يرفع (منطلقان) في زيد وعمر منطلقان بالمعطوف والمعطوف عَلَيْهِ مَعًا ؛ لِأَنََّّهُمَا يَقْتَضِيَانِهِ وَالْجُمُهورُ مَنْعُوا ذَلِكَ حَذَرًا مِنْ إِجْتِمَاعِ مُؤَثِّرَيْنِ عَلَى أَثَرٍ وَاحِدٍ وَذَلِكَ مَفْقُودٌ فِي الْخَبَرَيْنِ عَنْ مَبْتَدَأٍ)) ^(٢).

وقال د. فاضل السامرائي : ((وأجمعوا على جواز إعمال أيهما شئت، ولكن الاختلاف في الأولى منها ، فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع، ومنصوب، ومجرور، وإذا أعملت الثاني أضمرت في الأول المرفوع، والمنصوب: العمدة، ولا يضمّر غير ذلك ، تقول: (قام وقعدا المحمدان) على إعمال الأول في الاسم الظاهر والثاني في ضميره، أي: قام المحمدان وقعدا)) ^(٣).

^(١) شرح التسهيل : ١٦٦/٢.

^(٢) همع الهوامع : ١١٨/٣.

^(٣) معاني النحو : ١٤٢/٢.

الفصل الثالث

ترجيحات النيلىؑ البغدادىؑ النحوية

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

الترجيح في اللغة : ((١) : ((رَجَحَ الشَّيْءُ، وهو راجح، إذا رَزَنَ، وهو من الرُّجْحَانِ، فأما الأَرْجُوحة فقد ذُكِرَتْ في مكانها ويقال أَرْجَحْتُ، إذا أُعْطِيتَ راجحاً))^(١)، وقيل أيضاً : ((رجح: الرَّاجِحُ: الوازِنُ. وَرَجَحَ الشَّيْءَ بِيَدِهِ: رَزَنَهُ وَنَظَرَ مَا ثِقْلُهُ. وَأَرْجَحَ الْمِيزَانَ أَي أَثْقَلَهُ حَتَّى مَالَ. وَأَرْجَحْتُ لِفُلَانٍ وَرَجَّحْتُ تَرْجِيحًا إِذَا أُعْطِيتَهُ رَاجِحًا. وَرَجَحَ الشَّيْءَ يَرْجُحُ وَيَرْجُحُ رُجُوحًا وَرَجَحَانًا وَرُجْحَانًا))^(٢).

أما الترجيح اصطلاحاً : فقد عرفه الزركشي : ((وَهُوَ التَّرْجِيحُ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ حَمْلُهُ عَلَى الْيَقِينِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّرْجِيحِ عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُونَ تَرْجِيحًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.))^(٣)

أولاً - منع صرف (أفعل) :

تعد مسألة صرف (أَفْعَل) ومنعه من الصرف من المسائل التي اختلف فيها النحاة باختلاف العلة المؤثرة في الحكم ، وذكر سيبويه مسألة منع صرف (أَفْعَل) إذا كان دالاً على صفة لاجتماع الوصفية ووزن الفعل، قال: ((كل أفعل يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، وكل أفعل يكون اسماً تصرفه في النكرة، قلت: فكيف تصرفه وقد قلت: لا تصرفه. قال : لأن هذا مثلاً يمثّل به، فزعمت أنّ هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر، فإن كان اسماً وليس بوصف جرى))^(٤). إذ يعد هذا الحكم من الأحكام المطردة من دون معرفة الفروق بين المعرفة والنكرة وبين السيرافي الأسماء التي لا تنصرف في المعرفة والنكرة هي خمسة مواضع فقط ؛ومنها ما كان على وزن (أفعل) ،إذا كان دالاً على صفة، نحو: (أحمر و أشقر)^(٥).

وأشار أبو علي الفارسي لهذه المسألة في كتابه التعليقة ،إذ قال : (((أَفْعَل) الواقع بعد الموصوف لا يكون إلا صفة، كما أن (أَفْعَل) الذي ارتفع به (زيد) لا يكون إلا فعلاً، فقد اختص (أَفْعَل) بعد الموصوف

(١) مقاييس اللغة (رجح) : ٢٨٩/٢.

(٢) لسان العرب : ٢٢٥/٢.

(٣) البحر المحيط : ٤٤٥/١.

(٤) كتاب سيبويه : ٢٠٣/٣.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه : ١٦٧/١.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

وصف وخرج عنه الإشاعة التي كانت فيه، وكلّ مضافٌ إليه، ولم يبق على أنه مثل يعم أمثلة، فقول سيبويه إذاً صحيح... إنما لم يصرف (أفعل) ها هنا لأنه أشار به إلى ما تقدم ذكره منه، فلما تعرّف امتنع من الصرف))^(١) إذ عالج هذا النص مسألة صرف (أفعل) من جهة الاستعمال ويوضح أنّ العلة ليس في صيغة (أفعل) وحدها بل في كون هذا اللفظ صفة أو اسماً .

ووضح ابن السراج في الأصول أن الصفة لا تكون معرفة إلا ب(ال) وأن الصفة إذا صارت اسماً زالت عنها الوصفية فتصرف ، إذ قال :((والصفة لا تكون معرفة إلا بالألف واللام وكل بناء دخلته الألف واللام فهو منصرفٌ ومتى صارت الصفة اسماً فقد زال عنها الصفة فأما قائمة وقاعدة وما أشبه ذلك إذا وصفت بها فهو منصرفٌ؛ لأنّ هذه الهاء إنما دخلت فرقاً بين المذكر والمؤنث وهي غير لازمة فهي مثل التاء في الفعل إذا قلت: ضربت وضربت وإنما يعتد بالتأنيث الذي لم يذكر للفرق وأجازوا مثني وثلاث ورباع غير مصروفٍ وذكر سيبويه أنه نكرةٌ وهو معدولٌ فقد اجتمع فيه علتان وإذا حقرت ثناء وأحاد صرفته لأنك تقول: أحياناً، وثني فيصير مثل خمير فيخرج إلى مثال ما ينصرف))^(٢) أي إنّ مثني وثلاث ورباع منعت من الصرف لإجتماع فيها الوصف والعدل وأُفعل اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل .

وبين ابن الخباز الوصف ومنه ما جاء على وزن (أفعل) ، و إذا كان وصفاً أن يكون (أفعل) مؤنثه (فعلاء) ، وذلك نحو : (أحمر وأصفر) وهو كثير فهذا لا ينصرف في النكرة للوصف ومثال الفعل، فإن حقرت لم ينصرف ؛ لأنّه التحقير لم يزل بناء الفعل كقولك: (أحمر وأصفر) ، فإن سميت به لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل فإن نكرته بعد التسمية فقد اختلف فيه سيبويه وأبو الحسن، فمذهب سيبويه منع الصرف؛ لأنّه لما نكر بعد التسمية صار بمنزلة قبل التسمية في التكرير ، وقد كان حينئذ غير منصرف للوصف ووزن الفعل، إما أبو الحسن فيصرفه ؛ لأنّ منعه من الصرف كان (للوصفية ووزن الفعل) فلما سمي به زالت الوصفية، وصار فيه التعريف ووزن الفعل فلما نكر زال التعريف وبقي وزن الفعل ؛ والسبب الواحد لا يمنع الصرف^(٣).

(١) التعليقة : ٢٣-٢٢/٣.

(٢) الأصول في النحو : ٨٣/٢.

(٣) ينظر : توجيه اللمع : ٤١٩.

الفصل الثالث ترجيحات النيليّ البغداديّ النحوية

وقد عبّر ابن يعيش عن رأيه في هذه المسألة وبين علّة صرف بعض الألفاظ ومنها ما جاء على صيغ ' (أ فَعَلَ) ومنع صرف بعضها، إذ قال : (("كُلُّ" أَفْعَلٌ " يكون صفةً لا ينصرف"، فتَصَرَّفَ "أفعل" هذا لأنّ "كُلًّا" تُوجب له التنكير، كقولك: "كُلُّ رجلٍ". وهو اسم ليس بصفة، فليس فيه إلّا واحدةً، وهي وزن الفعل، فانصرف لذلك، وإن كان المُمَثَّل به لا ينصرف، لأنّ الذي مثَّلَ به "أَحْمَرٌ" وبابه فيه علّتان: وزن الفعل والصفة، ولا يمتنع أن ينصرف المثال، ولا ينصرف المُمَثَّل به، لأنّ كلّ واحد منهما له حكم نفسه في (الصرف))^(١). فبين أن كل صفة على وزن (أَفْعَل) اجتمعت فيها الوصف ووزن الفعل منعت من الصرف.

وأشار الشارح إلى مسألة صرف (أ فَعَلَ) صفة إن سمي به وبين قول سيبويه بعدم صرفها مطلقاً، إذ قال : ((وفي صفة (أَفْعَل) إذا سمي به نحو : (أحمر) ثم ذكر ثلاثة أقوال : أحدها : أنّه لا ينصرف مطلقاً وهو قول سيبويه ، والثاني أنّه ينصرف مطلقاً ، وهو قول الأخفش ، والثالث : التفصيل ، وهو قول أبي علي واختاره ابن الخشاب قال : إذا سمي الشخص بوصف له ؛ كمن يكون اشقر ثم علق هذا الوصف علماً عليه أو غلب هذا الوصف عليه فصار علماً عليه لا يعرف باسم غيره ثم نكر فالقول قول سيبويه ؛ لملاحظته معنى الصفة بعد التسمية ، فلذلك سمو (الغراب) : حاتماً ؛ لأنه يحتم بالفراق إذا نعب ، فمعنى الصفة فيه ملحوظ))^(٢).

يتبين من نص النيليّ البغداديّ ما يأتي:

١- نقل آراء بعض العلماء مصرحاً بأسمائهم وهي قول سيبويه ، وقول الأخفش وقول أبي علي الفارسي .

٢-إنّه رجّح قول سيبويه ومال إليه إذ يرى أنّ الوصف إذا سمي به شخصاً ونكر بقي معنى الصفة ملحوظاً وبذلك أمتنع عن الصرف وهذا يستدل عليه من قوله : ((... فالقول قول سيبويه ؛ لملاحظته معنى الصفة بعد التسمية)).

٣- وعلّل ترجيحه لقول سيبويه ؛ لأنّه يرى معنى الصفة لا يزول بعد التسمية.

(١) شرح المفصل : ١٢٤/١.

(٢) التحفة الشافية: ٩٦/١.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

وبين أبو حيان الأندلسي ما ذهب إليه النحويون ، فمذهب سيبويه منع صرفه مسمى به، ومذهب الأخفش: صرفه، وعروض البدل في همزة أفعل لا يؤثر نحو: هراق في أراق فيمنع الصرف مسمى به للعلمية ووزن الفعل، وإن سميت رجلاً بأجمع وأكتع لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة هذا قول سيبويه، وإنما خالف عنده أحمر، لأن أحمر وصف به وهو نكرة، وأجمع وأكتع لم يوصف به إلا وهو معرفة قاله خطاب وتسمح في قوله لم يوصف به إلا وهو معرفة (١).

وقد أيد الأشموني قول سيبويه في منع صرف ما كان على وزن (أفعل) في حال سمي به وتكر ، إذ قال : ((وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب؛ الأول: منع الصرف وهو الصحيح، والثاني: الصرف وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط، قال في شرح الكافية: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى ؛ لأنها آخر قوليه، والثالث إن سمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الأنباري، والرابع: أنه يجوز صرفه وترك صرفه، قاله الفارسي في بعض كتبه)) (٢).

وذكر السيوطي مسألة صرف (أفعل) عند التسمية ثم التنكير، إذ قال : ((ما كان أفعل تفضيل مجرداً من فأنه إذا سمي به ثم نكر انصرف بإجماع لأنه لم يبق فيه شبه الوصف إذ لم يستعمل صفة إلا ب من ظاهرة أو مقدرة فإن سمي به مع من ثم نكر منع قولاً واحداً وخالف الأخفش في مسائل الأولى باب أفعل الوصف كأحمر إذا سمي به ثم نكر فذهب إلى أنه يصرف ؛ لأنه ليس فيه إلا الوزن ومعنى الوصف قد ذهب بالتسمية وأجاب الجمهور بأنه شبيه بالوصف وشبه العلة في هذا الباب علة وفيه رأي ثالث أنه إن سمي به رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير لأنه سمي به بوصفه فجرى الاسم مجزاه في ذلك المعنى وإن تسمى به أسود ونحوه صرف لخلوص الاسمية وذهاب معنى الوصفية وعلى هذا الفراء وابن الأنباري ورابع أنه يجوز فيه الصرف وتركه وعليه الفارسي راعى فيه الأصل)) (٣)؛ لأن (أفعل) مجرد من (من) ينصرف عند التنكير بالأجماع ؛ لأن الوصف منه يختفي ويبقى منه الوزن فقط.

(١) ينظر : ارتشاف الضرب: ٨٦٣/٢.

(٢) شرح الأشموني: ١٧٠/٣.

(٣) همع الهوامع : ١٢٩/١.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

ووضح د. فاضل السامرائي سبب منع (أفعل) من الصرف عند النحاة ، إذ قال : ((وعند النحاة أن سبب منع (أفعل) من الصرف، أنها وصف على وزن الفعل مما لا يؤنث بالتاء، ويؤيده أنه إذا زال وزن الفعل صرف مع بقاء المعنى على ما هو عليه نحو خير وشر جاء في (الأصول): " وافعل منك لا ينصرف، نحو أفضل منك، وأظرف منك لأنه على وزن الفعل، وهو صفة فإن زال وزن الفعل انصرف ألا ترى أن العرب تقول: (هو خير منك وشر منك) لما زال بناء (أفعل) صرفوه))^(١).

ثانيًا - المضاف إلى ياء المتكلم :

تعد مسألة المضاف إلى ياء المتكلم من المسائل التي يطرأ فيها تغيير لفظي وإعرابي عند الإضافة وتكمن أهمية هذه المسألة لكثرة ورودها في الاستعمال القرآني واللغوي .

وذكر ابن جني مسألة الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، إذ قال : ((أن ياء المتكلم أبدًا تكسر الحرف الذي قبلها إذا كان صحيحًا نحو هذا غلامي ورأيت صاحبي وقد ثبت فيما قبل أن نظير الكسر في الصحيح الياء في هذه الأسماء؛ ... فأصل هذا إنما هو لاستئصالهم الياء بعد الضمة لو قالوا: هذا غلامي قيل: لو كان لهذا الموضع البتة لفتحوا ما قبلها لأن الفتحة على كل حال أخف قبل الياء من الكسرة فقالوا: رأيت غلامي. فإن قيل: لما تركوا الضمة هنا وهي علم للرفع أتبعوها الفتحة ليكون العمل من موضع واحد كما أنهم لما استكروها الواو بعد الياء نحو يعد حذفوها أيضًا بعد الهمزة والنون والتاء في نحو أعد ونعد وتعد))^(٢).

ذهب ابن جني نحو كسر ما قبل المتكلم في نحو غلامي وصاحبي فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء أوجبته الإضافة إلى ياء المتكلم ويستدل على ذلك بأن الاسم المضاف يلزم الكسر في جميع أحواله وأن الحركة حركة بناء لا محل لها من الإعراب.

(١) معاني النحو : ٢٩٩/٣ .
(٢) الخصائص : ١٧٦١٧٥-١ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

ووضح العكبري أنّ ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية، ومنهم من بين أنّ المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامي ودّاري هو لا معرب ولا مبني؛ لأنّ المعرب هو الذي يختلف آخره لاختلاف العامل فيه لفظاً أو تقديرًا، والمبني ما لزم آخره حركة أو سكوتًا، وهذان ضدّان، واحتج آخرون بأنّ المضاف إلى ياء المتكلم ليس بمعرب، إذ لو كان مُعرباً لظهرت فيه حركة الإعراب، لأنّه يقبل الحركة، وليس بمبني، إذ لا علة للبناء هنا، فلزم أن ينتقي الوصفان عنه، وأحياناً هو معرب تارة لكنّ ظهور الحركة فيه مستقلة كما تُستقلّ على الياء في المنقوص، وكما تمتنع على الألف ولم يمنع ذلك من كونه مُعرباً، وتارة يكون مبنياً، وعلة بنائه أنّ حركته صارت تابعة للياء، فتعذر أن تكون دالة على الإعراب^(١).

وذكر ابن يعيش أنّ بعض النحاة اختلفوا في حكم هذه الكسرة، إذ قال: ((اعلم أن ياء المتكلم حكمها أن يُكسر ما قبلها نحو قولك: "غلامي"، و"صاحبي" و"تلوي". وإنّما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم، ليسلم الياء من التغيير والانقلاب، وذلك أن ياء المتكلم تكون ساكنة، ومفتوحة فلو لم يكن يُكسر ما قبلها، لكانت تنقلب في الرفع وأوّا في لغة من أسكنها، وكان اللفظ في الرفع: "هذا غلامو"، فيذهب صيغة الإضافة، وكانت تنقلب في النصب ألفاً في لغة من فتحها، فكنت تقول: "رأيت غلاماً". فلما كان إعراب ما قبلها يؤدي إلى تغييرها وانقلابها إلى لفظ غيرها، رفضوا ذلك، وعدلوا إلى كسر ما قبلها البتّة... واعلم أنهم قد اختلفوا في هذه الكسرة قوم إلى أنها حركة بناء، وليست إعراباً؛ لأنها لم تحدث بعامل، وإنّما حدوثها عن علة، وهو وقوع ياء النفس بعدها، ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل. ألا تراك تقول: "جاء غلامي"، و"رأيت غلامي" و"مررت بغلامي"، فتختلف العوامل في أوله، ولا تختلف حركة حرف الإعراب، بل يلزم الكسر البتّة مع إمكان تحرّكه))^(٢). ويتضح من هذا النص أنّ الكسر ما قبل المتكلم لازم وجوباً، وأنّ هذه الكسرة حركة بناء لا إعراب.

وجاء في التسهيل عرض لآراء النحويين في هذه المسألة وبين ابن مالك أنّه الصحيح في المضاف إلى ياء المتكلم أن يكون معرباً إعراباً تقديرًا في حالة الرفع والنصب قال: ((وزعم الجرجاني، و وافقه ابن الخشاب والمطرزي، وهو الظاهر من قول الزمخشري، أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني، وفي كلام ابن السراج احتمال،... والصحيح أن المكسور الآخر للإضافة إلى الياء معرب تقديرًا في الرفع والنصب؛ لأنّ

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ١٥١

(٢) شرح المفصل: ٢٠٦/٢.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

حرف الإعراب منه في الحاليين قد شغل بالكسرة المجبوبة ترعية للياء، فتعذر اللفظ بغيرها، فحكم بالتقدير كما فعل في المقصور، وأما حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير، هذا عندي هو الصحيح))^(١).

وعَلَّ ابن الناظم بوجوب كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم، إلا أن يكون مقصوراً أو منقوصاً، أو مثني أو مجموعاً على حده، فيقال في نحو: غلام وصاحب: غلامي وصاحبي، وفي نحو: ظبي وصنو وصبي وعدو: ظبي وصنوي وضبي وعدوي، فيكسر ما قبل الياء إتباعاً، فيتعذر حينئذٍ ظهور الإعراب، ويجب الالتجاء إلى التقدير، كما في المقصور والمحكي، والمتبع في قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ ، وذهب الجرجاني وابن الخشاب إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني، وهو ضعيف لانتفاء السبب المقتضي للبناء^(٢).

ووافق الشارح رأي ابن الحاجب في المضاف إلى ياء المتكلم ، إذ قال : ((وَأَمَّا (المضاف إلى ياء المتكلم)؛ نحو : (غلامي) فوجه تعذر الإعراب فيه إذا سلمنا أن ما قبل (الياء) يجب أن يكون مكسوراً، وليس كذلك - هو : أن الكسرة التي تجب لأجل الياء قد شغلت محل الإعراب ، فتعذر حصول حركة أخرى في ذلك المحل بعينه ، وقيل وهو مبني وأجيب بأن الإضافة إلى المضمير لا توجب البناء ، بدليل تخلفه مع غير ياء المتكلم، وقالوا : لم ندع أن الإضافة إلى مطلق الضمير توجب البناء بل ندعي أن الإضافة إلى ضمير المتكلم - أعني : (الياء) توجب البناء ؛ لشدة اتصالها بما قبلها وتغييره لأجلها ، وأقول : والصحيح ما ذهب إليه المصنف ، بدليل ظهور الإعراب لفظاً في المثني نحو : (غلامي) مطلقاً وفي الجمع المذكر السالم نصباً وجرّاً ، ولذلك قال المصنف : (وغلامي) ولم يقل : (المضاف إلى ياء المتكلم) ؛ لخصوص هذه العبارة))^(٣).

ويتبين من نص النيلي البغدادي ما يأتي:

١- أشار النيلي البغدادي إلى أقوال النحاة لكن لم يحددهم وهذا يستدل عليه من قوله : ((وقيل: وهو مبني ... وقالوا : لم ندع أن الإضافة إلى مطلق الضمير توجب البناء)).

(١) شرح التسهيل: ٢٧٩/٣.

(٢) ينظر : شرح ابن الناظم: ٢٩٤، والآية الأولى من سورة الفاتحة: ١، والآية الثانية من سورة البقرة: ٣٤.

(٣) التحفة الشافية: ٤٨/١.

الفصل الثالث ترجيحات النيليّ البغداديّ النحوية

٢ - ذهب بعضهم إلى أنّ الإضافة إلى الضمير توجب البناء للاسم والآخر يذهب إلى أنّ هذه الحالة لا توجب البناء بدليل تخلفه في حالة عدم الإضافة إلى ياء المتكلم.

٣ - ويبدو من النص ترجيح النيليّ البغداديّ لرأي ابن الحاجب أي إن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم معرب إعراباً مقدر ويستدل على هذا من قوله : ((والصحيح ما ذهب إليه المصنف ، بدليل ظهور الإعراب لفظاً في المثني ...))، أي استدل على ذلك بظهور الإعراب في التثنية والجمع في حالة الإضافة إلى الياء .

وعرض أبو حيان الأندلسيّ خلاف النحاة حول هذه المسألة منهم من يرى هذا الاسم معرباً ومنهم لا يعده معرباً ولا مبنياً هو رأي ابن جني، إذ قال: ((أحدها: مذهب الجمهور أنه معرب في الأحوال الثلاثة مقدر فيه الحركات الإعرابية لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم. الثاني: مذهب الجرجاني، وابن الخشاب، والمطرزي، وظاهر كلام الزمخشري أنه مبني، الثالث: مذهب ابن جني أنه لا معرب، ولا مبني، إذ الاسم لا ينحصر عنده في معرب ولا مبني، بل له حالة ثالثة مثل هذا. الرابع: ما ذهب إليه ابن مالك من أنه ظاهر الحركة الإعرابية حالة الجر مقدرة فيه حالة الرفع والنصب، ويقول في المثني: قام غلاماي، ورأيت غلامي، ومررت بغلامي، والخلاف الذي في إعراب المثني جاز فيه إذا أضيف إلى الياء))^(١).

وبين ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك كيفية الإضافة إلى ياء المتكلم، إذ قال : ((وأشار بقوله وألفا سلم إلى أن ما كان آخره ألفاً كالمثني والمقصور لا تقلب ألفه ياء بل تسلم نحو غلاماي وعصاي وأشار بقوله وفي المقصور إلى أن هذياً تقلب ألف المقصور خاصة فتقول عصى وأما ماعدا هذه الأربعة فيجوز في الياء معه الفتح والتسكين فتقول غلامي وغلامي))^(٢).

وفصل الشيخ خالد الأزهرّي القول في هذه المسألة، إذ قال : ((في أحكام المضاف للياء "الدالة على المتكلم: "يجب كسر آخره"؛ أي: المضاف، لمناسبة الياء سواء أكان صحيحاً "ك: غلامي" و"عبدى" أو شبيهاً بالصحيح ك (دلوي و ظبيي)، ويجوز فتح الياء وإسكانها"، واختلف في أيهما أصل، فقيل:

(١) ارتشاف الضرب: ١٨٤٧/٤

(٢) شرح ابن عقيل : ٩٢/٣.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

الفتح، وقيل: الإسكان، ويجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل الأول؛ لأنه أصل كل مبني والياء مبنية، والفتح أصل ثان؛ لأنه أصل ما يبنى وهو على حرف واحد، وعلى القولين الإسكان أكثر^(١).

وأشار السيوطي إلى حركة المضاف إلى ياء المتكلم، إذ قال: ((حَرَكَه المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ غَلَامِي فَإِنَّهَا لَيْسَتْ عِنْدَهُمْ إِعْرَابًا وَلَا بِنَاءً وَلَا هِيَ مِنَ الْحَرَكَاتِ السِّتَةِ وَعِنْدِي أَنْ يُقَالَ بِدَلِهِ حَرَكَه مُنَاسِبَةٌ فَتَشْمَلُهَا وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا وَاخْتَلَفَ فِي حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ وَحَرَكَاتِ الْبِنَاءِ أَيُّهُمَا أَصْلٌ فَقِيلَ حَرَكَاتُ الإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّهَا لِعَامِلٍ وَقِيلَ حَرَكَاتُ الْبِنَاءِ ؛ لِأَنَّهَا لَازِمَةٌ وَقِيلَ هُمَا أَصْلَانِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَهُوَ الصَّحِيحُ قُلْتُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْخِلَافُ مَبْنِيًّا عَلَى أَنَّ الإِعْرَابَ أَصْلٌ فِي الْأَسْمَاءِ فَقَطُّ أَوْ فِيهَا وَفِي الْأَفْعَالِ أَوْ فِي الْأَفْعَالِ فَقَطُّ))^(٢). وتبين من هذا أن حركة المضاف ليست حركة إعراب ولا حركة بناء ولا من حركات الستة المعروفة ، وإنما حركة خاصة يتطلبها الاسم المضاف إلى ياء المتكلم.

وذ.د. فاضل السامرائي المضاف إلى ياء المتكلم ، إذ قال: ((فيه لغات، أجودها حذف الياء، والاكتفاء بالكسرة، نحو قوله تعالى: ﴿ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ﴾، والثانية: أثبات الياء نحو (يا أخي) و (يا صديقي) ، والثالثة: أن تفتح الياء نحو (يا غلامي) قال تعالى: ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾، وقد قلب الياء ألفا نحو: (يا غلاما)))^(٣).

ثالثًا - الأسماء الستة:

يعد باب الأسماء الستة من أهم وأبرز أبواب الإعراب في النحو العربي وقد أولاه النحاة عناية خاصة ، لما تتميز به من أحكام إعرابية تختلف عن غيرها من الأسماء .

ووضح سيبويه الأسماء الستة وعبر عنها بقوله : ((باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرّدّ وذلك قولك في أب أبويّ، وفي أخ أخويّ، وفي حم حمويّ، ولا يجوز إلّا ذاء، من قبل أنّك ترد من بنات ترد

(١) شرح التصريح على التوضيح : ٧٣٩/١ .

(٢) همع الهوامع : ٧٨/١ .

(٣) معاني النحو : ٣٣٢/٤ ، والآية من سورة التحريم : ١١ ، والآية الثانية من سورة الزمر : ٥٣ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

من بنات الحرفين التي ذهبت لأماتهن إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية، ولا في الجمع بالتاء؛ فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الإضافة أن تخرج الأصل^(١).

أراد سيبويه هنا التحدث عن قواعد الإضافة والتثنية والجمع بالنسبة لهذه الكلمات التي تسمى بنات الحرفين أي التي تتكون من حرفين وتعامل معاملة خاصة عند الاشتقاق أو التصريف وقصد في ((ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد))، أي إعادة الكلمة إلى شكلها الأصلي أو قواعدها الأصلية ولا يمكن تطبيق أي قاعدة على هذه الكلمات إلا بعد إعادة الحرف الثالث للكلمة وهو لامها المحذوف.

نقل العكبري قول الفراء، إذ قال: ((وَقَالَ الْفَرَاءُ هِيَ مَعْرَبَةٌ مِنْ مَكَانَيْنِ فَالضَّمَّةُ وَالْوَاوُ إِعْرَابُ فَكَذَلِكَ الْآخِرَانِ وَهَذَا فَاسِدٌ لثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ ، أَحَدُهَا أَنَّ الْإِعْرَابَ دَخَلَ الْكَلَامَ لِيَفْصَلَ بَيْنَ الْمَعْنَايِ وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِإِعْرَابِ وَاحِدٍ فَلَا حَاجَةَ إِلَى آخِرِ وَالثَّانِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لَا نَظِيرَ لَهُ وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى (امْرِئٍ) وَ (ابْنِمْ) ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَاتِ هُنَا تَابِعَةٌ لِحُرُوفِ الْعِلَّةِ وَهَذَا يَثْبُتُ الْحَرَكَةُ فِي الْوُقُوفِ مَعَ أَنَّ الْإِعْرَابَ يَحْذِفُ فِي الْوُقُوفِ وَالثَّلَاثُ أَنَّ (فوك) وَ (دُو مال) حِرْفَانِ وَيُؤَدِّي قَوْلُهُ إِلَى أَنَّ يَكُونُ الْإِعْرَابُ فِي جَمِيعِ الْكَلِمَةِ))^(٢).

يفهم من نص الفراء أن الإعراب لا يقتصر على الحركة بل على الحرف في الوظيفة الإعرابية لكن العكبري يرى ذلك فاسد والسبب؛ لأن الغرض من الإعراب هو التمييز بين المعاني.

ونقل العكبري أيضًا قول المازني (٢٤٧ هـ) ووصفه بالفاسد، بقوله: ((قَالَ الْمَازِنِيُّ هَذِهِ الْحُرُوفُ نَاشِئَةٌ عَنِ إِشْبَاعِ الْحَرَكَاتِ وَالْإِعْرَابِ قَبْلَهَا كَمَا كَانَتْ فِي الْأَفْرَادِ وَهَذَا فَاسِدٌ لثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا أَنَّ الْإِشْبَاعَ عَلَى هَذَا مِنْ أَحْكَامِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ دُونَ الْإِخْتِيَارِ وَالثَّانِي أَنَّ مَا حَدَثَ لِلْإِشْبَاعِ يَسُوغُ حَذْفَهُ وَحَذْفَ هَذِهِ الْحُرُوفِ غَيْرِ جَائِزٍ فِي اللُّغَةِ الْعَالِيَةِ وَالثَّلَاثُ أَنَّهُ يُفْضَى إِلَى أَنَّ يَكُونُ (فوك) وَ (دُو مال) اسْمًا مَعْرَبًا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ))^(٣).

يتضح من نص المازني أن الألف والواو والياء إنما ظهرت نتيجة إشباع الحركة حتى يتولد حرف المد لكن العكبري يرى ذلك بالأمر الفاسد، أولًا؛ لأن الإشباع من خصائص الضرورة الشعرية وليس قاعدة

(١) كتاب سيبويه: ٣٥٩/٣، ينظر: همع الهوامع: ٧١/١.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب: ٩٣/١، وينظر: الإنصاف: ١٧/١، (مسألة رقم ٢).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٩/٣، وينظر: الإنصاف: ١٧/١، (مسألة رقم ٢)، وينظر: قول الفراء في التبيين عن مذاهب النحويين:

١٩٤.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

مطرده وما نشأ من الإشباع يجوز حذفه بينما لا نجد ذلك في اللغة العالية الفصيحة وأن (فوك وذو مال) أسماء معربة على حرف واحد.

و ذكر المبرد هذه المسألة في باب الأسماء التي وقعت على حرفين ، وقال : ((وَلَكْ أَخُوكَ وَأَخَاكَ وَأَبُوكَ وَفَوْ زَيْدٍ وَحَمُوكَ وَهَنُوكَ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ لِأَنَّهَا فِي الْإِفْرَادِ أَبٌ وَأَخٌ وَهَنْ وَحَمٌ فَهَذِهِ أَسْمَاءٌ كَانَتْ أَصْلُهَا الْإِضَافَةُ ؛ لِأَنَّ رَوَاجِعَهَا فِيهِ خَاصَّةٌ فَأَمَّا فُوكَ فَإِنَّمَا حَذَفُوا لَامَهُ لِمَوْضِعِ الْإِضَافَةِ ثُمَّ أَبْدَلُوا مِنْهَا فِي الْإِفْرَادِ الْمِيمَ لِقَرَبِ الْمَخْرَجِينَ فَقَالُوا فَمَ كَمَا تَرَى لَا يَكُونُ فِي الْإِفْرَادِ غَيْرَهُ))^(١).

اتضح من نص المبرد أنَّ هذه الكلمات كانت في الأصل أسماء إضافية ، أي تأتي مضافة إلى غيرها ما عدا كلمة (فوك) فقد حذفت لامها بسبب موضع الإضافة ثم أبدلوا الميم بدلاً منها بسبب قرب المخرج بين الميم والواو فصارت (فم) وهذا التغيير مرتبط بالقواعد الصوتية والإضافية.

وقد عبّر ابن السراج عن هذه المسألة ، إذ قال : ((وَأَمَّا مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرُّدُّ مِنْ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ فَنَحْوُ: أَبٍ وَأَخٍ تَقُولُ فِي أَبٍ: أَبَوِيَّ وَفِي أَخٍ: أَخَوِيَّ وَفِي حَمٍ: حَمَوِيَّ لِأَنَّ هَذِهِ تَظْهَرُ فِي الْإِضَافَةِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ تَقُولُ: أَبُو زَيْدٍ وَأَخُو عَمْرٍو وَحَمُو بَكْرٍ وَتُثْنِي فَتَقُولُ: أَبَوَانِ وَمَنْ يَقُولُ: هَنُوكَ مِثْلُ "أَبُوكَ" يَقُولُ: هَنَوِيَّ))^(٢).

يريد القول إنَّ هذه الأسماء لا يمكن استعمالها إلا بطريقة معينة وهذه الأسماء ترد إلى صولها في الإضافة والتثنية والجمع، ومنهم من يقول هَنُوكَ مِثْلُ أَبُوكَ وَهَنَوِيَّ فِي النِّسْبِ .

ومن النحويين من يرى أنَّ الأسماء الستة تعرب بالحروف وجعلت كالحركات فبأن واحد ويذكر رأي أبي علي الفارسي بقوله أنَّها حروف إعراب تدل على الإعراب فإن أراد أن الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الإعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه^(٣).

قل ابن جني في هذا الباب : ((وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي الْأَسْمَاءِ الْأَحَادِ سِتَّةَ أَسْمَاءٍ تَكُونُ فِي الرَّفْعِ بِالْوَاوِ وَفِي النَّصْبِ بِالْأَلِفِ وَفِي الْجَرِّ بِالْيَاءِ وَهِيَ أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَهَنُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ . تَقُولُ فِي الرَّفْعِ

(١) المقتضب ١/٢٤٠.

(٢) الأصول في النحو : ٧٦-٧٧.

(٣) أثر النزوع العقلي في البحث النحوي عند الرضي الاستربادي (ت ٦٨٦ هـ) ، باسل محمد محي ، أطروحة : ٢٠٢ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

هَذَا أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَهَنُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ وَفِي النَّصَبِ رَأَيْتَ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ وَهَنَّاكَ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ وَفِي النَّجَرِ مَرَرْتَ بِأَبِيكَ وَأَخِيكَ وَهَنِيكَ وَحَمِيكَ وَفِيكَ وَذِي مَالٍ وَالْوَاوِ حَرْفُ الْإِعْرَابِ وَهِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ وَالْأَلْفِ حَرْفُ الْإِعْرَابِ وَهِيَ عَلَامَةُ النَّصَبِ وَالْيَاءُ حَرْفُ الْإِعْرَابِ وَهِيَ عَلَامَةُ النُّجَرِ))^(١).

وعرض ابن يعيش هذه المسألة وذهب إليها بقوله : ((أحكام هذه الأسماء الستة إذا أضيفت إلى ظاهر، أو مضمَرٍ ليس بمتكلم، بما أغنى عن إعادته. والذي يختص بهذا المكان بيان حكمها إذا أضيفت إلى ياء النفس. وحكمها إذا أضيفت إلى ياء النفس أن لا يعاد المحذوف، بل تبقى على حالها محذوفة اللام كما لو لم تُضِفْها، فتقول: "هذا أَخِي، وَأَبِي، وَحَمِي"، و"رَأَيْتَ أَخِي، وَأَبِي، وَحَمِي"، و"مررت بأخي، وَأَبِي، وَحَمِي"، كما تقول: "هذا أَخٌ، وَأَبٌ، وَحَمٌ"، و"رَأَيْتَ أَخًا، وَأَبًا، وَحَمًا" و"مررت بأخ، وَأَبٍ، وَحَمٍ". تحذف لاماتها في الإضافة إلى ياء النفس كما تحذفها في الإفراد. وإنما لم تُعَدْ لاماتها في الإضافة إلى ياء النفس، كما تُعِيدُهَا إذا أضفَتْهَا إلى غير ياء النفس في قولك: "أخو زيد" و"أخوك"؛ لأن حذف لامات هذه الأسماء في حال الإفراد، إنما كان لضرب من التخفيف على غير قياس، وإنما أُعِيدَتْ حين أُريدَ إعرابها بالحروف))^(٢).

وبين ابن يعيش ما أجاز المبرد أي ردَّ اللام إذا أضيفت إلى ياء النفس ، كإعادتها إذا أضيفت إلى غيرها، فيقول: "هذا أَخِي، وَأَبِي"، وأنشد الشاعر:

قَدَرُ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى وَأَبِي مَالِكَ ذُو الْمَجَازِ بِدَارِ

والشاهد فيه قوله: "وَأَبِي" بياء مدغمة على إعادة اللام المحذوفة. ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون أراد جمع السلامة؛ لأنهم يقولون: "أَبٌ"، و"أَبُونٌ"، و"أَخٌ"، و"أَخُونٌ"^(٣).

ووضح الرضي في شرح الكافية رأي سيبويه في باب الأسماء الستة بقوله : فعن سيبويه أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف، بل بحركات مقدرة على الحروف فأعرابها كإعراب المقصور،، لكن أتبع في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها، حركات إعرابها، كما في " امرئ،، وابنم "، ثم حذفت الضمة

(١) اللع في العربية : ١٨ .

(٢) شرح المفصل : ٢١٤/٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢١٥-٢١٦ ، والبيت في خزانة الأدب : ٤/٢٧٤، ومغني اللبيب : ٢/٤٦٨ ، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : ٤٧٦/١ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

للاستتقال، فبقيت الواو ساكنة، وحذفت الكسرة، أيضاً، للاستتقال، فانقلبت الواو (ياء) لكسر ما قبلها، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، الغرض من ردّها، إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحرف، وأيضاً، إتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقل قليل^(١).

وبين الرضي ما قاله الأخفش، إذ قال: ((إذ قال الأخفش أنها مزيدة للأعراب، كالحركات، ويتعذر ما قال في " فوك " و " ذو مال "، لبقاء المعرب على حرف واحد، وذلك ما لا نظير له))^(٢).

ذهب ابن مالك في هذا الباب إلى إعراب الأسماء الستة، إذ قال: ((تنوب الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب وأخ وحم غير مماثل قَرَوًا وَقَرَّأَ وَخَطَّأً، وفم بلا ميم، وفي ذي بمعنى صاحب، والتزام نقص هـ أعرف من إلحاقه بهن))^(٣).

يتبين من نص ابن مالك أنه يناقش مسألة الأسماء الستة واتضح إنَّ الحروف مثل: (الواو والياء والألف) تنوب عن الحركات إذا كانت الأسماء مضافة إلى غير ياء المتكلم مثل: أخوك وأبوك وأخو زيد وأبو زيد، أما إذا اضيفت إلى ياء المتكلم فيكون الإعراب بالحركات المقدرة وليس بالحروف.

أي في إعراب هذه الأسماء خلاف، فمن النحويين من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات، والحركات قبلها هي الإعراب ومنهم من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معاً، ومنهم من زعم أن الحركات التي قبل حروف المد منقولة منها، فسلمت الواو في الرفع لوجود التجانس، وانقلبت في غيره بمقتضى الإعلال^(٤).

ثم علل الرضي إعراب الأسماء الستة بالحروف، إنما جعل إعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل إعراب المثنى والمجموع بالحروف؛ لأنهم علموا أنهم يحوجون إلى إعرابها بها لاستيفاء المفرد والحروف وأن كانت فوعاً حركات في باب الإعراب لثقلها وخفة الحركات إلا أنها أقوى من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الأول؛ لأنَّ الحروف أقوى؛ لأن كل حرف منها حركتين أو أكثر، فكروها أن يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧٧/١ - ٧٨.

(٢) المصدر نفسه: ٧٧/١ - ٧٨.

(٣) شرح التسهيل: ٤٣/١، وينظر شرح الكافية: ٢٧٥/٢، وشرح الأشموني: ٤٩/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤١/١.

الفصل الثالث ترجيحات النيليِّ البغداديِّ النحوية

الأسماء وإعرابها بهذا الأقوى ليثبت في المفردات الإعراب بالحركات التي هي في الأصل في الإعراب وبالحروف التي هي أقوى منها مع كونها فروعاً منها وفضولها على المثني والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة كلاً في موضعه، وكل واحد من المثني والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيها في موضعه ^(١).

وافق النيليِّ البغداديِّ مذهب سيبويه بإعراب الأسماء الستة بالحروف ، قال : ((أعربت الاسماء الستة بالحروف توطئة للتثنية والجمع ... لأن منها ما يلزم الإضافة ،؛ نحو : (ذو مال) (فوه) ومنها ما تغلب عليها الإضافة ؛ كـ (الأب والأخ) والمضاف والمضاف إليه اثنان فلذلك إعربت بالحروف كـ (المثني) إذ كان يفهم منها التعدد وفي آخرها حروف تقبل التغيير ، فهذان الأمران هما المسوغان للإعراب بالحروف عند من يراه ؛ لإذ بهما حصلت المشابهة بين هذه الأسماء وبين المثني وقوله : المثني بالغلف في الرفع والياء في الجر والنصب ، أقول : ذهب سيبويه إلى أن الألف والياء في المثني : حروف الإعراب واختلف أصحابه قال بعضهم الإعراب فيها مقدر كالمقصور والأصل : أن يعرب بالحركة أن كان القصد به (التفرقة) بين المعاني ، وقيل : ليس فيها إعراب مقدر بل هي حروف الإعراب وعلاماته فلو كانت الياء في نية الحركة لقلبت (ألفاً) كما في المقصور ؛ إذ المقدر كالمنطوق به لتتركها تقديرًا وانفتاح ما قبلها وحينئذ لا يبقى الفرق بين مرفوع التثنية ومجرورها ، قالوا إنما كان إعراب التثنية بالحروف ؛ لأنها أكثر من الواحد فكان إعرابها بشيء أكثر من إعراب الواحد ولا أكثر من الحركة إلا الحرف ومعنى كون الحرف أكثر من الحركة : أن زمن النطق بالحركة أقصر من زمن النطق بالحرف)) ^(٢).

يتضح مما جاء به النيليِّ البغداديِّ ما يأتي:

- ١ - أن الألف والياء في المثني حروف إعراب ، أي : الإعراب ظاهر فيها وفي الحروف نفسها.
- ٢ - وقد خالفه بعض النحويين في ذلك منهم من قال : أن الإعراب في المثني مقدر كما هو في المقصور أي إن الحركة غير ظاهرة وإنما مقدرة على الحرف الأخير.

^(١) أثر النزوع العقلي في البحث النحوي عند الرضي الاسترأبادي (ت ٥٦٨٦) ، باسل محمد محي ، أطروحة : ٢٠٢-٢٠٣.

^(٢) التحفة الشافية : ٣٩/١.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

٣ - والأصل في هذه الأسماء أنَّ يعرب بالحركة إذا قصد التفرقة بين المعاني وهذا دليل على ترجيحه لرأي سيبويه ونستدل عليه من قوله : ((والأصل : ان يعرب بالحركة أن كان القصد به التفرقة بين المعاني...)).

قال ابن هشام الأنصاري في هذا الباب : ((من أب وأخ وحم وهن وفم بغير ميم فإنَّها تعرب بالواو والألف والياء وأقول الباب الثالث ممَّا خرج عن الأصل الأسماء السَّتَّة المعتلة المضافة إلى غير ياء المتكلم فإنَّها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة وتخفّض بالياء نيابة عن الكسرة))^(١).

ويرى د. عباس حسن أنَّ كل واحد من هذه الأسماء (أب، أخ، حم، فم، هن ، و ذو بمعنى صاحب)، يرفع بالواو نيابة عن الضمة، وينصب بالألف نيابة عن الفتحة، ويجر بالياء نيابة عن الكسرة، لكنَّ يشترط لإعراب هذه الأسماء كلها بالحروف السابقة، أربعة شروط، أن تكون مفردة، وأن تكون مُكبَّرة، و أن تكون مضافة؛ فإن لم تضاف أعربت بالحركات الأصلية، وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم^(٢).

فتعرب هذه الأسماء فتزفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتُجر بالياء، وأن تكون مُضافة إلى غير ياء المتكلم، نحو: ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ ﴾ ، فإذا لم تُصَفْ، أو أُضِيفَتْ إلى ياء المتكلم أعربت بالحركات، نحو: ﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا ﴾ ، ﴿ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ ، ﴿ ائْتُونِي بِأَخٍ ﴾^(٣).

رابعًا - أسماء الأفعال:

تعدُّ أسماء الأفعال من المواضيع المهمة التي جمعت بين خصائص الأسماء ودلالة الفعل في آن واحد.

ويرى سيبويه أنها لا تظهر فيها الضمائر ، إذ قال : ((وأعلم أنَّ هذه الحروف التي هي أسماءٌ للفعل لا تظهرُ فيها علامةُ المضمر، وذلك أنَّها أسماءٌ، وليست على الأمثلة التي أُخِذَتْ من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقبل وفي يومك، ولكنَّ المأمور والمنهى مضمران في النية))^(١).

(١) شرح شذور الذهب : ٥١، وينظر: شرح ألفية ابن مالك للعثيمين : ٨/٤.

(٢) ينظر : النحو الوافي : ١٠٨-١٠٩.

(٣) ينظر : المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف : ٤٠ ، الآية الأولى من سورة يوسف : ٧٨، والآية الثانية من سورة يوسف : ٧٧، والثالثة من سورة يوسف : ٥٩.

الفصل الثالث ترجيحات النيليّ البغداديّ النحوية

قال المبرد : ((فَأَمَّا (هَيْهَاتَ) فتأويلها: في البعد، وهي ظرف غير مُتَمَكِّن؛ لإبهامها، ولأنَّها بمنزل الأصوات فَمِنْهُمْ من يَجْعَلُهَا وَاحِدًا كَقَوْلِكَ: (علقة) فَيَقُولُ: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لما توعدون) فَمَنْ قَالَ ذَلِكَ فالوقف عنده هيهاه وترك التَّنْوِين لِلْبِنَاءِ وَمِنْهُمْ من يَجْعَلُهَا جمعا كبيضات فَيَقُولُ: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لما توعدون وَإِذَا وقف على هَذَا الْقَوْلِ وقف بِالتَّاءِ، والكسرة إِذَا أَرَدْتَ الْجَمْعَ لِلْبِنَاءِ كَالْفَتْحَةِ إِذَا أَرَدْتَ الْوَاحِدَ)) (٢).

ووضح ابن يعيش إعراب أسماء الأفعال، إذ قال : ((هَيْهَاتَ" وأنه مبنيّ لوقوعه موقع الفعل المبنيّ، أو بالحمل على "صه"، و"مه"، ونحوهما ممّا يُؤمَرُ به، وحقه السكون على أصل البناء. والحركة فيه لانتقاء الساكنين: الألف والتاء، فمنهم من فتح التاء إِتْبَاعًا لما قبلها من الفتح، إذ كانت الألف غيرَ حصينة لضرب من الخفة، كما فتحوها في "الآن"، و"سَتَان"، وهي لغة أهل الحجاز)) (٣).

وأسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي نابت عنها، فترفع الفاعل ظاهرًا نحو: شتان زيد وعمرو، ومضمرًا كما في (نزال)، وينصب منها ما هو في معنى المتعدي نحو: دراك زيدًا، ويتعدى إليه بحرف من حروف الجر ما هو في معنى ما يتعدى بذلك الحرف (٤).

ويوضح أبو حيان الأندلسيّ موقف النحويين من إعراب أسماء الأفعال ، إذ قال : ((ومذهب الأخفش أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، ونسبه صاحب الكافي إلى الجمهور وذهب سيبويه، والمازني، وأبو علي الدينوري إلى أنها في موضع نصب والقولان عن الفارسي، وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع على الابتداء، وأغنى الضمير المستكن فيها عن الخبر، كما أغنى الظاهر في (أقائم الزيدان))) (٥)،

رجح النيليّ البغداديّ مذهب الأخفش في مسألة إعراب أسماء الأفعال بأنها لا محل لها من الإعراب ، وقال : ((والصحيح في هذا مذهب الأخفش :أنه يرى لا موضع لهذه الأسماء كما لا موضع لمسمياتها وهي الأفعال نحو : (أمهل ، واسكت) ، قال : ولأنَّه عبارة عن لفظ الفعل ، فلا تعمل فيه عوامل الأسماء

(١) كتاب سيبويه : ٢٤٢/١.

(٢) المقتضب : ١٨٢/٣، والآية من سورة المؤمنون : ٣٦، وينظر : كتاب سيبويه : ٤٧/١.

(٣) شرح المفصل : ٧٣/٣.

(٤) ينظر : شرح ابن الناظم : ٤٣٦-٤٣٧.

(٥) ارتشاف الضرب : ٢٣١١/٥.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

، وليس بفعل ، فلا تعمل فيه عوامل الأفعال، قوله : (هيهات ذاك) مثال لقوله : (أما الماضي فهيهات) : اسم لبعد ، قال الشاعر :

فهيهات هيهات العقيق وأهلُهُ وهيهات خلّ بالعقيق نواصلُهُ

ف (العقيق) : فاعل مرفوع ب (هيهات) الثاني على مذهب البصريين في إعمال الفعلين ؛ فإن جعلت الثانية توكيداً ، فالعقيق فاعل الأولى ((^(١)

يتبين من خلال نص النيلي البغدادي ما يأتي:

١- يتبين من النص الذي ذكره النيلي البغدادي ترجيحه وميله إلى رأي الأخفش ، إذ يرى أن هذه الأسماء ليس لها محل من الاعراب ؛ لأنها لا تعمل فيها عوامل الأسماء ولا تعمل فيها عوامل الأفعال وهذا ما نستدل عليه من قوله: ((والصحيح في هذا مذهب الأخفش أنه يرى لا موضع لهذه الأسماء ...)) .

٢ -وبين النيلي البغدادي أنّ هذه الأسماء ليس لها موضع إعرابي مؤكداً حقيقتها أنّها أسماء نابت مناب الأفعال بالمعنى وليس بالحكم الإعرابي.

وذكر المرادي ما ذهب إليه البصريون والكوفيون مبيناً اتفاقه مع المذهب البصري على أنها أسماء، قال : (مذهب جمهور البصريين أنها أسماء، وقال بعض البصريين: أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، والصحيح أنها أسماء لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتصريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال، ولورودها على أوزان تخالف أوزان الأفعال ... ذهب كثير منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان، وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر ((^(٢)

(١) التحفة الشافية : ٧/٢ ، وتخريج البيت من ديوان جرير : ٤٧٩ ، و شرح شواهد التصريح : ٣١٨/١ ، ١١٢ /٢ ، و شرح قطر الندى وبل الصدى : ١١٤ / ٣٤٧ ، والخصائص : ٤٢/٣ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك : ١١٥٩/٣ ، وينظر : حاشية الصبان : ٢٨٩ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٣/١ - ٣٠٧/٣ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

واشتراك المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال قد اشتركا في النيابة عن الفعل والمصدر يتأثر بالعامل الداخل عليه لذلك يكون معرب وليس مبني لعدم مشابقتها بالحرف ، أما أسماء الأفعال فلا تتأثر بالعوامل الإعرابية فبنيت لمشابقتها بالحرف من جهة النيابة عن الفعل والأخرى عدم التأثر بالعوامل الداخلة وعلى هذا القول إن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب بخلاف أسماء الأصوات فهي مبنية ؛ لشبهها بأسماء الأفعال^(٣).

واتفق الأشموني مع البصريين في هذه المسألة ، إذ قال : ((تنبيهان الأوّل كون هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين، وقال بعض البصريين: إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه، وقيل: إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة، وقيل: مدلولها المصادر، وقيل: ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيّداً ودونك زيّداً، وما عداه فعل كنزال وصه ، وقيل: هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل الثاني: ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف، ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان. وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو "أقام الزيدان")^(١).

ويتضح من نص الشيخ خالد الأزهرى أنّها ليس لها موضع من الإعراب وبهذا يكون قد اتفق مع مذهب الأخفش ، قال : ((إنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا مواضع لها من الإعراب عند الأخفش وطائفة. واختاره ابن مالك ، وعلى القول: إنها أسماء لمعاني الأفعال، موضعها رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر، وهو مذهب بعض النحويين. وعلى القول: إنها أسماء للمصادر النائية عن الأفعال، موضعها نصب بأفعالها النائية عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب، وهو قول المازني وطائفة، والصحيح أن كلا منها اسم لفعل، وأنه لا موضع لها من الإعراب))^(٢).

(١) شرح الأشموني : ٩١/٣-٩٢.
(٢) شرح التصريح على التوضيح : ٢٨١/٢.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

وذكر نص السيوطي مسألة إعراب أسماء الأفعال مبيناً أنها قامت مقام الفعل وعملت عمله، إذ قال :
 ((أن يكون الاسم نائباً عن الفعل أي عاملاً عمله ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل لا لفظاً ولا محلاً
 وذلك أسماء الأفعال فإنها تلزم النيباتة عن أفعالها فتعمل عملها ولا تتأثر هي بالعوامل فأشبهت الحروف
 العاملة عمل الفعل وهي إن وأخواتها فإنها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل وهذا على مذهب من يرى
 أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب وهو رأي الأخفش ونسبه في الإيضاح للجُمهور وفيها قولان
 آخزان أحدهما أن محلها نصب بأفعال مضمرة وعليه المازني والثاني أنها في محل رفع بالابتداء وأن
 مرفوعها أغنى عن الخبر كما في أقائم الزيدان وعلى القولين إنما بنيت لتضمن الأمر منها لام الأمر
 وحمل الباقي عليه طردا للباب))^(١)

قال مصطفى الغيلاني (ت ١٣٦٤هـ) : ((إي إن (رويد) في الأصل مصدر (أرود في سيره رواداً
 أو رويداً) أي تأنى ورفق ، وهو مصغر تصغير الترخيم، بحذف الزوائد، لأن أصله (أرود) ، (بله) في
 الأصل مصدر بمعنى الترك، ولا فعل له من لفظه، وإنما فعله من معناه وهو (ترك) وكلاهما الآن اسم فعل
 أمر مبني على الفتح، ولا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. فإن نَوْنَتَهُما،
 نحو: (رويداً أخاك وبلها الشر) ، أو أضفتهما نحو رويد أخيك وبله الشر" فهما حينئذ مصدران منصوبان
 على المفعولية المطلقة لفعلهما المحذوف، وما بعد المنون منصوب على أنه مفعول به له، وما بعد
 المضاف مجرور لفظاً بالإضافة إليه، من باب إضافة المصدر إلى مفعوله))^(٢)

ووضح ابن العثيمين (ت ١٤٢١هـ) مسألة إعراب الأسماء الأفعال، إذ قال: ((إعرابه اسم فعل أمر مبني
 على الفتح، لكنه يسكن إذا وقف عليه. وقوله: (وغيره) أي: غير الذي بمعنى افع، وهو يشمل اسم الفعل
 الماضي واسم الفعل المضارع، (كوي وهيئات نزر) (وي) بمعنى: أعجب ، ويقول المؤلف: إنها قليلة، مع
 أنها وردت في القرآن كثيرة، قال تعالى: ﴿وَيَكَاَنَّهُ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ و(هيئات) بمعنى: بعد، كقوله
 تعالى: ﴿هِيَئَاتَ هَيْئَاتٍ لِّمَا تُوعَدُونَ﴾ فهيئات: اسم فعل ماضٍ بمعنى (بعد) مبني على الفتح، وهيئات
 الثانية تأكيد لها، واللام في قوله: ﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾ قالوا: إنها زائدة. و (ما) فاعل مبني على السكون في

(١) همع الهوامع : ٦٩/١.

(٢) جامع الدروس العربية ، (مصطفى الغيلاني) ١٥٦/١.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

محل رفع، و (توعدون) صلته، أي: هيهات هيهات الذي توعدونه، وقد جاءت بدون اللام في قول الشاعر:

فهيها ت هيهات العقيق وأهله
وهيهات خِل بالعقيق نواصلة

الشاهد: أنه عداه إلى الفاعل بدون لام. إذاً: نأخذ من هذا البيت قاعدة وهي: أن أسماء الأفعال إذا كانت بمعنى الطلب فهي كثيرة، وبمعنى الماضي والمضارع قليل^(١).

وسميت (أسماء الأفعال) بهذا الاسم؛ لأنها أسماء تؤدي معاني الأفعال، كما تؤدي المصادر أحياناً معاني الأفعال، في نحو قولك (سكوتا) بمعنى (اسكت) غير أن هذه مصادر معربة وأسماء الأفعال مبنية غير متصرفة، وذلك نحو (صه) اسم للفعل اسكت، فهو بمعنى (سكوتا) والذي حملهم على أن قالوا إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال، مع تأديتها معاني الأفعال، أمر لفظي وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتتوين في بعض، وظاهر كون بعضها ظرفاً وبعضها جازاً ومجوراً^(٢).

خامساً - اشتقاق اسم الفاعل من العدد المركب :

قد يشتق اسم الفاعل من العدد المركب ،وللعلماء في هذه المسألة أقيسة وقواعد يجب اتباعها ، وفيما يأتي تفاصيل ذلك:

اشار المبرد إلى اشتقاق اسم الفاعل من العدد المركب ، إذ قال : ((يَقُولُونَ هَذَا خَامِسٌ أَرْبَعَةٌ عَشْرَ وَهَذِهِ خَامِسَةٌ أَرْبَعٌ عَشْرَةٌ وَيَقِيسُونَ هَذَا أَجْمَعُ وَيَقُولُونَ هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثٌ عَشْرٌ إِذَا كُنْ نِسَاءً فَصِرْنَ بِهِ أَرْبَعَةٌ عَشْرَ كَمَا تَقُولُ هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثٌ وَخَامِسٌ أَرْبَعٌ فَهَذَا قَوْلُ النَّحْوِيِّينَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ لَا يَرَاهُ صَوَابًا وَذَلِكَ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ فَإِنَّمَا تَجْرِيهِ مَجْرَى ضَارِبٍ وَنَحْوِهِ لِأَنَّكَ كُنْتَ تَقُولُ كَانُوا ثَلَاثَةً فَرَبْعُهُمْ وَكَانُوا خَمْسَةً فَسَدَسُهُمْ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَبْنِيَ فَاعِلًا مِنْ خَمْسَةٍ وَعَشْرَةٍ جَمِيعًا لِأَنَّ الْأَصْلَ خَامِسٌ عَشْرٌ أَرْبَعَةٌ عَشْرٌ))^(٣).

(١) شرح ألفية ابن مالك : ٤/١٥ ، الآية الأولى من سورة القصص : ٨٢ ، والآية الثانية من سورة المؤمنون : ٣٦ .

(٢) ينظر : معاني النحو : ٤٠/٤ .

(٣) المقتضب : ١٨٣/٢ ، وينظر : كتاب سيبويه : ٥٦١/٣ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

ووضح أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) مسألة بناء الأعداد المركبة وإعرابها ، بقوله : ((فإذا زاد على العشرة شيء جعلت العشرة مع اسم العدد الذي زاد على العشرة اسماً واحداً وبنياً على الفتح وجعل الاسم الثاني بمنزلة ما تثبت فيه النون من أسماء الأعداد وذلك قولك: أحد عشر درهماً وثلاثة عشر درهماً ، فأما اثنا عشر ، فإن عشرًا فيه بمنزلة النون في اثنين لمعاقبتها لها وتعرب إعراب الاسم المضاف . ولا يجوز إضافة اثني عشر كما لا يجوز إضافة ما فيه نون التثنية ، ولا يجوز حذف عشر كما نحذف النون من الاسم المثنى لزوال معنى العدد بالحذف))^(١).

يتبين من النص بناء الأعداد كالعقد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ويتعامل معه على أنه اسم واحد يبنى على فتح الجزأين ، إما العدد الثاني يكون في موقع الاسم الذي تثبت فيه النون ويشير النص إلى استثناء اثنا عشر حيث تعامل عشر فيه كما لو كانت النون موجودة في اثنين .

ذكر ابن يعيش أنّ تراكيب الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر مبنيات ؛ لإحتوائها على معنى واو العطف إذ يفترض أنّ يكون العدد مركب من (أحد) و (عشرة) فحذفت الواو وصار اسماً واحداً ما عدا اثنا عشر لم يجز الاختصار فيه ، إذ قال في شرحه : ((قد تقدّم الكلام في بناء ما رُكِبَ من الأعداد من "أحد عشر" إلى "تسعة عشر" في المبنيات ؛ وذلك لتضمّنه معنى واو العطف ، إذ الأصل: أحد وعشرة ، فحذفت الواو ، وجعل الاسمان اسماً واحداً اختصاراً ، ما خلا "اثنا عشر" ، فإنّ الاسم الأول معرب ؛ لأن الاسم الثاني حلّ منه محلّ النون ، فجرى التغيّر على الألف مع الاسم الذي بُني معه ، كما جرى التغيّر عليها مع النون ، ويكون ذلك الاسم على حاله ، كما كانت النون على حالها ، وليست النون محذوفة على جهة الإضافة ، ويدلّ على أنّه غير مضاف أن الحكم المنسوب إلى المضاف غير منسوب إلى المضاف إليه ، ألا ترى أنّك إذا قلت: "قبضت درهم زيد" ، كان القبض واقعاً بالدرهم دون زيد ، وإذا قلت: "قبضت اثني عشر درهماً" ؛ فالقبض واقع بالاثنتين والعشرة معاً))^(٢).

وأشار الشارح إلى مسألة صياغة اسم الفاعل من العقد المركب ، إذ قال : ((يريد أنّك تستعمل فيه قياس التذكير والتأنيث فتلحق التاء في المؤنث فتقول: (ثالثة) كما تقول: (ضاربة) وتقول في المذكر : (ثالث) كما تقول: (ضارب) وتقول على قوله الثاني باعتبار تصديره : (هذا ثاني واحد) ؛ أي هذا

(١) الإيضاح العضدي : ٢١٦ - ٢١٧ .

(٢) شرح المفصل : ١٦/٤ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

الذي صير الواحد اثنين بنفسه ولا تقول : (الأول) باعتبار تصييره إذ ليس قبله شيء حتى يضم إليه فيصيره بنفسه الى العدة التي هو مشتق منها ، وأيضاً ففيه تناقض ؛ لأن كونه مصيراً لما قبله إلى لفظ ما هو مشتق منه ومتم له ينافي كونه أولاً فلا يصح استعماله بهذا الاعتبار إلا في الثاني وما بعده أعني : باعتبار تصييره ، قوله لا غير يريد لا يتجاوز به باعتبار تصييره العشرة ولا يقال : (خامس عشر أربعة عشر) وهو مذهب أبي عثمان المازني وأبي العباس المبرد والأخفش فقوله : (لا غير) يريد به على مذهب هؤلاء ، فأما سيبويه والمتقدمون فأنهم يجيزونه فيقولون : (هذا خامس أربعة عشر رجلاً) و (هذه خامسة أربع عشرة امرأة) والصحيح : ما اختاره المصنف ؛ لأنه لا يمكن بناء اسم الفاعل من العقد المركب ؛ لأنه لفظان مختلفان))^(١).

يتضح من خلال نص النيلي البغدادي ما يأتي:

١ - يتبين من النص أنه لا يصح أن تقول : هذا خامس أربعة عشر ؛ لأنه لا ينسجم مع طبيعة العدد المركب .

٢ - يتبين من ذلك أن سيبويه والمتقدمين يجيزون ذلك وهذا ما نستدل عليه من قوله : ((... فأما سيبويه والمتقدمون فأنهم يجيزونه فيقولون : هذا خامس أربعة عشر رجلاً...)).

٣ - وذهب النيلي البغدادي إلى ما ذهب إليه ابن الحاجب وهذا ما نستدل عليه من قوله : ((والصحيح : ما اختاره المصنف ؛ لأنه لا يمكن بناء اسم الفاعل من العقد المركب ؛ لأنه لفظان مختلفان)).

وجاء في شرح شذور الذهب للجوجري (ت ٨٨٩ هـ) مسألة تركيب الأعداد موضعاً إعرابها وأحكامها ، إذ قال : ((من الأمور المبنية على الفتح المركب العددي، ومثل له ب (أحد عشر) والمراد بنحوه ما بعده إلى تسعة عشر فتذكير العشرة في المذكر وتأنيتها في المؤنث، وعكس ذلك فيما دونها ، فكلها مبنية الجزأين على الفتح إلا اثني عشر واثنتي عشرة، فإن الجزأين لا يُبنيان، بل الجزء الأول معرب بالحروف، والجزء الثاني مبني على الفتح ، وإنما بني الجزآن في نحو: (أحد عشر) ؛ لأن أصل (ثلاثة عشر) مثلاً

(١) التحفة الشافية : ٨٢/٢-٨٣.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

ثلاثة وعشرة، ثم حذفت الواو قصداً لمزج الاسمين وتركيبهما، فبُني الأول لافتقاره إلى الثاني، والثاني لتضمنه الواو العاطفة^(١).

إذ يكون المعدود مع الأعداد المركبة مفرداً منصوباً، ويتطابق الجزآن تذكيراً وتأنياً في أحد عشر واثنى عشر، ويخالف صدر العدد المركب المعدود ويطابقه عجزه، تقول: ستة عشر رجلاً، وست عشرة امرأة. ويذكر النحاة أن أصل العدد المركب أن يكون بالواو فخمسة عشر أصلها خمسة وعشرة " فحذفت الواو وركب العددان اختصاراً ودفعاً لما يتبادر من العطف، أن الإعطاء دفعتان وإذا جيء بالواو فقد ذكروا أن المعنى يختلف ؛ وذلك أن العطف يحتمل أن الإعطاء دفعتان لا دفعة واحدة ويحتمل أنه أعطاه دفعة واحدة، ومعنى هذا أن التركيب يفيد أن الإعطاء كان دفعة واحدة^(٢).

ووضح د. عباس حسن مسألة بناء اسم الفاعل من العدد المركب، إذ قال : ((يصح أن يصاغ من مصدر كل فعل ثلاثي، متصرف؛ صيغة على وزن: "فاعل"؛ لتدل على ذات، ومعنى معين، وتسمى هذه الصيغة: "اسم فاعل من الثلاثي"، وكذلك يجوز اشتقاق هذه الصيغة من العدد اثنين" أو: "عشرة"، أو أحد الأعداد التي بينهما برغم أن كل عدد من هذه الأعداد ليس بمصدر لتحقيق غرض لا يمكن تحقيقه إلا بهذه الصيغة، ولا يستفاد من العدد الجامد الذي سيكون منه الاشتقاق، فيقال: ثان، ثالث، رابع، خامس، سادس، سابع، ثامن، تاسع، عاشر. وقد تجيء بعد صيغة: "فاعل" المشتقة من أحد الأعداد -كلمة: "عشرة" أو غيرها من الأعداد، فتستفيد منها الصيغة معنى جديداً لا يستفاد إلا بوجودها؛ فيقال مثلاً: ثالث عشر، رابع عشر، خامس عشر ... وهكذا إلى نهاية الأعداد المركبة؛ كما يقال: ثالث ثلاثة، رابع خمسة، سادس سبعة^(٣))).

إذ يجوز اشتقاق صيغة "فاعل" من العدد لنستعمله -في الأغلب- صفة، ويوافق موصوفه تذكيراً أو تأنياً نحو : (جاء رجلٌ واحدٌ ورأيت رجلاً واحداً) و تستعمل صيغة "فاعل" من العدد للدلالة على أنه جزء من أعداد معينة نحو : (زيد رابع أربعة) ، ومعنى هذا أن (زيداً) واحد من أربعة، و أن العدد الواقع مضاعفاً

(١) شرح شذور الذهب : ٢٣٥/١ وينظر ، شرح المفصل : ١١٢/٤ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان : ٦٨/٤ .

(٣) النحو الوافي : ٥٥٤/٤ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

إليه عاد إلى حكمه الأول؛ فهو مؤنث مع المذكر، ومذكر مع المؤنث "وقد يستعمل للدلالة على أنه زاد العدد الذي قبله واحدًا، مثل : زيد خامس أربعة ، فاطمة سادسة خمس^(١).

ووضح د. فاضل السامرائي كيفية صياغة اسم الفاعل من العدد، إذ قال : ((يصاغ من العدد من لفظ اثنين فصاعدًا إلى عشرة اسم فاعل على وزن فاعل، فيقال ثان وثالث ورابع ونحوها، ويستعمل على أحد معنيين: أحدهما: أن يكون المراد به (واحدًا) فتستعمله مع أصله الذي صيغ منه تقول: هو ثاني اثنين، أي هو أحد اثنين، وثالث ثلاثة أي هو أحد ثلاثة، ورابع أربعة، أي هو أحد أربعة معنيين: أحدهما: أن يكون المراد به (واحدًا) فتستعمله مع أصله الذي صيغ منه تقول: هو ثاني اثنين، أي هو أحد اثنين، وثالث ثلاثة أي هو أحد ثلاثة، ورابع أربعة، أي هو أحد أربعة والمعنى الآخر أن يراد به معنى الجعل والتصيير، فيستعمل مع ما دون أصله بمرتبة واحدة فيقال: هو رابعٌ ثلاثة، أي يجعل الثلاثة أربعة، وسادس خمسة، أي جعل الخمسة ستة، بأن يدخل فيهم))^(٢). يتبين من النص أن الاسم يصاغ على وزن فاعل للدلالة على أحد الاسمين المذكورين.

سادسًا- تعريف القول:

اختلف النحاة في تعريف القول لتوضيح مفهوم الكلام وأقسامه وانقسموا على مذاهب، فمذهب سيبويه يرى أن الفعل مأخوذ من الأسماء فالمصدر يدل على حدث مجرد من الزمن ثم يشتق منه الفعل ليدل على حدث مقترن بزمن، إذ قال : ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يَنْقَطِعْ ، فأما بناء ما مضى فَذَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكْتُ وَحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فَإِنَّهُ قَوْلُكَ آمِرًا: اذْهَبْ واقتُلْ واضْرِبْ، ومخبرًا: يَقْتُلْ وَيَذْهَبُ وَيَضْرِبُ وَيُقْتَلُ وَيُضْرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنْقَطِعْ وهو كائن إذا أُخْبِرْتَ))^(٣).

(١) ينظر : التطبيق النحوي (عبده الراجحي) : ٤٠٦ .

(٢) معاني النحو : ٢٧٧/٣ .

(٣) كتاب سيبويه : ١٢/١ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

وذهب ابن السراج إلى التمييز بين الاسم والفعل من الاقتران بالزمن، إذ قال :((الاسم: ما دل على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص فالشخص نحو: رجل و فرس وحجر و بلد وعمر وبكر، وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم واللييلة والساعة وإنما قلت: "ما دل" على معنى مفرد لا فرق بينه وبين الفعل، إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض، وإما حاضر، وإما مستقبل. ومع ذلك أن الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل ، وأعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل))^(١).

وقال أيضاً في الأصول: ((والفعل: ما كان خبراً ولا يجوز أن يُخبر عنه, نحو قولك: أخوك يقوم. وقام أخوك))^(٢).

ويبدو أن الزجاجي كان موافقاً لرأي سيبويه على أن الفعل هو ما دل على معنى مقترن بزمن ، إذ قال : ((الفعل على أوضاع النحويين، ما دل على حدث، وزمان ماض أو مستقبل نحو قام يقوم: وقد يقعد، وما أشبه ذلك. والحدث المصدر. فكل شيء دل على ما ذكرناه معاً فهو فعل. فإن دل على حدث وحده فهو مصدر؛ نحو الضرب والحمد والقتل. وإن دل على زمان فقط فهو ظرف من زمان. وهذا معنى قول سيبويه "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع"))^(٣).

و ذهب أبو علي الفارسي إلى أنه أصل الفعل هو الإسناد فلا يفهم الفعل وحده ، إذ قال : ((وأما الفعل فما كان مسنداً إلى شيء، ولم يسند إليه شيء مثال ذلك: خرج عبد الله، وينطلق بكر، واذهب ولا تضرب فقولنا: خرج، وينطلق كل واحد منهما مسند إلى الاسم الذي بعده وكذلك قولنا: اذهب ولا تضرب الفعل فيه مسند إلى ضمير المخاطب المأمور أو المنهي، وهو مضمَر فيه. ولو أسند إلى الفعل شيء ففيل ضحك خرج، أو كتب ينطلق، وما أشبه ذلك لم يكن كلاماً))^(٤). ويفهم من النص أن أبا علي الفارسي قد ركز على جانب الإسناد؛ لأنَّ الفعل لا يفهم معناه إلا بفاعله.

(١) الأصول في النحو: ٣٦/١.

(٢) المصدر نفسه: ٣٧/١.

(٣) الإيضاح في علل النحو: ٥٢-٥٣.

(٤) الإيضاح العضدي: ٧.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

وذكر أحمد بن فارس في كتابه الصحابي في فقه اللغة رأي الكسائي ورأي سيبويه لكن لم يرجح رأي أحدهما ، إذ قال : ((قال الكسائي: "الفعل ما دلَّ على زمان". وقال سيبويه: "أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداتِ الأسماء وبُنيت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع" فيقال لسيبويه: ذكرتَ هذا في أول كتابك وزعمتَ بعدُ أن "لَيْسَ" و"عَسَى" و"يَعْمَ" و"بُسَ" أفعال، ومعلومٌ أنها لم تؤخذ من مصادر، فإن قلت: إني حَدَدْتُ أكثرَ الفعل وتركتَ أقلَّه قيل لك: إن الحد عند النُّظَار ما لم يَزِدِ المحدود ولم يَنْقُصْهُ ما هو له))^(١).

أما رأي الزمخشري فمطابق لرأي ابن الحاجب بدلالته على الاقتران ، إذ قال: ((الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان ، ومن خصائصه صحة دخول قد، وحرفي الاستقبال، والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة نحو قولك: قد فَعَلَ يَقَعْلُ وَسَيَفَعْلُ وَسَوْفَ يَفَعْلُ ولم يَفَعْلُ وَفَعَلَتْ وَيَفَعْلُنْ وَأَفْعَلِي وَفَعَلَتْ))^(٢).

وقد أيد ابن يعيش قول سيبويه بأنَّ المصدر دالٌّ على الحدث غير مقترن بزمان والفعل دالٌّ على حدث مقترن بزمان ، إذ قال : ((فأما الفعل فكلُّ كلمة تدلُّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان، وقد يضيف قومٌ إلى هذا الحدَّ زيادةً قَيِّد، فيقولون: بزمان محصَّل، ويرومون بذلك الفرقَ بينه وبين المصدر، وذلك أن المصدر يدلُّ على زمان، إذ الحدث لا يكون إلَّا في زمان، لكنَّ زمانه غير متعيّن كما كان في الفعل. والحقُّ أنَّه لا يُحتاج إلى هذا القيد، وذلك من قبل أن الفعل وُضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ولولا ذلك، لكان المصدر كافيًا، فدلالته عليهما من جهة اللفظ، وهي دلالة مطابقة.))^(٣) وبهذا يكون الفعل أخص دلالة من المصدر ؛ لأنَّه يجمع بين الحدث والزمن معًا .

وذكر ابن الحاجب علامات الفعل ، إذ قال : ((الفعل: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ومن خواصه دخول (قد)، والسَّين، و (سوف)، والجوازم، ولحوق تاء (فعلت)، وتاء التأنيث ساكنة.))^(٤).

(١) الصحابي في فقه اللغة : ٥٠ .

(٢) المفصل في صناعة الإعراب : ٣١٩ .

(٣) شرح المفصل ٢٠٤/٤ . وينظر : شرح الأشموني: ٢٤/١ .

(٤) شرح التسهيل : ٥/١ ، وينظر المقاصد والمسالك : ٢٧١/١ .

الفصل الثالث ترجيحات النيليّ البغداديّ النحوية

وقال ابن مالك: ((الكلمة إن لم تكن ركن الإسناد فهي حرف، وإن كانت ركنًا له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل ، والكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته))^(١).

ويرى ابن عقيل أنّ الكلمة متى اقترنت بزمان عدّت فعلًا وإن تجردت من الزمن كانت اسمًا ، إذ قال :((كلمة وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف ؛ لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم وإن اقترنت بزمان فهي الفعل وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف))^(٢).

وأشار الشارح إلى تعريف القول ورجح قول سيبويه في تعريفه للقول ، إذ قال : ((وأحسن ما قيل في تعريف القول مطلقًا : قول سيبويه : ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وتنسب لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، ولما هو كائن لم ينقطع وهو الحال)) ، وهذا الحد أليق بصناعتهم ، قال أبو علي: هذا حدٌ لا نعلم شيئًا من الأفعال يخرج عنه إلا (ليس) ، فإنه ليس فيها دلالة على الماضي بدليل قولك : (ليس زيد قائمًا غدًا) ولو كان فيها دلالة على الماضي لما جازت هذه المسألة))^(٣).

يتضح من خلال نص النيليّ البغداديّ ما يأتي:

١ - يبدو أن النيليّ البغداديّ رجح قول سيبويه مبيّنًا أن أفضل تعريف الفعل وهو ما دل على معنى مقترن بالحدث والزمن وهذا نستدل عليه من قوله : ((وأحسن ما قيل في تعريف القول مطلقًا : قول سيبويه)).

٢ - وأشار النيليّ البغداديّ إلى قول أبو علي إلى أنّ التعريف شمل كل الأفعال ماعدا (ليس)؛ لأنّ ليس لا تدل على حدوث الماضي أو المستقبل ، إذ لا تحمل دلالة على الماضي.

وقد أيد الأشمونيّ ابن مالك في الاعتماد على الإسناد للتمييز بين الاسم والفعل : إذ قال : ((الكلمة إما أن تصلح ركنًا للإسناد أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف، الأول الاسم، والثاني الفعل، والنحويون مجمعون على هذا، إلا من لا يعتد بخلافه. وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألف الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة))^(٣).

(١) شرح ابن عقيل : ١٥/١ .

(٢) التحفة الشافية : ١٩٠/٢ .

(٣) شرح الأشموني : ٢٤/١ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

ذهب السيوطي إلى تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف واعتمد على المعنى للتمييز بين الاقسام ، إذ قال : ((الكلمة فإن دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان فاسم أو اقترنت ففعل أو في غيرها بأن احتاجت في إفادة معناها إلى اسم أو فعل أو جملة فحرف فقال ابن النحاس: معناه في نفسه الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ولا رابع لها... أن بعضهم جعله رابعاً وسماه الخالفة والدليل على الحصر في الثلاثة الاستقرار والقسمة العقلية فإن الكلمة لا تخلو إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا الثاني الحرف والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا الثاني الاسم والأول الفعل وقد علم بذلك حد كل منها بأن يقال الاسم ما دل على معنى في نفسه ولم يقترن بزمان والفعل ما دل على معنى في نفسه واقتران والحرف ما دل على معنى في غيره))^(١) . وبهذا نجده موافقاً لرأي ابن السراج والزجاجي .

ووافق الجرجاني ابن السراج في أن الفعل مرتبط بزمن حدوثه ، إذ قال : ((ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وقيل: الفعل كون الشيء مؤثراً في غيره، كالقاطع ما دام قاطعاً))^(٢) .

وأشار الزعبلوي إلى قول الرضي بأن الكلمة هي اللفظ الدال على معنى ، إذ قال: ((وهكذا فعل الإمام الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب، إذ قال: "إن هذا اللفظ الدال على معنى مفرد أعني الكلمة، إما أن يدل على معنى في نفسه أو على معنى لا في نفسه، الثاني الحرف ... والأول أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها ، إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولاً، الثاني الاسم ... والأول الفعل ،أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة))^(٣) .

وحده د. عباس حسن القول ، بأن قال : وهو: ((هو كل لفظ نطق به الإنسان؛ سواء أكان لفظاً مفرداً أم مركباً، وسواء أكان تركيبه مفيداً أم غير مفيد. فهو ينطبق على : "الكلمة" كما ينطبق على الكلام وعلى الكلم فكل نوع من هذه الثلاثة يدخل في نطاق: "القول" ويصح أن يسمى: "قولاً" على الصحيح))^(٤) .

(١) همع الهوامع : ٢٥/١ .

(٢) التعريفات (للجرجاني) : ١٦٨ .

(٣) دراسات في النحو (الزعبلوي) : ٢٣١ .

(٤) النحو الوافي : ١٦/١ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

سابعاً: رفع الفعل المضارع:

وهذه من المسائل الخلافية الواقعة بين البصريين والكوفيين وفيما يأتي تفاصيل ذلك .:

أشار سيبويه لمسألة رفع الفعل المضارع ، إذ قال : ((أعلم أنها إذا كانت في موضع اسمٍ مبتدأ أو موضع اسمٍ بني على مبتدأ أو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ ، أو في موضع اسمٍ مجرور أو منصوب ، فإنها مرتفعة ، وكونونها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها ، وعلته: أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجرها لا يعمل في الأسماء . وكونونها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ))^(١).

فمذهب سيبويه يرى أن الفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسم بشرط أن يكون موقعه صالحاً لذلك لا يرتفع لعدم وجود النواصب والجوازم ؛ لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها ، قال سيبويه : ((ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم ولكنها ترتفع بكونونها في موضع الاسم))^(٢).

وقال المبرد في المقتضب: ((وَذَلِكَ قَوْلُكَ أَفْعَلُ أَنَا وَتَفْعَلُ أَنْتَ أَوْ هِيَ وَنَفْعَلُ نَحْنُ وَيَفْعَلُ هُوَ وَإِنَّمَا قِيلَ لَهَا مُضَارَعَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَقَعُ مَوَاقِعَ الْأَسْمَاءِ فِي الْمَعْنَى تَقُولُ زَيْدٌ يَقُومُ وَزَيْدٌ قَائِمٌ فَيَكُونُ الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدًا كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَخُكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ ، أَيِ الْحَاكِمِ وَتَقُولُ زَيْدٌ يَأْكُلُ فَيَصِلِحُ أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ أَكْلٍ وَأَنْ يَأْكُلَ فَيَمَّا يَسْتَقْبِلُ كَمَا تَقُولُ فِي حَالِ أَكْلٍ وَزَيْدٌ آكِلٌ غَدًا وَتَلْحَقُهَا الزَّوَائِدُ لِمَعْنَى كَمَا تَلْحَقُ الْأَسْمَاءُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلتَّعْرِيفِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ سَيَفْعَلُ وَسَوْفَ يَفْعَلُ وَتَلْحَقُهَا اللَّامُ فِي (إِنْ زَيْدًا لِيَفْعَلَ) فِي مَعْنَاهُ لِفَاعِلٍ))^(٣).

وما ذهب إليه الفراء في مسألة إعراب الفعل المضارع ، هو أنه يرتفع لتجرده من النواصب والجوازم نحو قولك : (لن يقوم ، ولم يقم)، ترى الأول منصوب ، والثاني مجزوماً ، فإذا قطعت النظر عن لم ولن

(١) كتاب سيبويه : ٩/٣ - ١٠ .

(٢) المصدر نفسه : ١١/٣ ، وينظر : شرح المفصل : ١٢/٧ ، وشرح جمل الزجاجي : ١٣٠/١ - ١٣١ .

(٣) المقتضب : ١/٢ ، والآية من سورة النحل : ١٢٤ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

تقول يقوم بالرفع فدل على أن التعرية هي التي سوغت الرفع للمضارع ؛ وذلك لخلوه من النواصب والجوازم وينعقد على ذلك القول أن العامل معنوي واختاره ابن مالك وابن هشام والفاكهي (ت ٩٧٢هـ)^(١)

وذهب الكسائي إلى أن العامل في الفعل المضارع ما في أوله من حرف الزوائد التي جمعت بكلمة (أنيت) وسبب اختياره لذلك أن الفعل المضارع قبل أن تدخل الزوائد عليه كان ماضيًا وبدخلها صار مضارعًا والمضارع من شأنه أن يكون مرفوعًا إذا كان خاليًا من عوامل النصب والجزم وبخلوه منها صار لا حادث في المضارع سوى الأحرف الزوائد فعملت فيه ولاشك في أن العامل في المضارع عامل لفظي^(٢)

وذكر الزجاج في كتابه الإيضاح مسألة إعراب الفعل المضارع، فقال : ((ففعل الحال في الحقيقة مستقبل ؛ لأنه يكون أولًا، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز الماضي ، فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو قولك : (زيد يقوم الآن)، و (يقوم غدًا) ،فإن السين وسوف تخلص الفعل للمستقبل نحو : (سيقوم زيد)، و (سوف يركب عبد الله) ، فدلالة الفعل هنا للمستقبل))^(٣)

و بين السيرافي في شرحه أن مذهب الزجاج كان قريبًا من مذهب سيبويه في تسمية الفعل المضارع ،إذ قال : ((وهو الفعل الذي يكون زمان الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده، وهو الذي قال سيبويه: " وما هو كائن لم ينقطع ... إنَّ المستقبل أول الأفعال، ثم الحال، ثم الماضي، وهذا شيء كان يذهب إليه الزجاج وغيره، والحجة فيه أن الأفعال المستقبلية تقع بها العدا، ثم توجد بعد تقدم الميعاد وانتظار الموعد، فيكون حالًا، ثم يأتي عليه غير زمان وجوده، ، فيكون ماضيًا والقول الثاني : إنَّ الحال هو أول الأفعال، ويكون الأقرب إليه في الترتيب المستقبل، وتاليه الماضي، والحجة في ذلك أن الميعاد بما يستقبل لا يصح إلا بما عرف وشوهد، حتى يتصوره الموعد، ويكون على ثقة مما وعد، وإلا فليس وراء العدة معنى يرغب فيه ولا يرهب منه؛ لأنَّ القلب لا يتعلق منه برغبة ولا رهبة))^(٤)

ذكر الزمخشري في كتابه المفصل رفع الفعل المضارع ،إذ قال : ((هو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره. وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم كقولك زيد يضرب كما تقول زيد ضارب، رفعته

(١) الترجيح النحوي عند الرضي (ت ٦٨٦هـ) في شرحه للكافية : حيدر حسين عبيس ، رسالة ماجستير : ٩٩.

(٢) الترجيح النحوي عند الرضي (ت ٦٨٦هـ) في شرحه للكافية : حيدر حسين عبيس ، رسالة ماجستير: ١٠٠.

(٣) الايضاح في علل النحو : ٨٧.

(٤) شرح كتاب سيبويه : ١٨/١.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

لأن ما بعد المبتدأ من مضان صحة وقوع الأسماء. وكذلك إذا قلت يضرب الزيدان ؛لأن من ابتداء كلاماً منتقلاً إلى النطق عن الصمت لم يلزمه أن يكون أول كلمة تفوه بها اسماً أو فعلاً، بل مبدأ كلامه موضع خبره ((^(١)

ويبدو أنَّ هذه المسألة من المسائل الخلافية فبين أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف اختلاف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو "يقوم زيد، ويذهب عمرو" فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريبه من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله، فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك ؛لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعاً، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم، وبسقوطها عنه دخله الرفع، ولا يجوز أن يقال: "إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم" ؛لأنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن ينصب إذا كان الاسم منصوباً كقولك: "كان زيد يقوم" ؛ لأنه قد حل محل الاسم إذا كان منصوباً وهو "قائماً".^(٢)

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم فاحتجوا بذلك إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك من خلال قيامه مقام الاسم عامل معنوي؛ فأشبهه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، وبقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم^(٣).

وذكر العكبري هذا الخلاف في مسألة القول في رفع الفعل المضارع وبين سبب رفعه ،إذ قال :
((إذا تجرّد المضارعُ عن عاملِ الجزم والنصب ارتفعَ لوقوعه موقعَ الاسم وقالَ الفراء يرتفعُ لتعريبه من الجوازم والنواصب وقالَ الكسائي يرتفع بحرف المضارعة واحتجَّ الأولون بأن وقوعه موقعَ الاسم يُكسبه قوّةً يشبه بها الاسم وأوّل أحوال الاسم في الاعراب الرفعُ فيصير كالمبتدأ في ارتفاعه لأوليته وأنَّ الرفعَ أوّل ولا فرق بين أن يكون ذلك الاسم مرفوعاً أو غيره ؛ لأنه ارتفع لوقوعه موقعَ الاسم من حيث هو اسم لا من حيث هو مرفوع))^(٤)

(١) المفصل في صنعة الاعراب : ٣٢٣.

(٢) ينظر : الإنصاف : ٤٤٨/٢ ، (مسألة رقم ٧).

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤٤٩/٢.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٥/٢.

الفصل الثالث ترجيحات النيليّ البغداديّ النحوية

وقد عبر عنه ابن يعيش بقوله : ((قسمّ ضارع الأسماء مضارعةً تامّةً، فاستحقّ به أن يكون معرباً، وهو الفعل المضارع الذي في أوله الزوائد الأربع))^(١).

وقال ابن يعيش أيضاً : ((وهو ما يعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء، وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة: تَفْعَلْ، وللغائب: يَفْعُلْ، وللمتكلم: أَفْعُلْ، وله إذا كان مع غيره واحداً أو جماعة: نَفْعُلْ، وتسمى الزوائد الأربع، ويشترك فيه الحاضر والمستقبل. واللام في قولك: (إن زيدا ليفعل)، مخرصة للحال كالسين أو سوف للاستقبال، وبدخلهما عليه قد ضارع الاسم، فأعرب بالرفع والنصب، والجزم مكان الجر))^(٢).

يتبين من نص ابن يعيش تحديد صيغة الفعل المضارع وهي ما كان أولها الزوائد الأربعة وبين الدلالة الزمنية للفعل بأن الفعل مشترك بين الحال والاستقبال وخص الاستقبال بدخول السين وسوف.

وأشار النيليّ البغداديّ إلى مسألة رفع الفعل المضارع مبيناً ميله لمذهب سيبويه، إذ قال : ((وقوله : ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم، نحو: (يقوم زيد)، التفسير : قوله : (ويرتفع) يعني المضارع : (إذا تجرد) يعني إذا خلا عن عامل النصب والجزم؛ فقد جعل رفع المضارع بالتجريد، وهو: عدم، والرفع أمر وجودي والأمر الوجودي لا يكون المؤثر فيه عدمياً، واعتذر في شرحه فقال : لأنه أقرب على المتعلم، ولا ترد عليه اعتراضات مشكلة وتحتاج الجواب عنها والصحيح ما ذهب إليه سيبويه : أن موجب رفعه وقوعه موقع الاسم؛ فإن قولك : (يضرب زيد)؛ فإن (يضرب) قد وقع موقع اسم مبتدأ فلك أن تقول : (أخو زيد) فقد وقع (يضرب) موقع الاسم ((() .

يتبين من نص النيليّ البغداديّ ما يأتي:

١ - يناقش النص مسألة رفع الفعل المضارع موضحاً أنّ خلو الفعل من الناصب والجازم يجعله مرفوعاً أي يبقى على حالة الأصل .

(١) شرح المفصل : ٢٠٨/٤.

(٢) المصدر نفسه : ٢٠١/٤.

(٣) التحفة الشافية : ٢٠٦/٢ - ٢٠٧.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

٢- يتضح أيضًا أنَّ ابن الحاجب يذهب إلى رفع الفعل المضارع هو التجرد وهو ينسب الرفع إلى أنَّ هذا عامل معنوي وليس لفظي.

٣- إنَّه رجح ومال إلى مذهب سيبويه في كونه مرفوعًا لوقوعه موقع الاسم وبين بطلان القول برفع المضارع لخلوه من الناصب والجازم وهذا يستدل عليه من قوله : ((والصحيح ما ذهب إليه سيبويه : أن موجب رفعه وقوعه موقع الاسم ...)) .

يرى المرادي أنَّ الفعل المضارع يكون مرفوعًا إذا تجرد من الناصب والجازم ولم ينص المرادي على رافع الفعل المضارع لكن العلماء اختلفوا في تحديده فقليل : أنَّ رافعه هو وقوعه موقع الاسم وهذا مذهب البصريين ومنهم من قال : رافعه هو تجرده من الناصب والجازم وهو مذهب حذاق الكوفيين ومنهم الفراء ومنهم قال : أنَّ رافعه هو مضارعة للاسم وهذا ما ذهب إليه ثعلب والأخير أن رافعه هو حروف المضارعة وهذا قول الكسائي (١).

وبين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) رفع الفعل المضارع هو خلوه من الناصب والجازم ووضح أراء النحاة في تحديد الرفع ، إذ قال : ((فصل يرفع المَضارع خَالِيًا من ناصب وجازم نَحْو يقوم زيد، أجمع النحويون على أن الفعل المَضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كَانَ مَرْفُوعًا كَقَوْلِكَ يقوم زيد وَيَقْعِد عَمْرُو وَإِنَّمَا اختلفوا في تَحْقِيق الرفع لَهُ ما هُوَ فَقَالَ الفراء وَأَصْحَابُه رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم ، وَقَالَ الكسائي حُرُوف المضارعة وَقَالَ ثَعْلَب مضارعة للاسم وَقَالَ البصريون خُلُوه محل الاسم قَالُوا وَلِهَذَا إِذَا دخل عَلَيْهِ نَحْو أن وَلَنْ وَلَمَ وَلَمَّا امتنع رَفَعه ؛ لِأَنَّ الاسم لَا يَقَع بَعْدَهَا فَلَيْسَ حِينَئِذٍ حَالًا محل الاسم وَأَصَحُّ الْأَقْوَال الأول وَهُوَ الَّذِي يَجْرِي على أَلْسِنَةِ المعربين يَقُولُونَ مَرْفُوع لتجرده من الناصب والجازم وَيَفْسُد قول الكسائي أن جُزء الشيء لَا يَعمل فِيهِ وَقَوْل ثَعْلَب أن المضارعة إِنَّمَا اقْتَضَتْ إعرابه من حَيْثُ الْجُمْلَةُ ثُمَّ يَحْتَاج كل نوع من أَنْواع الإِعْرَاب إلى عامل يَقْتَضِيهِ ثُمَّ يلزم على المذهبين أن يكون المَضارع مَرْفُوعًا دَائِمًا وَلَا قَائِل بِهِ وَيُرد قول البصريين ارتفاعه في نَحْو : هلا يقوم؛ لِأَنَّ الاسم لَا يَقَع بعد حُرُوف

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

التحضيض^(١) ، إذ يعرض هنا العامل في رفع الفعل المضارع وهو خلوه من الناصب والجازم ويتضح من النص هو ترجيح المصنف لرأي الفراء .

وقد أيد الأشموني ما ذهب إليه الفراء بأن رافع الفعل هو التجرد من الناصب والجازم ، إذ قال : ((يعني أنه يجب رفع المضارع حينئذٍ ، والرافع له التجرد المذكور كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء ، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ، ولا حروف المضارع كما نسب للكسائي ، ... فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرد))^(٢).

وذكر الشيخ خالد الأزهرى مسألة رفع الفعل المضارع ناقلاً قول الأخفش والزجاج قالوا: ولهذا إذا دخل عليه "لن، ولم" امتنع رفعه ؛ لأنَّ الاسم لا يقع بعدهما، فليس حينئذٍ حالاً محل الاسم، ولا رافعه حروف المضارعة خلافاً للكسائي، ولا مضارعة للاسم خلافاً لثعلب من الكوفيين، والزجاج من البصريين، واعترض قول الفراء بأن التجرد أمر عديمي، والعدم لا يكون سبباً لوجوده غيره، وأجيب بأن التجرد أمر وجودي، وهو كونه خالياً من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم ، واعترض قول البصريين بأنه غير مطرد "لانتقاضه بنحو: (هلا تفعل) ، و(سوف تفعل) ، فإن المضارع فيهما مرفوع، وليس حالاً محل الاسم؛ لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض، ولا بعد حرف التنفيس، وأجيب بأن الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس لم يغيراه، إذا أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر^(٣).

اتفق د. عباس حسن مع الفراء في رافع الفعل المضارع ، إذ قال : ((وعلى هذا لا يرفع المضارع إلا في حالة واحدة ؛ هي التي يتجرد فيها من الناصب والجازم؛ فلا يسبقه شيء منها؛ سواء أكان رفعه ظاهراً أم مقدراً؛ كالفعلين: "يسيء ويتلى" في قول الشاعر:

وَأَقْتُلْ دَاءَ رُؤْيَاهُ الْعَيْنِ ظَالِمًا يُسِيءُ وَيَتْلَى فِي الْمَحَافِلِ حَمْدُهُ^(٤).

(١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ١٢٢٨/١ .

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى : ٥٧ .

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ١٧٨/٣ .

(٣) ينظر : شرح التصريح : ٣٥٦/٢ - ٣٥٧ ، وينظر : ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٣/٤ .

(٤) النحو الوافي : ٢٧٧/٤ ، وتخريج البيت في الأدب الحديث : ٢١٤/١ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

ووضح د. مهدي المخزومي أنَّ رفع المضارع ليس لكيونته في موضع الاسم ولا لتجرده من الناصب والجازم ، وأنَّ نصبه ليس بتأثير أن أو لن ، أو إذن أو كي أو غيرها ؛ لأنها أدوات اختصت به فعملت فيه ، وإنما كان ذلك كله من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه فبناؤه مجرداً من الأدوات يستعمل في الحال والاستقبال ولا دلالة له على أحدهما ، فإذا أريد له أن يدل على الزمن الماضي اتصل في النفي بلم أو لما وسكن آخره ، أمّا بناء يفعل مجرداً من أدوات تعين على الدلالة على الماضي أو أدوات تعين على الدلالة على المستقبل فهو بين الحال والمستقبل ، ولا نص فيه على أحدهما ^(١) ، أي : أنه كان قريباً من مذهب الكسائي أنَّه مرفوع بحروف المضارعة ؛ لأنه استبعد أن يكون الرفع هو التجرد من الناصب والجازم أو مشابهته للاسم .

ثامناً - كاد المسبوقة بأداة نفي:

تعد مسألة عمل كاد من المسائل المهمة في النحو العربي ؛ لأنها تؤثر على دلالة الجملة وقد اختلف النحاة في حكم كاد المنفية فبعضهم من يرى أنها تظل عاملة وبعضهم يرى أن النفي يؤثر على عملها.

قال الفراء : ((وقوله: (ولا يَكَادُ يُسِغُهُ) فهو يُسِغُهُ، والعربُ قد تجعل (لا يَكَادُ) فيما قد فُعل وفيما لم يُفعل ، فأما ما قد فُعل فهو بَيِّن هنا من ذَلِكَ ؛ لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يقول لَمَّا جعله لهم طعاماً ﴿ إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ طَعَامٌ الْأَثِيمِ كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ ﴾ فهذا أيضاً عذاب فِي بطونهم يُسِغُونَهُ، وأمّا ما دخلت فِيهِ (كاد) ولم يفعل فقولك فِي الكلام: ما أتيتَه ولا كِدْتُ، وقول الله عَزَّ وَجَلَّ فِي النور: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا ﴾ فهذا عندنا - والله أعلم - أنَّه لا يراها. وقد قَالَ ذَلِكَ بعضُ الفقهاء ؛ لأنها لا تُرى فيما هُوَ دون هَذَا من الظلمات، وكيف بِظلمات قد وُصفت بأشدَّ الوصف)) ^(٢).

وذكر الأخفش مسألة نفي كاد ، إذ قال : ((وقوله : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا ﴾ حمل على

المعنى وذلك انه لا يراها وذلك انك اذا قلت: "كادَ يفعل إنما تعني قارب الفعل ولم يفعل فإذا قلت "لم يكد

^(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٣٣-١٣٤.

^(٢) معاني القرآن للفراء : ٧١/٢-٧٢ ، والآية من سورة الدخان : ٤٣ ، والآية الثانية من سورة النور : ٤٠.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

يفعل" كان المعنى أنه لم يقارب الفعل ولم يفعل على صحة الكلام وهكذا معنى هذه الآية. إِلَّا أَنَّ اللُّغَةَ قَدْ أَجَارَتْ: "لَمْ يَكَدْ يَفْعَلُ" في معنى: فعل بعد شدة، وليس هذا صحة الكلام لأنه إذا قال: "كاد يفعل" فإنما يعني: قارب الفعل، وإذا قال: "لم يكد يفعل" يقول: "لم يقارب الفعل" إِلَّا أَنَّ اللُّغَةَ جَاءَتْ عَلَى مَا فَسَّرَتْ لَكَ (وليس هو على صحة الكلمة) (١).

ووضح العكبري مسألة كاد المنفية بقوله: ((إذا كانت (كاد) مثبتة في اللفظ فالفعل غير واقع في الحقيقة كَقَوْلِكَ : (كاد زيد يقوم) ، أي قارب ذاك ولم يَمْ وَإِنْ كَانَتْ مَنْفِيَةً فَهُوَ وَاقِعٌ فِي الْحَقِيقَةِ كَقَوْلِكَ لَمْ يَكْدِ يَقُومُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى قَارِبَ تَرَكَ الْقِيَامَ فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا﴾ فَقَدْ اضْطَرَبَتْ فِيهِ الْأَقْوَالُ فَقَالَ بَعْضُهُمُ التَّقْدِيرُ لَمْ يَرَهَا وَلَمْ يَكْدِ وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَمْ يَكْدِ﴾ إِنْ كَانَتْ عَلَى بَابِهَا نَقَضَ الثَّانِي الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّهُ نَفَى الرُّؤْيَا ثُمَّ أَثْبَتَهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَى بَابِهَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ وَقَالَ الْآخَرُونَ إِنَّهُ رَأَاهَا بَعْدَ الْيَأْسِ مِنْ ذَلِكَ وَهَذَا أَشْبَهَ بِالْمَعْنَى وَاللُّفْظِ)) (٢).

ويتضح من النص أنه يتناول الفرق بين دلالة كاد المثبتة والمنفية فإذا جاءت مثبتة فالمعنى هو مقارنة الفعل دون تحقق الفعل في الواقع ، أما إذا نفيت كاد فإن الدلالة تتغير ليصبح الفعل واقعاً بعد أن كان قريباً من عدم الوقوع وقد وقع خلاف في معناها.

أشار ابن يعيش إلى اضطراب النحويين في عمل كاد المنفية ، بقوله : ((قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية، فمنهم من نظر إلى المعنى، وأعرض عن اللفظ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة؛ لأن "كاد" معناها "قارب"، فصار التقدير: لم يقارب رؤيتها، وهو اختيار الزمخشري. والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله : ﴿ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ ومنهم من قال: التقدير: لم يَرَهَا، ولم يكد وهو ضعيف ؛ لأن "لَمْ يَكْدِ" إِنْ كَانَتْ عَلَى بَابِهَا، فَقَدْ نُقِضَ أَوَّلُ كَلَامِهِ بِآخِرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: "لَمْ يَرَهَا" يَتَضَمَّنُ نَفْيَ الرُّؤْيَا، وَقَوْلُهُ: "وَلَمْ يَكْدِ" فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى حُصُولِ الرُّؤْيَا، وَهُمَا مُتَنَاقِضَانِ. وَمِنْهُمْ مَنْ

(١) معاني القرآن للأخفش : ٣٣١/١.

(٢) الباب في علل البناء والإعراب : ١٩٥/١، والآية من سورة النور : ٤٠ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

قال: إنّ "يكّد" زائدةٌ، والمراد: لم يرها، وعليه أكثر الكوفيين. والذي أراه أنّ المعنى أنه يراها بعد اجتهد ويأس من رؤيتها^(١).

وزعم قوم أنّ كاد في الاثبات نفي وفي النفي إثبات واستدلوا على الاثبات بقولنا : (كاد زيد يخرج) فالخروج لم يحصل فدل ذلك على أنّها نفيًا في الاثبات واستدلوا على النفي بقوله تعالى : ﴿ قَدْ بَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ والثابت أنّهم فعلوا ^(٢) إذ قال بعضهم في (كاد) إن نفيه إثبات وإثباته نفي بخلاف سائر الأفعال، أما كون إثباته نفيًا فإن أرادوا به أنك إذا قلت : (كاد زيد يقوم) واثبت القرب فهذا الاثبات نفي، فحكم كاد مثل سائر الأفعال إذا سبقها حرف نفي فإن معناها منفي وإذا لم يسبقها فإن معناها ثابت ^(٣).

وجاء في ارتشاف الضرب مسألة كاد المنفية، إذ قال : ((وإذا دخل النفي على «كاد»، ويكاد دل على نفي المقاربة كغيرها من الأفعال، ويلزم من نفي المقاربة نفي خبرها خلافاً لقوم منهم ابن جني، والنحاس؛ فإنهم زعموا أن نفيها يدل على وقوع الخبر بعد بضع، ولقوم زعموا: أن الخبر مثبت، إذا نفيت ومنفي إذا وجبت، والصحيح الأول، ولا تزداد كاد خلافاً للأخفش))^(٤).

وأشار النيلي البغدادي إلى مسألة نفي كاد ، إذ قال : ((في (كاد) إذا دخل عليها نفي ثلاث مذاهب : الأول : أنها كالأفعال إذا تجردت من النفي كان معناها إثباتاً ، وإن دخل عليها نفي كان معناها نفيًا ؛ لأنّ قولك : (كاد زيد يقوم) معناه إثبات نفس القيام ، فإذا قلت : (ما كاد زيد يفعل) فمعناه نفي قرب الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : (قرب قيام زيد) فهم منه إثبات قرب القيام فإذا قلت : (ما قرب قيام زيد) فهم منه نفي قرب القيام ، هذا هو المشهور من لغتهم ولذلك قيد هذا الوجه بالأصححة فهذا معنى قول المصنف : (فهي كالأفعال على الأصح)))^(٥).

من خلال نص النيلي البغدادي يتبين ما يأتي:

١- إن أثبات (كاد) اثبات المقارنة لا يعني أثبات الفعل بعدها بل نفي حصوله بعد تناقض .

(١) شرح المفصل : ٣٨٣/٤ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٩٣/٢ ، والآية من سورة البقرة : ٧١ .

(٣) ينظر : أثر النزاع العقلي في البحث النحوي عند الرضي الاسترابادي ، باسل محمد محي، أطروحة : ٢٢٩ .

(٤) ارتشاف الضرب : ١٢٣٥/٣ .

(٥) التحفة الشافية : ٣٠٤/٢ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

٢- نفي الفعل (كاد) يتضح منه نفي الفعل مع قرب وقوعه أو مقارنة له.

٣- عدّ هذا الفهم هو المشهور عند النحاة ولذلك رجح المصنف هذا الرأي وعده الأقرب إلى الصواب ، وهذا يتناسب مع دلالة كاد القائمة على المقاربة ، ونستدل على ذلك من قوله : ((ولذلك قيد هذا الوجه بالأصحية فهذا معنى قول المصنف : (فهي كالأفعال على الأصح))) .

وحكم "كاد" حكم سائر الأفعال، وأن معناها منفي إذا صاحبها حرف نفي، وثابت إذا لم يصحبها، فإذا قال قائل: "كاد زيد يبكي" فمعناه قارب زيد البكاء، فمقاربة البكاء ثابتة، ونفس البكاء منتف، وإذا قال: "لم يكذبكي" فمعناه لم يقارب البكاء، فمقاربة البكاء منتفية، ؛ ولهذا كان قول ذي الرمة "من الطويل:"

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْذُ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ

وكذا قوله تعالى: ﴿ إِذَا أُخْرِجَ يَدُهُ لَمْ يَكْذُ يَرَاهَا ﴾ هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال: لم يرها؛ لأن من لم ير قد يقارب الرؤية، بخلاف من لم يقارب، وأما قوله تعالى: ﴿ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ، فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر؛ والتقدير: فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له ^(١) ، إذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتقائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال: ان نفي كاد إثبات فقال بعضهم إنه للإثبات في الماضي كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ أو في المستقبل واستدل على كونه في المستقبل أيضا للإثبات و (لم يكذب) مستقبل ؛ لأنه جواب (إذا) فلولا أنهم فهموا الإثبات لم يخطئوه، فقولنا : (مات زيد وما كاد يسافر) انتفى مضمون الخبر وانتفى القرب منه إذ معناه (لم يقارب السفر) فمقاربة السفر منتفية ونفس السفر منتف ^(٢).

وجاء في شرح الأشموني ، قوله : ((وإذا قال : (لم يكذبكي) فمعناه لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة .. وكذا قوله تعالى: ﴿ أُخْرِجَ يَدُهُ لَمْ يَكْذُ يَرَاهَا ﴾ هو أبلغ في نفي الرؤية بخلاف من لم يقارب. وأما قوله تعالى: ﴿ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾

(١) ينظر: شرح الأشموني: ٢٩٢-٢٩٣ ، وينظر : حاشية الصبان : ٣٩٥/١ ، وينظر: مغني اللبيب : ٨٦٩ ، وينظر: الأفعال الناسخة : ١٦٠ ، وتخريج البيت لذي الرمة في ديوانه : ١١٩٢ ، وخزانة الأدب: ٣٠٩-٣١٢ ، وشرح المفصل: ١٢٤ / ٧ .
(٢) أثر النزوع العقلي في البحث النحوي عند الرضي الاسترأبادي ، باسل محمد محي ، اطروحة: ٢٣٠ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

﴿ ، فكلّام تضمن كلّامين كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر ، والتقدير فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له ﴾^(١)

وذهب د. فاضل السامرائي إلى مسألة كاد المسبوقه بنفي ، وقال : ((ذهب قسم من النحاة إلى أن (كاد) إثباتها نفي، ونفيها إثبات، فإن قلت: (كاد يفعل) فمعناه: (لم يفعل) وإن قلت: (ما كاد يفعل) فمعناه أنه فعله بعد جهد، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ وقيل هي إثباتها إثبات، ونفيها نفي، فإن معنى (كاد) مقارنة الفعل، فإذا قلت (كاد يفعل) فإنك أثبت المقاربة ولم تثبت الفعل، وإذا قلت (ما كاد يفعل) فإنك تنفي مقارنة الفعل أي لم يقارب الفعل، أي لم يفعله ولم يقرب من فعله، فهم متفقون في معنى الإثبات مختلفون في معنى النفي))^(٢)

وبين اختلاف العلماء في (كاد) إذا دخلها النفي؛ فمنهم من يرى أنها إن دخلها النفي أوجبّت، وإن لم يدخلها نقت ، ومنهم من يرى أن نفيها نفي وإيجابها إيجاب ، واحتجّ من قال بأن النفي إذا دخلها أوجبّت، وإن لم يدخلها نقت، بقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ، فلما دخل النفي على (كاد) ثبت الفعل بعدها. أمّا حجة من يرى أن نفيها نفي وإيجابها إيجاب؛ فهي: أن (كاد) تعني: المقاربة، فنقول: (كاد زيد يبكي) أي: قارب البكاء، فالمقاربة ثابتة والبكاء مُنتَقِ. وإن قلت (لم يكذ زيد يبكي)، فمقاربة البكاء منتقية ونفس البكاء مُنتَقِ ، ففي كلا القولين انتفاء البكاء، مع إثبات كاد ونفيه^(٣).

تاسعاً - إعراب (ما) التعجبية :

اختلف النحاة في إعراب ما التعجبية وقالوا:

يرى سيبويه أن أسلوب التعجب هو أسلوب خاص له صيغ معينة و(ما) أداة تقيد التعجب موضعاً رأي الخليل ، إذ قال : ((وذلك قولك ما أحسن عبد الله. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يُنكَلَمْ به ولا يجوز أن تُقدّم عبد الله وتؤخّر ما ولا تزيل شيئاً عن

(١) شرح الأشموني : ٢٩٢/١ - ٢٩٣ ، وينظر : همع الهوامع : ١٣٢/١ ، ومغني اللبيب : ٦٦٢/٢ ، والمقتضب : ٧٥/٢ ، وحاشية الخضري : ١٢٥/١ والآية من سورة البقرة : ٧١ .

(٢) معاني النحو : ٢٧٦/١ ، والآية من سورة البقرة : ٧١ .

(٣) المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح ، داود بن سليمان الهويمل : رسالة ماجستير : ١٢١ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

موضعه، ولا تقول فيه ما يُحسِّن، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا ، وبناءه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعَّلَ وأَفْعَلَ، هذا؛ لأنهم لم يريدوا أن يتصرّف، فجعلوا له مثلاً واحداً يجري عليه^(١).

ذهب سيبويه إلى أنّ (ما) التعجبية اسم نكرة تامة بمعنى (شيء) وإعراب ما عنده مبتدأ خبره الجملة بعده فهي ليست موصولة ولا موصوفة .

وخالف الأخفش قول سيبويه ، إذ يرى أن ما ليست أداة تعجب وإنما اسم يكون بمعنى شيء يراد بها التعجب والمبالغة ، إذ قال : ((وقال ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ ف"ما" ها هنا اسم ليست له صلة لأنك ان جعلت (يَعِظُكُمْ بِهِ) صلة لـ (ما) صار كقولك: "إِنَّ اللَّهَ نِعَمُ الشَّيْءِ" أو "نعم شيئاً" فهذا ليس بكلام. ولكن تجعل (ما) اسماً وحدها كما تقول: "غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعَمًا" تريد به: "نِعَمَ غَسْلًا". فان قيل: "كيف تكون (ما) اسماً وحدها وهي لا يتكلم بها وحدها" قلت: "هي بمنزلة "يا أيها الرجل"؛ لأنّ "ايا" ها هنا اسم ولا يتكلم به وحده حتى يوصف فصار (ما) مثل الموصوف ها هنا. لأنك ، إذا قلت "غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعَمًا" فإنما تريد المبالغة والجودة ، فاستغني بهذا حتى تكلم به وحده. ومثل "ما أَحْسَنَ زيدًا" (ما) ها هنا وحدها اسم وقوله "أني مما أن اصنع كذا وكذا" (ما) ها هنا وحدها اسم^(٢).

وذهب المبرد إلى أن (ما) دلالة على شيء محذوف مقدر وهو السبب بالتعجب ، إذ قال : ((ما أحسن وأجمل زيدًا ، إذا نصبت بأجمل فإن نصبت بأحسن قلت ما أحسن وأجمله زيدًا لأنك تريد ما أحسن زيدًا وأجمله وتقول: ما أحسن ما كان زيد ، فترفع زيد بكان وتجعل ما مع الفعل في معنى المصدر وتوقع التعجب على ما وما بعدها صلة لها فالتقدير : ما أحسن كون زيدٍ وَهُوَ بعيد ما أحسن ما كان زيدًا تجعل ما بمنزلة الذي فيصير ما أحسن الذي كان زيدًا كأنه كان اسمه زيدًا ثم انتقل عنه وإنما قبح هذا لجعلهم ما للآدميين وإنما هذا من مواضع من لأنّ ما إنما هي لذات غير الآدميين^(٣))).

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن (ما) تكون في محل رفع بالابتداء ولا صلة لها ، إذ قال : ((ما أحسن زيدًا ، وما أعلم عمرًا فأما قولهم: ما أحسن زيدًا فإن ما في موضع رفع بالابتداء ولا صلة لها في

(١) كتاب سيبويه : ٧٣-٧٢/١.

(٢) معاني القرآن للأخفش : ٣٩/١ ، والآية من سورة النساء : ٥٨.

(٣) المقتضب : ١٨٤/٤-١٨٥.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

هذا الموضع كما لم توصل في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنَعْمَا هِيَ﴾ فكما أن ما في هذه الآية لا صلة لها وهي وحدها اسم، كذلك في التعجب لا صلة لها وقولك: أعلم فعل ماضي، وفيه ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو ما. وذلك الضمير رفع بأنه فاعل، وزيد، وما أشبهه نصب بأنه مفعول به وتقديره: شيء أحسن زيداً. هذه الهمزة التي في أحسن هي الهمزة التي تدخل فتنقل الفعل من غير التعدي إلى التعدي إلى المفعول به^(١).

ونقل العكبري ما ذهب إليه أبو الحسن أن (ما) بمعنى (الذي) تشير إلى شيء محدد قد ذكر سابقاً ، إذ قال: ((ما) في التَّعْجَبِ اسم تامٌّ غيرُ موصولٍ ولا موصوفٍ وقال أبو الحسن: هي بمعنى الذي، والخبرُ محذوفٌ أي الذي أحسن زيداً شيءٌ. أحدهما: أن مبني التَّعْجَبِ على الإبهام، ولذلك عدلوا فيه إلى (ما) لأنها أشدُّ إبهاماً من غيرها، والذي تتَّضح بِصِلَتِها، وذلك يَنَقِضُ موضوعَ التَّعْجَبِ. والثاني: أن الخبرَ لا بدَّ له منه، ومن شرطه أن يكونَ مَفِيداً والخبرُ هنا محذوفٌ على قوله، والذي يَقْدَرُه نكرة غير مفيدة، ومن المَعلوم البَيِّن أن الذي أَحسنه شيءٌ، فيعري هذا التَّقدير عن فائدة كما يعري قولك: رجل قائمٌ عن فائدة))^(٢).

ونقل ابن يعيش تأويلَ الزمخشريّ وذلك ما ذهب إليه سيبويه والخليل على أنَّ (ما) التعجبية اسم تام ليس بموصول ولا موصوف ، إذ قال : ((وَأَنَّ مذهب سيبويه والخليل فيها أنها اسم تام غير موصول، ولا موصوف، وتقديرها: بشيءٍ، والمعنى فيها "شيءٌ حسنٌ زيداً"، أي: جعله حسناً، وهي في موضع مرفوع بالابتداء، و"أَحْسَنَ" فعلٌ ماضٍ غير متصرّف، وفيه ضميرٌ يرجع إلى "ما"، و"زَيْدًا"، مفعول به، والجملة في موضع الخبر، كما تقول: "عبدُ الله أحسن زيداً")^(٣).

واتفق ابن يعيش مع مذهب الفراء في أصل (ما) اسم موصول بمعنى (الذي) إلا أن الفراء كان يرى أنَّ ما بعد الفعل اسم يكون مضافاً إلى ما بعده ، إذ قال : ((فقولك: "ما أحسن زيداً ! " في المعنى كقولك: "أي رجل زيد" إذا عنيت أنه رجلٌ عظيمٌ، أو جليلٌ ونحو ذلك. وهو مذهب الفراء من الكوفيين، إلا أن الفراء كان يذهب إلى أن "أَفْعَلٌ" بعدها اسمٌ حقُّه أن يكون مضافاً إلى ما بعده. والمذهب الأول، وما

(١) الإيضاح العضدي: ٨٩-٩٠، والآية من سورة البقرة: ٢٧١.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب: ١٩٦/١.

(٣) شرح المفصل: ٤٢١/٤.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

ذكره من أن "ما" استفهامٌ فبعيدٌ جدًّا؛ لأنَّ التعجبَ خبرٌ محضٌ يحسن في جوابه صدقٌ أو كذبٌ، والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسنًا، وإنما يُخبره بأنه حسنٌ. ولو كانت "ما" استفهامًا، لم يسغ فيها صدقٌ أو كذبٌ؛ لأنَّ الاستفهام ليس بخبرٍ ((^(١)

وبين ابن يعيش رأي الاخفش في (ما) التعجبية فالمشهور أنها اسم موصول وما بعده صلة للموصول ، إذ قال: ((وأما الأخفش فإنه استبعد أن تكون اسمًا تامًّا غير استفهام، ولا جزاء، فاضطرب مذهبه فيها، فقال -وهو المشهور من مذهبه- إنها اسم موصول بمعنى "الذي"، وما بعدها من قولك: "أحسن زيدًا" الصلة، والخبر محذوف، وتقديره: الذي أحسن زيدًا شيءٌ، وعليه جماعةٌ من الكوفيين. واحتج من يقول ذلك بقولهم: "حسنك"، فهو اسم مبتدأ لم يؤت له خبرٌ؛ لأنَّ فيه معنى النهي، فكانت "ما" كذلك))^(٢).

وذكر الرضي قول الفراء وابن درستويه في (ما) التعجبية ، إذ قال : ((وقال الفراء، وابن درستويه: ما استفهامية، ما بعدها خبرها، وهو قوي من حيث المعنى ؛ لأنه، كأنه جهل سببه فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿ وما أدراك ما يوم الدين ﴾ ، و: أتدري من هو، و: لله دره أي رجل))^(٣).

وبين ابن هشام الأنصاري ما جاء به سيبويه على أنها نكرة تامة تأتي بمعنى شيء ، إذ قال : ((ما أفعله، نحو "ما أحسن زيدًا" فأما "ما" فأجمعوا على اسميتها؛ لأنَّ في "أحسن" ضميرًا يعود عليها، وأجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها، ثم قال سيبويه: هي نكرة تامة بمعنى شيء، وابتدئ بها؛ لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر ،فموضعه رفع))^(٤).

(١) المصدر نفسه : ٤٢١/٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٢١/٤ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٢٣٤/٤ ، وينظر: معاني القرآن للفراء : ١٠٣/١ ، والآية من سورة الانفطار : ١٧ .

(٤) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك : ٢٢٥/٣ .

الفصل الثالث ترجيحات النيليّ البغداديّ النحوية

وذكر ابن هشام الأنصاريّ أيضًا ما قاله الأخفش أصل (ما) ناقصة بمعنى (الذي) ، إذ قال ((قال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها: صلة فلا موضع له، أو نكرة ناقصة، وما بعدها صفة فمحله رفع، وعليهما: فالخبر محذوف وجوبًا، أي: شيء عظيم))^(١).

وذكر أبو حيان الأندلسيّ (ما) التعجبية ، إذ قال : (((ما أفعله) فنحو: ما أحسن زيدًا، ف (ما) مبتدأ إجماعًا إلا خلافًا شاذًا عن الكسائي أنه لا موضع له من الإعراب، ومذهب الخليل، وسيبويه وجمهور البصريين أن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء ، وما بعدها خبر، ومذهب الفراء، وابن درستويه إلى أن (ما) استفهامية دخلها معنى التعجب، وتأوله ابن درستويه على الخليل، ونسب كونها استفهامية ابن مالك إلى الكوفيين))^(٢).

وقد أشار النيليّ البغداديّ إلى مسألة ما التعجبية ، إذ قال : ((وقوله : (موصولة عند الأخفش) يعني ما . وقوله : (الخبر محذوف) وإنما وجب حذف الخبر عنده ؛ لأن (أحسن) وما بعدها : من صلة (ما) والصلة من تمام الموصول ، فتعين حذف الخبر ، والتقدير : (الذي أحسن زيدًا موجود) ، وهذا ضعيف ؛ لأن الموصول توضحه صلته ، والإيضاح ينافي معنى التعجب ؛ لما فيه من الإبهام . وأيضًا : فمذهب الأخفش يقتضي الحذف ، وهو خلاف الأصل . وأيضًا: فالجملة التعجبية مقطوع باستقلالها ، وكما أنه لا حذف في الصيغة الأخرى فلا حذف في هذه الصيغة ، والفراء يجعل (ما): استفهامية ، وهو ضعيف ؛ لاقتضاء الاستفهام الجواب ، ولأن النقل من الاستفهام إلى الإنشاء لم يسمع ، ولأنه نقل من إنشاء إلى إنشاء ، فأما صيغ الإخبار فكثر فيها النقل إلى الإنشاء ، فالوجه : قول سيبويه))^(٣).

يتبين من نص النيليّ البغداديّ مما يأتي:

١- بين الشارح أن (ما) موصولة عند الأخفش وتقدير الكلام : الذي أحسن زيدًا موجود ، واصفًا هذا القول بالضعف ؛ لأنه يخرجها من معنى التعجب.

(١) المصدر نفسه : ٢٢٦/٣ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٢٠٦٥/٤ .

(٣) التحفة الشافية : ٣١٤/٢ - ٣١٥ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

٢- وصف قول الفراء بالضعف أيضًا ؛ لأنَّ الفراء قد عدَّ (ما) استفهامية ؛ لأن الاستفهام لا يؤدي معنى التعجب.

٣- رجح الشارح رأي سيبويه وهو ما نجده في اغلب نصوصه يكون أكثر ميلًا إليه ؛ لأنَّه يرى أسلوب التعجب أسلوبًا إنشائيًا مستقلًا ، لا يرتبط بالموصول ولا بالاستفهام بل يبقى محافظًا على معنى التعجب وهذا نستدل عليه من قوله : ((... فالوجه : قول سيبويه...)).

ونذكر الشيخ خالد الأزهرِّي إجماع النحاة واتفاقهم على اسمية (ما) موضحةً ذلك بإعادة الضمير على فعل التعجب مبينًا قول الكسائي بأنَّها لا موضع لها في الإعراب ، إذ قال : ((فأما: ما" التعجبية "فأجمعوا على اسميتها، لأن في "أحسن" ضميرًا يعود عليها" اتفاقًا، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، و"أجمعوا" أيضًا "على أنها مبتدأ ؛ لأنها مجردة" عن العوامل اللفظية "للإسناد إليها"، وأما ما روي عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب، فشاذ لا يقدر في الإجماع. "ثم" بعد الاتفاق على أنها اسم مبتدأ، اختلفوا في معناها، "قال سيبويه" وجمهور البصريين: "هي نكرة تامة بمعنى شيء، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب" (١).

وذهب الحطاب إلى أنَّ (ما) لها محل من الإعراب فهي مبتدأ وما بعده من الفعل والفاعل في موضع خبر ، إذ قال : ((ما أفعل زيدًا نحو: ما أحسن زيدًا وما أفضله وما أعمله؛ فما مبتدأ بمعنى شيء عظيم ؛ وأفعل فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وجوبًا يعود إلى ما ولاسم المنصوب المتعجب منه مفعول به الجملة خبر ما)) (٢).

وعرض الفارضي آراء النحاة في مسألة ما التعجبية ، ورجح مذهب سيبويه واصفًا إياه بالصحيح ، إذ قال : ((ما في (ما أحسن زيدًا): مبتدأ نكرة تامة، عند سيبويه، بمعنى: شيء وسوغ الابتداء بها: تضمينها معنى التعجب، وهو من المسوغات كما علم وقيل: قصد الإبهام و (أحسن): فعل ماض، وفيه ضمير يعود على المبتدأ، و (زيدًا): منصوب بأحسن، والجملة خبر. والأخفش: (ما) موصولة مبتدأ، و (أحسن) صلتها، والخبر محذوف؛ أي: الذي أحسن زيدًا شيء عظيم أو نكرة ناقصة مبتدأ، و (أحسن)

(١) شرح التصريح على التوضيح: ٥٨/٢.

(٢) متممة الأجرومية: ٥٣.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

في موضع رفع صفة لها، والخبر محذوف كما سبق وقيل: إنها في قوة الموصوفة فهي مبتدأ، و (أحسن) خبره، التقدير: شيء عظيم حسن زيّداً، كما قالوا في: (شرُّ أهرّ ذا ناب): أن تقديره: (شيء عظيم أهرّ ذا ناب). والفراء وابن درستويه: إن (ما) استفهامية ودخل الكلام معنى التعجب، قال الفراء قولنا: (ما أحسن عبد الله)، الأصل: (ما أحسن عبد الله؟)، برفع (أحسن)، وجر (عبد)، ثم إنهم عدلوا عن الاستفهام إلى الخبر فغيروا: (أحسن) وفتحوا، ونصبوا (عبد الله) فرقاً بين الخبر والاستفهام وعن الكسائي: إن (ما) لا موضع لها من الإعراب، والهمزة في (ما أفعله) للتعديّة، لازماً كان الفعل في الأصل كظرف، أو عرض له اللزوم، ك (ضرب). والصحيح: مذهب سيبويه^(١).

فالفارضي في هذا النص قد عرض أقوال النحويين وآراءهم والخلاف بينهم في إعراب ما التعجبية والجملة التي ترد فيها ، ورجّح رأي سيبويه الذي ذهب فيه إلى أن (ما) نكرة تامة في محل مبتدأ بمعنى شيء ، وسوغ الابتداء بها تحملها معنى التعجب.

وذكر ابن عثيمين كيفية إعراب (ما) التعجبية وبين أنها من الأسماء التي لا تظهر عليها علامات الإعراب وإنما تقدر عليها فيكون إعرابها محلاً ، إذ قال : ((و (ما): يقولون: إنها نكرة تامة، ولكن عند الإعراب تقول: (ما) تعجبية، مثال هذا: ما أجود النبي صلى الله عليه وسلم، فتقول: (ما): تعجبية اسم مبني على السكون في محل رفع. و (أجود) فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله مستتر وجوباً تقديره هو يعود على (ما) مع أن القاعدة: أن ما كان تقديره (هو) يقال: مستتر جوازاً))^(٢).

وبين د. عباس حسن غرضها التعجب ، بقوله : ((و"ما" التعجبية في هذه التراكيب ونظائرها هي نوع من "النكرة التامة"، وتتضمن بذاتها معنيين معاً، أو أنها ترمز إليهما معاً ؛ هما: "توجيه الذهن إلى أن ما بعدها عجيب. وأن الذي أوجده أمر عظيم"، ويصف النحاة بأنها "نكرة تامة". والماضي بعدها جامد لا محالة مع أنه في أصله ثلاثي متصرف، ولكنه يفقد التصرف باستعماله في التعجب رباعياً على وزن "أفعل" كما يفقد في الأرجح الدلالة على الزمن إن لم توجد قرينة تدل على الزمن))^(٣).

(١) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك : ٩٦/٣.

(٢) شرح ألفية ابن مالك للعثيمين : ٣/٤٦.

(٣) النحو الوافي : ٣٤٢/٣.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

وعرض د. فاضل السامرائي لخلاف النحاة في (ما) التعجبية ورأى أنهم قد أرجعوها إلى أصول مختلفة ، إذ قال : ((والنحاة يحللون (ما أفعل) هذا إلى أصول متعددة بعيدة في جملتها عن معنى التعجب فأكثرهم يجعل (ما) اسماً بمعنى (شيء) و (أفعل) فعلاً ماضياً، والمتعجب منه مفعوله، وتقدير الكلام في (ما أحسن عبد الله) شيء أحسن عبد الله ، أي شيء جعل عبد الله حسناً، ثم نقل إلى معنى التعجب، وانمحي معنى الجعل ، وقال آخرون: أن (ما) موصولة، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف، أي: الذين أحسن عبد الله موجود ، وقال آخرون: (ما) استفهامية، وما بعدها خبرها ، والأقرب إلى الصواب أن يقال: أن هذه عبارة تفيد التعجب، والتعجب معلوم، ثم أن التعجب انفعال قديم في نفس البشر، والأظهر أنه وضعت له صيغته ابتداءً ؛ لأن الإنسان محتاج إلى التعبير عنه قبل كثير من التعبيرات، ولا داعي للدخول في تحليلات تفسد المعنى والذوق))^(١)

عاشراً - حروف العطف:

تعد مسألة حروف العطف من المواضيع المهمة في النحو العربي فقد اختلف العلماء في تحديد عددها ومراتبها واختلف فيها الأقوال ، إذ رجح النيلي البغدادي القول الصحيح مبيناً وجه الترجيح ودليله مما يعكس منهجاً دقيقاً في تحليل الأقوال النحوية.

العطف في اللغة: ((الثني والرد والإمالة، يقال: عطف العودَ: إذا ثناه ورده، وعطف الشيء: أماله وحناه، وعطف إلى ناحية كذا: مال وتحول))^(٢)

وفي الاصطلاح : ((تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، مثل: قام زيد وعمرو، فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد))^(٣)

وذكر أبو علي الفارسي في كتابه الإيضاح مسألة حروف العطف وبيان عددها في باب حروف العطف ، إذ قال : ((وصفة حروف العطف أن تشترك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله وهي تسعة: منها

(١) معاني النحو: ٢٧٨/٤.

(٢) المعجم الوسيط: ٦٠٨/٢.

(٣) التعريفات: ١٥١.

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

الواو في قولك: رأيت زيداً وعمراً. ومعناها الجمع بين الشيئين. وقد يكون المبدوء به في اللفظ مؤخرًا في المعنى. وتقول: اختصم زيدٌ وعمرو، واشترك بشر وبكر. ولا يجوز غيرها من حروف العطف. وكذلك: الحال بين زيدٍ وعمرو، لأنها تدل على الجمع والمعنى فيه لا يصح إلا بها. ولو قلته بالفاء، أو بثم لجعلت الاختصاص والاشتراك من واحد))^(١).

ونقل ابن الخباز قول ابن جني مستعرضاً رأييه في حروف العطف، بقوله: ((قال ابن جني : وحروفه عشرة وهي: الواو، والفاء، وثم، و أو، ولا، وب، ولكن الخفيفة، وأم، وإما مكسورة مكررة، وحتى وقد مضى ذكرها، فهذه الحروف كلها تجتمع في إدخال الثاني في إعراب الأول: ومعانيها مختلفة، فمعنى الواو الاجتماع، ولا دلالة فيها على المبدوء تقول: قام زيد وعمرو أي: اجتمع لهما حيث أشار إلى أن بعض حروف لعطف بلا مهلة تقول: قام زيد فعمر أي: يليه لم يتأخر عنه))^(٢)، إذ يرى ابن جني حروف العطف عشرة وكلها تتجمع في إدخال الثاني في إعراب الأول أي تؤثر على تركيب الجملة بحسب موقعها من الأولى وأن لكل حرف معنى خاصاً أي إنها ليس أدوات ربط فقط بل لكل منها دلالات محددة على العلاقة بين المعطوف والمعطوف عليه.

وأشار الزمخشري إلى حروف العطف ذاكراً عددها، إذ قال: ((العطف على ضربين: عطف مفرد وعطف جملة على جملة. وله عشرة أحرف: فالواو والفاء وثم وحتى أربعتها على جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم، تقول جاء بي زيد وعمرو، وزيد يقوم ويقعد، وبكر قاعد وأخوه قائم، وأقام بشر وسافر خالد. فتجتمع بين الرجلين في المجيء، وبين الفعلين في إسنادهما إلى زيد، وبين مضموني الجملتين في الحصول. وكذلك ضربت زيداً وعمراً، وذهب عبد الله ثم أخوه، ورأيت القوم حتى زيداً))^(٣). وعند ابن درستويه حروف العطف ثلاثة الواو والفاء وثم، وأسقط الفارسي والزجاجي (إما) المكسورة، وقال بعض المتأخرين عد (إما) في حروف العطف سهو ظاهر^(٤).

(١) الإيضاح العضدي: ٢٨٥.

(٢) توجيه اللع: ٢٨٣.

(٣) المفصل في صناعة الإعراب: ٤٠٣، وينظر: الأصول في النحو: ٥٥/٢.

(٤) ينظر: توجيه اللع: ٢٨٣.

الفصل الثالث ترجيحات النيليّ البغداديّ النحوية

وذكر ابن يعيش مسألة حروف العطف ، إذ قال : ((أن أبا علي لم يعد "إما" في حروف العطف، وذلك لأمرين: أحدهما أنها مكررة، فلا تخلو العاطفة من أن تكون الأولى أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الأولى؛ لأنها تُدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها وليس قبلها ما تعطفه عليه. ولا تكون الثانية هي العاطفة؛ لدخول واو العطف عليها، وحرف العطف لا يدخل على مثله))^(١)

وقال بن أجروم (ت ٧٢٣ هـ) في باب حروف العطف أنها عشرة ، إذ قال : ((وحروف العطف عشرة، وهي: الواو، والفاء، وثم، وأو، وأم، وإما، وبَل، ولا، ولكِنْ، وحتى في بعض المواضع ، فإن عَطَفْتَ بها على مرفوعٍ رَفَعْتَ، أو على منصوبٍ نَصَبْتَ، أو على مخفوضٍ خَفَضْتَ، أو على مجزومٍ جَزَمْتَ، تقول: "قام زيدٌ وعَمَرُو، ورأيتُ زيداً وعَمراً، ومررتُ بزيدٍ وعَمْرٍو، وزيدٌ لم يَقُمْ ولم يَقْعُدْ"))^(٢)

وممن وضع دلالة حروف العطف ابن هشام الأنصاري ، إذ عقد لها تقسيماً يربط بين المعنى والحكم ، بقوله : ((وأما حُرُوفُ الْعُطْفِ فَأَرْبَعَةٌ وَهِيَ أَوْ وَالْوَاوُ وَالْفَاءُ وَثَمَّ وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مِنْهَا مَا لَا يَجُوزُ مَعَهُ الْإِظْهَارُ وَهُوَ أَوْ وَمِنْهَا مَا لَا يَجِبُ مَعَهُ الْإِضْمَارُ وَهُوَ ثَمَّ وَمِنْهَا مَا تَارَةً يَجِبُ مَعَهُ الْإِضْمَارُ وَتَارَةً يَجُوزُ مَعَهُ الْإِضْمَارُ وَالْإِظْهَارُ وَهُوَ الْفَاءُ وَالْوَاوُ)))^(٣)، ويتضح من هذا أن ابن هشام الأنصاري يميز أحرف العطف ليست حروف العطف المضمرة أو الظاهرة بل يقصد إضمار أنه الناصبة وإظهارها عند عطف فعل مضارع على فعل آخر في وجه النصب.

رجح النيليّ البغداديّ قول ابن درستويه في عدد حروف العطف وأحكامها وبين آراء النحويين في ذلك، إذ قال : ((قد ذكر للعطف عشرة أحرف ، أما حصرها فمن طريق الاستقراء ، وقال ابن درستويه : حروف العطف ثلاثة لا غير وهي : (الواو والفاء وثم) ، قال : لأنها تشترك ما بعدها فيما قبلها إعراباً وحكماً وليس كذلك باقيها ، وقال ابو علي : وهي تسعة ، فلم تكن (إما) عنده حرف عطف ؛ لأنك إذا قلت : (قام إما زيد وإما عمرو) فلا يخلو إما أن تكون الأولى هي العاطفة أو الثانية ولا جائز أن تكون الأولى هي حرف العطف ؛ لأن العطف أن يتبع ما بعده قبله وليس قبل الأولى شيء ليعطف عليه ، ولا

(١) شرح المفصل : ٢٤/٥.

(٢) متممة الأجرومية : ١٥.

(٣) شرح شذور الذهب : ٣٨٥.

الفصل الثالث ترجيحات النيليّ البغداديّ النحوية

جائز أن تكون الثانية ؛ لأنها معطوفة على الأولى بالواو فالواو في الثانية هي العاطفة ومنهم من قال ثمانية ، فأسقط (حتى وإما) جميعاً فقالوا : لأن حتى غاية الشيء ونهايته ، والنهاية غير الشيء المتناهي ، وشرط العطف بها : أن يكون ما بعدها جزءاً ما قبلها ، وقال الكوفيون : ليس في قول الشاعر :

وَإِذَا وَلَيْتَ قَرْضًا فَاجِزَهُ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

حرف العطف بمعنى لا ؛ أي : إنما يجزي الفتى لا الجمل ؛ لأن ليس لا تدخل على المفرد والصحيح : أن (ليس) على بابها ، والخبر محذوف لدلالة يجزي عليه ؛ أي : (ليس الجمل يجزي) والصحيح من هذه الأقوال : هو الأول . والأربعة الأول هي : (الواو والفاء وثم وحتى) ؛ فهذه تجمع بين الثاني والأول في الإعراب والحكم))^(١)

ومن نص النيليّ البغداديّ يتضح ما يأتي:

١ - من خلال عبارة النيليّ البغداديّ (والصحيح من هذه الأقوال : هو الأول) يتبين بوضوح ميل النيليّ البغداديّ إلى ترجيح القول الأول (ابن درستويه) في تحديد حروف العطف وهذا نستدل عليه من قوله : ((والصحيح من هذه الأقوال : هو الأول)) .

٢ - علل ذلك أن الأربعة الأول هي : (الفاء والواو وثم وحتى) هذه تجمع بين الثاني والأول في الإعراب والحكم ونستشف هذا من قوله : ((والاربعة الأول هي : (الواو والفاء وثم وحتى) ؛ فهذه تجمع بين الثاني والأول في الإعراب والحكم)) .

وأنها تشترك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله وهي تسعة ، أشار ابو علي الفارسي الى إنّ العاطف هو (الواو) وليست (إما) بحرف عطف ؛ لأنّ حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة وانت تقول : ضربت إمّا زيداً وإمّا عمراً ، فتجدها عارية من هذين القسمين وتقول : وإمّا عمراً فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى وقد ذكر اصحاب هذا المذهب بأن إمّا قد جاءت لمعنى من

(١) التحفة الشافية : ٤٠٥ / ٢ - ٤٠٦ ، وتخرّيج البيت من الرمل وهو غير منسوب في اوضح المسالك : ٣ / ٣١٨ ، وشرح التصريح : ٢٥٠ / ١ ، ولليد بن ربيعة في المقاصد النحوية : ١٦٥٩ / ٤ .

الفصل الثالث ترجيحات النيلي البغدادي النحوية

المعاني المستفادة ب (أو) وإلى هذا أشار السيوطي ، وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة كما أنَّ الأولى غير عاطفة وقالوا العطف بالواو التي قبلها وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو^(١).

وأوردَ محمد عيد (ت ١٤٢٥ هـ) رأي ابن عقيل في حروف العطف مبيِّناً السبب، إذ قال: ((حروف العطف - على ما هو مشهور- عشرة أحرف هي "الواو، الفاء، ثم، حتى، أم، أو، بل، لكن، لا، إِمَّا" لكن الحرف الأخير "إِمَّا" موضع أخذ ورود كثير، ومثاله ما ورد في القرآن: ﴿ حَتَّى إِذَا أَنْخَنُتُمْهُمْ فَشَدُّوا الْوُثَاقَ فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ ﴾ فقد قال ابن عقيل بعد أن أورد الآية: وليست "إِمَّا" هذه عاطفة خلافاً لبعضهم؛ وذلك لدخول الواو عليها وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف وعلى هذا النهج سار كثير من النحويين، فتركوا هذا الحرف ولم يتعرضوا له في حروف العطف، واعتبروها تسعة أحرف فقط))^(٢).

(١) موقف الرضي في شرح الكافية من آراء أبي علي الفارسي النحوية ، سميحة بنت صلاح ، أطروحة : ٦٥.
(٢) النحو المصفى : ٦٠٨ ، وينظر قول ابن عقيل في شرحه : ٢٣٤/٣ ، والآية من سورة محمد

الخاتمة ونتائج البحث

الحمد لله بفضلله وتوفيقه تم إنجاز هذه الرسالة ، التي تناولت فيها النيليّ البغداديّ في كتابه التحفة الشافية في شرح كافية ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) ، وبهذا تبين لنا نتائج عدّة كانت ثمرة هذا الجهد ومن أهمها:

١- إنّ السماع عند النيليّ البغداديّ له منزلة كبيرة إذ اعتمد عليه في تقرير القواعد النحوية والأصل الذي تبنى عليه الأحكام اللغوية.

٢- عنى النيليّ البغداديّ عناية كبيرةً بالقرآن الكريم ، إذ بلغ عددها أكثر من (مائة وخمسين) ومن خلال استشهاده بالآيات القرآنية نستنتج بعض الأمور ، وهي :

أ- يستشهد النيليّ البغداديّ بأكثر من آية على مسألة نحوية واحدة وأحياناً يستشهد بآية واحدة على المسألة ، نحو استشهاده بأكثر من آية في باب (تعدي الأفعال حسب مقتضاها) .

ب- نلاحظ أحياناً إنّ النيليّ البغداديّ لم ينسب الآيات الكريمة إلى سورها ، وأحياناً ينسبها إلى سورها .

ج- يكرر النيليّ البغداديّ في شرحه على كافية ابن الحاجب الآية الكريمة في أكثر من مسألة نحوية نحو: استشهاده في باب (وجوب تقديم المبتدأ) ، واستشهد بالآية نفسها في باب (ضمير الشأن والقصة) .

٣- لم يستشهد النيليّ البغداديّ في كتابه بالقراءات المنسوبة إلى قرائها سوى بقراءة أحد القراء السبعة وهو ابن كثير (ت ١٢٠ هـ) في باب (حروف المصدر) ، واستشهد بالقراءات الشاذة والمتواترة .

٤- وقد لوحظ قلة استشهد النيليّ البغداديّ بالحديث النبوي الشريف في كتابه التحفة الشافية، وإنّ استشهد به في مواضع (سبعة فقط) .

٥- الشواهد الشعرية كان لها النصيب الأكبر في استشهاداته ونلاحظ ذلك في مواضع مختلفة في شرحه على الكافية ، إذ استشهد بما يقارب أكثر من : (مئتين وثمانين) شاهداً من الشعر .

٦- ولوحظ أيضاً إنّ النيليّ البغداديّ يعزو الشاهد الشعري تارةً إلى قائله وتارةً أخرى يكتفي بذكره .

- ٧- قلّة استشهاد النيليّ البغداديّ بالأمثال في شرحه إذ بلغ عددها : (ثمانية أمثال).
- ٨- استشهاد النيليّ البغداديّ في شرحه بلهجات القبائل العربية ، فتارةً ينسبها ، وتارةً لم ينسبها ، واستند أيضًا إلى أقوال العرب في تقرير آرائه ، لكنه لم يكثر من الاستشهاد بها.
- ٩- اعتمد على القياس في تقرير آرائه ، كما أشار إلى أنواعه المختلفة منها قياس الطرد وقياس الشبه وقياس الشاذ وقياس العلة وغيرها .
- ١٠- استشهاد النيليّ البغداديّ بالإجماع واحتج به في كتابه التحفة الشافية في شرح الكافية وأتخذ الإجماع أساسًا في الاستدلال لكنه كان محدودًا مستعملًا الألفاظ (اتفق، أجمع، وبالإجماع، وبالاتفاق ، بلا خلاف ...)
- ١١- ردّ النيليّ البغداديّ على آراء العلماء وصرح بأسمائهم ومنهم الكسائي في باب (الأفعال التي تجزم لدخول معنى الجزاء) والأخفش في باب (الفاء الواقعة في خبر المبتدأ) ، وابن السراج في باب (المتعدي وغير المتعدي) و ابن الحاجب في باب (دخول اللام في خبر لكن) والمذهب الكوفي في باب (رفع خبر أن وأخواتها) ، وهذا يدل على إنّ النيليّ البغدادي لم يقتصر على تقليد السابقين في آراءه النحوية واللغوية ، وإنما برز بوصفه عالمًا ذا شخصية علمية .
- ١٢- وردّ أيضًا على آراء العلماء ولم يصرح بأسمائهم ومن ذلك ردّه على قوم في باب (دخول إلا في خبر (ما زال) وأخواته) ، وردّه على الذين تأولوا قول سيبويه في باب (حكم الشرط وجوابه إذا كانا مضارعين) وردّه على ابن الحاجب في باب (إجراء المعتل المنقوص (موالٍ) مجرى غير المنصرف الصحيح) وردّه على الأخفش والفراء والكوفيين في باب (إعراب ياء المتكلم وكاف الخطاب بعد (لولا)) وردّه على مذهب في باب (حذف الفعل وجوبًا بعد أداة الشرط)، أي اتخذ النيليّ البغدادي في بعض المسائل النحوية منهجًا نقديًا ، إذ اعترض على آراء بعض العلماء دون أن يصرح بأسماء قائلها وهذا يدل على موضعيته في النقد والردّ وثقته بعلمه .

١٣- أظهر النيليّ البغداديّ عناية خاصة بإرجاع الآراء النحوية إلى قائلها وهذا يدل على دقته العلمية و أمانته في النقل وحرصه على توثيق الآراء النحوية .

١٤- يغلب على النيليّ البغداديّ في شرحه ميله إلى ترجيح رأي من بين الآراء النحوية المذكورة.

١٥ - يغلب على شرح النيليّ البغداديّ ترجيح لرأي أحد العلماء على الآراء الأخرى ، إذ نجده في شرحه قد مال في أغلب المسائل إلى ترجيح آراء سيبويه مما يدل على تأثره بالمدرسة البصرية واعتماده على منهجها في القياس والاستدلال ، وما ورد في باب (إعراب ما التعجبية).

١٦- يلحظ أيضًا في شرح النيليّ البغداديّ أنه رجح رأي المصنف ابن الحاجب ، إذ اتبع رأيه في بعض المواضيع مثال ذلك : في باب (كاد المسبوقة بأداة نفي).

١٧- نجد في شرحه قد ذكر المسائل النحوية و أقوال العلماء وعرض تلك الأقوال وناقشها بأسلوب واضح ومبسط مبينًا ترجيحه لأحد الآراء على الآخر .

١٨- يتضح من شرح النيليّ البغداديّ ميله الملحوظ في أغلب المسائل النحوية إلى آراء سيبويه مما يدل على تأثره بالمنهج البصري.

١٩- ولوحظ أيضًا إنّ النيليّ البغداديّ يعزو الشاهد الشعري تارةً إلى قائله وتارةً أخرى يكتفي بذكره .

٢٠- اهتم بنسبة الآراء النحوية إلى قائلها وهذا دليل واضح على مكانة النيليّ البغدادي ودرايته الواسعة بعلم النحو .

٢١- اعتمد النيليّ البغداديّ في شرحه على عدد من المصادر والمراجع النحوية واللغوية واستعان بكتاب سيبويه والمقتضب والأصول في النحو في ردوده وترجيحاته وهذا يدل على سعة اطلاعه وتنوع مصادره العلمية.

المصادر

والمراجع

أولا : القرآن الكريم .

ثانياً : الكتب.

(أ)

- الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)
- المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٤٠١هـ) ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م .
- أدوات الإعراب، المؤلف: ظاهر شوكت البياتي ، الناشر: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أنير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي ، الشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري ، تحقيق : د ز عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، الطبعة الثانية ، دار الانبار للطباعة والنشر، دمشق ، ١٣٣١هـ - ٢٠١٠ م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي ، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- أسرار العربية ، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، المؤلف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- الأصول في النحو، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- الإغراب في جدل الإعراب ، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد بن سيعيد الانباري (٥٧٧ هـ) ، تحقيق : سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٣٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- الأفعال الناسخة : المؤلف: حمدي فراج محمد فراج المصري (حمدي كوكب) الناشر: مطبوع سنة ١٩٩٨ م .
- الاقتراح في أصول النحو، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م..
- أمالي ابن الحاجب ، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦ هـ) ، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ، الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت ، عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- أمالي ابن الشجري ، المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) ، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي ، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
- الإمتاع والمؤانسة، المؤلف: أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (ت نحو ٤٠٠ هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٥ م.
- إعراب القرآن وبيانه ، المؤلف: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣ هـ) الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت) الطبعة: الرابعة، ١٤١٥ هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، المؤلف: جمال الدين، أبو الحسن، علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤ هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٤٠١ هـ) الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، المؤلف: كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧ هـ) ، الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م..
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المؤلف: جمال الدين، عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ ،حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبود ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت الطبعة: ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م..
- الإيضاح العضدي ، المؤلف: أبو علي الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ) المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض) ، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- الإيضاح في شرح المفصل ، المؤلف: جمال الدين ابن الحاجب (المتوفى: ٦٤٦ هـ) الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح في علل النحو ، المؤلف: أبو القاسم الزّجّاجي (ت ٣٣٧ هـ) ،المحقق: الدكتور مازن المبارك ، الناشر: دار النفائس - بيروت ، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(ب)

- البحر المحيط في أصول الفقه ، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ، الناشر: دار الكتبي ، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- البرهان في علوم القرآن ، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٤٠١ هـ) الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه ثم صوّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) ، المحقق: محمد علي النجار ت ١٣٨٥ هـ، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٤٠١ هـ) ، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

(ت)

- التبيان في إعراب القرآن ، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦ هـ) ، المحقق: علي محمد البجاوي (ت ١٣٩٩ هـ) ، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، المؤلف: أبو البقاء العكبري (٥٣٨ - ٦١٦ هـ) ، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ت ١٤٣٦ هـ، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، المؤلف: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ)، حققه وعلق عليه: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- التحفة الشافية على شرح الكافية في النحو، لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) المؤلف ، أبي اسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله الطائي تقي الدين النيلي البغدادي ، تحقيق ، أبو الكميث محمد مصطفى الخطيب سنة : ٢٠١٨ .
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي كلية التربية - بغداد ، الناشر: دار الكتاب العربي - الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- تفسير القرآن العظيم ، المؤلف: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: محمد حسين شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- تذكرة النحاة ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل المؤلف: أبو حيان الأندلسي (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي الناشر: دار القلم بدمشق (الأجزاء ١ - ٥) - دار كنوز إشبيلية بالرياض، الأجزاء ٦ - ٢٢، الطبعة: الأولى، (١٤١٨ - ١٤٤٥ هـ) = (١٩٩٧ - ٢٠٢٤ م).
- التطبيق النحوي، المؤلف: الدكتور عبده الراجحي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م.
- التطور النحوي للغة العربية - برجشتراسر، المؤلف: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- تعجيل الندى بشرح قطر الندى، المؤلف: عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان. - دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٣١ هـ.
- التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- التعليقة، للقاضي حسين علي مختصر المزني، المؤلف: القاضي أبو محمد وأبو علي الحسين بن محمد بن أحمد المروزي (ت ٤٦٢ هـ)، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة.
- التكملة لكتاب الإيضاح العضدي، المؤلف: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، الناشر: عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- التكملة لوفيات النقلة، المؤلف: زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- توجيه اللمع، المؤلف: أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، أصل التحقيق: رسالة دكتوراة - كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية ،
الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر ، الناشر : دار الفكر العربي ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

(ج)

- جامع الدروس العربية ، المؤلف: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ) ، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- الجامع الكبير (سنن الترمذي) ، المؤلف: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف ، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، المؤلف: محمود صافي ، الناشر: دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت ، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- الجمل في النحو ، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠ هـ ، المحقق: د. فخر الدين قباوة ، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.
- جمهرة اللغة ، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١ هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي ، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني ، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩ هـ) (المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب ، المؤلف: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت ١٣٦٢ هـ ، اشرفت على تحقيقه وتصحيحه: لجنة من الجامعيين ، الناشر: مؤسسة المعارف، بيروت.

(ح)

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، المؤلف : محمد بن مصطفى الخضري.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦ هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ .

(خ)

- الخصائص ، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، المحقق: محمد علي النجار (١٣٥٨ هـ) ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

(د)

- دراسات في فقه اللغة ، المؤلف: د. صبحي إبراهيم الصالح (ت ١٤٠٧ هـ) ، الناشر: دار العلم للملايين ، الطبعة: الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه: أبو سعيد الحسن السكري (ت ٢٩٠ هـ) ، تحقيق: محمد حسن آل ياسين ، الناشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت، لبنان ، الطبعة: الثانية، ١٤١٨ - ١٩٩٨ م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، المحقق: د. نعمان محمد أمين طه ، الناشر: دار المعارف، القاهرة - مصر ، الطبعة: الثالثة .

- ديوان ذي الرُّمّة:، غيلان بن عقبة العدويّ (ت ١١٧ هـ) ، شرح: أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي أحمد بن حاتم الباهليّ (ت ٢٣١ هـ) صاحب الأَصمعيّ ، رواية: أبي العباس ثعلب ،المحقق: عبد القدوس أبو صالح (ت ١٤٤٣ هـ) ، الناشر: مؤسسة الإيمان جدة ، الطبعة: الأولى، ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ.
- ديوان لبّيد بن ربيعة العامريّ ، المؤلّف: لبّيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (ت ٤١ هـ) تحقيق : حمدو طمّاس ، الناشر: دار المعرفة ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ديوان الهذليين، المؤلّف: الشعراء الهذليون ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطيّ، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، عام النشر: (١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م)، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب في السّنوات ١٩٦٤، ١٩٦٧، ١٣٦٩ هـ .

(ر)

- رسالة الحدود ،المؤلّف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤ هـ المحقق: إبراهيم السامرائي ، الناشر: دار الفكر - عمان .نشر المكتبة الشاملة : ١٤٣١ هـ.
- رصف المباني في حروف المعاني، المؤلّف :أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالقيّ سنة(٧٠٢ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .

(س)

- سر صناعة الإعراب، المؤلّف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصليّ (ت ٣٩٢ هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ٢.
- سفر السعادة وسفير الإفادة ، المؤلّف: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمدانيّ المصريّ الشافعيّ، أبو الحسن، علم الدين السخاويّ (ت ٦٤٣ هـ)، المحقق: د. محمد الداليّ تقديم: د. شاكر الفحام (ت ١٤٢٩ هـ)، رئيس مجمع دمشق، الناشر: دار صادر ، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، عدد الأجزاء: ٣ .

- سنن ابن ماجه ، المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت ٢٧٣ هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٣٨٨ هـ) ، الناشر: دار إحياء الكتب.
- سنن أبي داود ، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) ، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢ هـ) الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

(ش)

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة تكريت ، مطبع مقهوي ، ١٣٩٤ هـ - ٢٠٧٤ م.
- شرح الإبانة عن أصول الديانة ، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (ت ٣٢٤ هـ) ، المحقق: د. فوقية حسين محمود ، الناشر: دار الأنصار - القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، المؤلف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩ هـ) ، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢ هـ) الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- شرح ابن النازم على ألفية ابن مالك ، المؤلف: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ، المحقق: محمد باسل عيون السود ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- شرح أبيات سيبويه ، المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .
- شرح ألفية ابن مالك ، المؤلف: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب : دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي
- شرح ألفية ابن مالك ، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ) ، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.
- شرح الإمام الفارسي على ألفية ابن مالك ، المؤلف: العلامة شمس الدين محمد الفارسي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ) ، المحقق: أبو الكميث، محمد مصطفى الخطيب الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م .
- شرح تسهيل الفوائد ، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ) ، المحقق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون ، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م) .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرّي، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجاجة ، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الأشبيلي (ت ٦٠٩ هـ) ، تحقيق : د. سلوى محمد عرب ، جامعة أم القرى ، ١٤١٩ هـ .
- شرح درة الغواص في أوهام الخواص ، المؤلف: أحمد بن محمد الخفاجي المصري ، المحقق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني ، الناشر: دار الجيل، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م .
- شرح ديوان الحماسة ، المؤلف: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١ هـ) ، المحقق: غريد الشيخ ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م .

- شرح شافية ابن الحاجب المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦ هـ ، تحقيق : محمد نور الحسن - محمد الزفزاف- محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا.
- شرح شواهد الإيضاح ، المؤلف: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت ق ٦ هـ) ، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية -لأربعة آلاف شاهد شعري، المؤلف: محمد بن محمد حسن شُرَّاب ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م، عدد الأجزاء: ٣.
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، المؤلف: أبو محمد، عبد الله، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢ هـ) الطبعة: الحادية عشرة للمحقق ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م تمتاز بدقة الضبط والزيادة في الشروح والتحقيقات الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، طبع: مطبعة السعادة بمصر.
- شرح شواهد المغني المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان مزيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركيزي الشنقيطي، الناشر: لجنة التراث العربي ، الطبعة: بدون، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ .
- شرح الكافية الشافية ، المؤلف: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي ، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي ، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- شرح المفصل للزمخشري ، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- الشعر والشعراء ، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) الناشر: دار الحديث، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٣ هـ.

(ص)

- صاحبني في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥ هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ-١٩٩٧ م.
- صحيح البخاري ، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، ثم صوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي البغدادي في (القرن السابع الهجري)، تحقيق: محسن بن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي . مكة المكرمة ، الطبعة : ١٤٢٠ هـ.

(ض)

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام ، المؤلف: محمد عبد العزيز النجار (كان حيا سنة ١٣٩٧) المفتش العام السابق للغة العربية والشئون الدينية بوزارة التربية والتعليم ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

(ط)

- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ، المؤلف ، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسديّ الشهبّيّ الدمشقيّ، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٥١ هـ) ، المكتبة الظاهرية دمشق .

(ظ)

- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، المؤلف الدجانيّ فتحي عبد الفتاح الناشر : وكالة المطبوعات : ١٩٧٤ .

(ع)

- العقد الفريد، المؤلف: أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨ هـ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ .
- العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البصريّ (ت ١٧٠ هـ)، المحقق: د مهدي المخزوميّ ، د إبراهيم السامرائيّ ، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- علوم البلاغة ،المؤلف: أحمد بن مصطفى المراغيّ (ت ١٣٧١ هـ)
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، المؤلف: أبو على الحسن بن رشيق القيروانيّ الأزديّ (ت ٤٦٣ هـ)،المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢ هـ) ،الناشر: دار الجيل الطبعة: الخامسة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

(ف)

- فتح الرحمن في بيان هجر القرآن ، المؤلف: أبو أنس محمد بن فتحي آل عبد العزيز، أبو عبد الرحمن محمود بن محمد الملاح ، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور سعيد بن مفسر القحطاني، فضيلة الشيخ عبد الله بن مانع الروقي ،الناشر: دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية ،الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .

- فتح المغيـث بشرح الفية الحديث ، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، المحقق: علي حسين علي ، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- في الأدب الحديث ، المؤلف: عمر الدسوقي ، الناشر: دار الفكر العربي ، الطبعة: الجزء الأول ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ، عدد الأجزاء: ٢.
- في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس ، الطبعة الثامنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٩٢ م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، الطبعة الثانية ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(ق)

- القاموس المحيط ، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود ، المؤلف: عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ ن الناشر: مؤسسة الرسالة.
- القياس في النحو العربي : نشأته وتطوره ، المؤلف : سعيد جاسم الزبيدي ، الطبعة الأولى / دار الشروق للنشر والتوزيع - عمان ، تاريخ الإصدار : ١٩٩٧.

(ك)

- الكافية في علم النحو : ابن الحاجب ، جمال الدين بن عثمان بن عمر ، تحقيق : د. صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠.

- الكامل في اللغة والأدب ، المؤلف: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥ هـ) ،المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٤٠١ هـ) ، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة ، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- كتاب سيبويه ،المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ،المحقق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كتاب العين ، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠ هـ) ، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، المؤلف: محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، الطبعة الثالثة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله الرومي حاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ (، بيروت : دار الاحياء التراث العربي.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥ - ٤٣٧ هـ) ، المحقق: د محيي الدين رمضان الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- الكليات ،المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي ، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤ هـ) المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
- الكناش في فني النحو والصرف ،المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ) ، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م.

- اللامات ، المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ) ، المحقق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب ، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغداديّ محب الدين (ت ٦١٦هـ) ، المحقق: د. عبد الإله النبهان الناشر: دار الفكر - دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- لسان العرب ، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاريّ الإفريقيّ (ت ٧١١هـ) الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين الناشر: دار صادر - بيروت، الناشر: دار صادر - بيروت.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات ، المؤلف: أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) المحقق: د خالد حسن أبو الجود، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجيزة - مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠١٤هـ .
- اللامات ، المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ) ، المحقق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- لمع الأدلة في أصول النحو : أبو بركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ) ، تحقيق سعيد الأفغاني : بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثانية : ١٩٧١ ، تحقيق عطية عامر ، بيروت.
- اللمع في العربية، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصليّ (ت ٣٩٢هـ) المحقق: فائز فارس الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت.

(م)

- متممة الأجرومية ، المؤلف: ابن آجرؤم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجيّ، أبو عبد الله (ت ٧٢٣هـ) الناشر: دار الصميعي ، الطبعة: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- مجمع الأمثال، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميدانيّ النيسابوريّ (ت ٥١٨ هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢ هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان.
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عام النشر: ١٣٨٦ - ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٦ - ١٩٦٩ م.
- المدخل إلى علوم القرآن الكريم، المؤلف: محمد فاروق النبهان، الناشر: دار عالم القرآن - حلب الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، المؤلف: مهدي المخزومي، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثانية، تاريخ النشر: ١٩٥٨.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥ هـ)، المحقق: طيار آلي قولاج، الناشر: دار صادر - بيروت سنة النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط [ت ١٤٣٨ هـ] - عادل مرشد - وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة.
- مشكل إعراب القرآن، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧ هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن (ت ١٤٣٤ هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية.
- المصباح لما أعتّم من شواهد الإيضاح، المؤلف: أبو الحجاج يوسف بن يبي بن يسعون تحقيق ودراسة: محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.

- معاني القرآن ، المؤلف: أبو الحسن المجاشعيّ المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ، الناشر: مكتبة الخانجيّ، القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م...
- معاني القرآن المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ الفراء (ت ٢٠٧ هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتيّ - محمد علي النجار [ت ١٣٨٥ هـ] - عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر ، الطبعة الأولى..
- معاني النحو، المؤلف: د. فاضل صالح السامرائي الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول ، المؤلف: أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياويّ ، الناشر: المكتبة الشاملة، مصر ، الطبعة: الثانية، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- معجم البلدان ، ياقوت الحموي (ت ٢٦٦هـ) ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت.
- معجم الشيوخ ، المؤلف: أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن جُمَيْع الغسانيّ الصيداويّ (ت ٤٠٢هـ) ، المحقق: د. عمر عبد السلام تدمري ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، دار الإيمان - بيروت ، طرابلس ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥.
- معجم مقاييس اللغة المؤلف: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون (ت ١٤٠٨ هـ) رئيس قسم الدراسات النحوية بكلية دار العلوم سابقا، وعضو المجمع اللغوي الناشر: شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، (١٣٨٩ - ١٣٩٢ هـ) (١٩٦٩ - ١٩٧٢ م).
- المعجم الوسيط ، المؤلف: نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الناشر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الطبعة: الثانية وصَوَّرَتْهَا: دار الدعوة بإستانبول، ودار الفكر بيروت.

- -مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك - محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
- المفصل في صنعة الإعراب ، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملح ، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ،المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥ هـ)، تحقيق : أ. د. علي محمد فاخر - أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني - د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- المقتضب ، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ) ، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة الناشر: عالم الكتب. - بيروت.
- الموطأ ،المؤلف: مالك بن أنس ،صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٣٨٨ هـ) ،الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان ،عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- المنصوب على التقريب ، المؤلف: إبراهيم بن سليمان البعيمي ، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة: السنة التاسعة والعشرون.
- المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف ، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي ،الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان ،الطبعة: الثالثة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
- المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم ، المؤلف: أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي (ت ٣٧٠هـ) ،المحقق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو ،الناشر: دار الجيل، بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

- الموطأ، المؤلف: مالك بن أنس، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٣٨٨ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

(ن)

- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
- النحو المصنفى، المؤلف: محمد عيد، الناشر: مكتبة الشباب، الطبعة: الأولى، ١٩٧١ م.
- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، المؤلف: علي الجارم ومصطفى أمين، الناشر: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.
- النحو الوافي، المؤلف: عباس حسن (ت ١٣٩٨ هـ)، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الخامسة عشرة.
- النشر في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣ هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠ هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى تصوير دار الكتاب العلمية.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- النشر في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣ هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠ هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى تصوير دار الكتاب العلمية.

(هـ)

- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، المؤلف: محمد سالم محيسن (ت ١٤٢٢هـ)، الناشر: دار الجيل - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، المحقق: عبد الحميد هندائي ، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.

(و)

- الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (المدخل - المصادر - الحكم الشرعي) ، المؤلف: الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيل ، الناشر: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا (مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، إدارة الشؤون الإسلامية - دولة قطر).

ثالثاً: الرسائل و الأطاريح:

أ - الأطاريح :

- اثر النزوع العقلي في البحث النحوي عند الرضي الدين الاستربادي ، اطروحة: باسل محمد محي الدين ، كلية الآداب - جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣ .
- المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق ، المؤلف: د راوية بنت عبد الله بن علي جابر ، اطروحة دكتوراه في قسم الشريعة والدراسات الإسلامية، تخصص الكتاب والسنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة . المملكة العربية السعودية ،إشراف: د فاتن بن حسن حلواني ،العام الجامعي: ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ .
- موقف الرضي في شرح الكافية من آراء ابي علي الفارسي النحوية : اطروحة ، سميحة بنت صلاح .

- النحو الكوفي من خلال الشاهد الشعري اطروحة: سالم يعقوب يوسف عيسى السلمي الموضوع : اللغة العربية وآدابها - اللغة ، الناشر : جامعة البصرة - كلية التربية - قسم اللغة العربية ، تاريخ النشر : ٢٠٠٢.

ب- الرسائل :

- الترجيح النحوي عند الرضي "ت٦٨٦هـ" في شرحه للكافية، رسالة ماجستير تقدم بها :حيدر حسين عبيس ، كلية التربية - جامعة بابل ، ٢٠١٠م.
- المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن المُلقّن ، رسالة ماجستير : تقدم بها : داود بن سليمان الهويمل ، الآداب في الدراسات اللغوية - كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية (قسم اللغة العربية وآدابها)، جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية ،إشراف: د. سليمان يوسف خاطر (أستاذ النحو والصرف المشارك) ،العام الجامعي: ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ.

رابعاً : البحوث :

- التطور الفكر الدلالي عند النيليّ البغداديّ من خلال كتابه الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، الأستاذ المساعد بشرى احمد محمد أمين ٢٠١٩.
- التعليل النحوي عند تقي الدين النيليّ البغداديّ (التحفة الشافية) التأصيل والسمات أ. د. هاشم جعفر حسين ، جامعة بابل / كلية التربية الإنسانية ، م .م . حسين علي جسام ،وهي مجلة فصلية محكمة تعنى بالتراث الحليّ .
- النيليّ البغداديّ وجهوده النحوية ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية م. د قاسم رحيم حسن .

Abstract

Praise be to Allah, who taught what he did not know, bestowed upon him the blessing of intellect and understanding, and guided him to the path of seeking and spreading knowledge. Peace and blessings be upon our Prophet Muhammad, the Seal of the Prophets and Messengers, and upon his family and companions altogether.

To proceed:

Grammar is regarded as one of the most important and fundamental sciences of the Arabic language. It is the discipline concerned with studying the rules governing words within sentences, the relationships between them, and the ways of parsing and constructing them to ensure the correct understanding of meaning. It also examines the principles that regulate sentence structures and methods of expression. Therefore, grammar constitutes a cornerstone for understanding the Holy Qur'an, Arabic literature, and other linguistic sciences.

Among the most famous grammatical texts that compiled the principles and foundations of this science is **Sharḥ al-Kāfiyah** by Ibn al-Ḥājib (d. 646 AH), which received exceptional scholarly attention surpassing many other grammatical works due to the richness of its content, the precision of its methodology, and its prominent status in the grammatical tradition.

One of the clearest indications of this scholarly interest is the large number of commentaries written on Ibn al-Ḥājib's **al-Kāfiyah**, as scholars across different periods devoted themselves to explaining and analyzing it. Accordingly, this study, entitled **Al-Nīlī al-Baghdādī in His Book al-Tuḥfah al-Shāfiyah fī Sharḥ Kāfiyat Ibn al-Ḥājib (d. 646 AH)**, was chosen to investigate the nature of grammatical studies within this commentary. The research examines al-Nīlī al-Baghdādī's methodology, analyzes and compares his grammatical opinions with those of other scholars, and identifies points of agreement and disagreement, as well as his responses to the views of grammarians. This demonstrates the scholarly significance and distinguished status of this commentary in the field of Arabic grammar.

The choice of this topic was motivated by a desire to contribute to the study of an aspect that has not received sufficient scholarly attention in grammatical studies and to participate effectively in this field of research. It became evident that this commentary deserves detailed examination because of its comprehensive treatment

of earlier commentaries, its precision in discussing grammatical opinions, and the breadth of al-Nīlī al-Baghdādī's scholarly knowledge and mastery of grammatical analysis.

The nature of the study required that it be divided into an introduction, three chapters, and a conclusion.

The introduction consists of two sections:

- . The biography of al-Nīlī al-Baghdādī.
- . An introduction to his commentary.

The first chapter discusses the evidence related to grammatical theory and is divided into three sections:

- * The first section deals with transmitted evidence (*al-samā'*), including the Holy Qur'an, Qur'anic readings, Prophetic traditions, and Arabic poetry and prose.
- * The second section examines analogy (*al-qiyās*) and its different types, including analogy according to usage, the common cause, clarity and ambiguity, and form and meaning, in addition to other issues related to analogy.
- * The third section addresses consensus (*al-ijmā'*), which appears in various parts of the commentary through expressions such as "by consensus," "agreed upon," and similar terms.

The second chapter is entitled: *Al-Nīlī al-Baghdādī's Grammatical Responses to Scholars*.

The third chapter discusses *Al-Nīlī al-Baghdādī's Grammatical Preferences*.

The study concludes with a conclusion presenting the most significant findings reached by the research.

The sources of the study are diverse and include books on language, grammar, morphology, Qur'anic exegesis, Qur'anic parsing, Qur'anic readings, and biographical works. Among the most important sources are *Kitāb Sībawayh*, *al-Muqtaḍab* by al-Mubarrad, *al-Uṣūl* by Ibn al-Sarrāj, and *al-Īḍāḥ al-'Aḍudī* by Abū 'Alī al-Fārisī, in addition to modern scholarly works.

Finally, I extend my sincere gratitude and appreciation to my honorable supervisor, Assistant Professor Dr. Ghufrān Ḥamad Shalākah, for her sincere academic efforts, valuable guidance, and insightful remarks, which played a significant role in directing the course of this research and refining its results. I also express my appreciation to Professor Dr. Ḥaydar Ḥabīb Ḥamzah for supporting this topic, as well as to the Deanship of the College of Arts at the University of Al-Qadisiyah

and the Department of Arabic Language for their support and guidance throughout this study.

In conclusion, I thank Allah Almighty for granting me success in completing this academic work, and I ask Him to make it sincere for His sake and beneficial in its field. Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and peace and blessings be upon our master Muhammad and upon his family and companions.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Qadisiyah University / College of Arts-Al

Arabic Language Department

Graduate Studies



Al-Nili Al-Baghdadi in his book Al-Tuhfa Al-Shafiya fi Sharh Al-Kafiya

A letter submitted by the student

Intiha Haptour Balil Al-Hajami

**Qadisiyah -To the Council of the College of Arts at Al
University, as part of the requirements for obtaining a
Master's degree in Arabic Language and Literature**

Supervised

Maliki-Dr. Ghufraan Hamad Shalaka Al

D.A 2026

A.H 1448